بسم الله وبعد: تم الرفع بحمد الله من طرف

بن عيسى قرمزلي متخرج من جامعة المدية

تخصص: إعلام آلي

التخصص الثاني: حفظ التراث بنفس الجامعة

1983/08/28 بالمدية – الجزائر-

الجنسية الجزائر وليس لي وطن فأنا مسلم

للتواصل **وطلب المذكرات** مجانا وبدون مقابل

هاتف : +213(0)771.08.79.69

بريدي إلكتروني: benaissa.inf@gmail.com

MSN: benaissa.inf@hotmail.com

فيس بوك: http://www.facebook.com/benaissa.inf

سكايب:benaissa20082

دعوة صالحة بظهر الغيب فربما يصلك ملفي وأنا في التراب ....

أن يعفو عنا وأن يدخلنا جنته وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل..

ملاحظة: أي طالب أو باحث يضع نسخ لصق لكامل المذكرة ثم يزعم أن المذكرة له فحسبنا الله وسوف يسأل يوم القيامة وما هدفنا إلا النفع حيث كان لا أن نتبنى أعمال الغير والله الموفق وهو نعم المولى ونعم الوكيل....

لا تنسوا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

صل على النبي – سبحان الله وبحمدك سبحان الله العظيم-

بن عيسى قرمزلي 2012

اتجاهات الصحفيين الأردنيين نحو قضايا الفساد الإداري (2010-2011)

Jordanian Journalist's Attitudes Towards Administration Corruption Issues. (2010-2011)

إعداد الطالب

عبد الله محمود المجالي

إشراف

الدكتور كامل خورشيد مراد

رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات درجة الماجستير في الإعلام

كلية الإعلام

جامعة الشرق الاوسط

تموز 2012م

التفويض

أنا الطالب **عبد الله محمود المجالي** أفوض جامعة الشرق الاوسط

تزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: عبد الله محمود المجالي

التوقيع:

التاريخ: ١ / ١ /2012

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة "إتجاهات المحققين الأردنيين نحو قضايا الفساد الإداري"

(2011- 2010)

وأجيزت بتاريخ 13 / 6 / 2012

أعضاء لجنة المناقشة :

ت	الاسم	الرتبة العلمية	التوقيع
1	أ.د. حميده مهدي سميسم (رئيساً)	أستاذ	
2	أ.د. إبراهيم أبو عرقوب (ممتحناً خارجيا)	أستاذ مشارك	
3	د. كامل خورشيد مراد (مشرفاً)	أستاذ مساعد	

الشكر والتقدير

فالحمد والشكر لله أرى لزاماً عليّ أن أتقدم بالشكر والتقدير

إلى

أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور كامل خورشيد مراد

عرفاناً لما قدّمه لي من عون ومساعدة في إنجاز هذه

الرسالة.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة

وأعضاء هيئة التدريس في قسم الاعلام

لما قدّموا لي من العلم والنصح طيلة فترة دراستي.

الإهـــــــــــــــداء

إلى من أعطى كثيراً دون مقابل

إلى من علمني أن الوفاء هو سر النجاح

إلى والدي الغالي...

إلى من رضاءها غايتي

أدعو لها بطول العمر كي أوفيها حقها

إلى والدتي الغالية...

إلى من هم في قلبي وأنا في قلوبهم

الأعزاء

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر والتقدير	د
الإهداء	هـ
فهرس المحتويات	و
فهرس الجداول	ح
الملخص بالعربية	ي
الملخص بالإنجليزية	ل
الفصل الأول: مقدمة الدراسة	1
التمهيد	1
مشكلة الدراسة	3
أسئلة الدراسة	3
فرضيات الدراسة	4
أهداف الدراسة	6
أهمية الدراسة	7
مصطلحات الدراسة	7
محددات الدراسة	10
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	11
تمهيد	11
أولاً: مفهوم الفساد الإداري	12
ثانياً: تطور الصحافة الأردنية	33
ثالثا: نظرية المسؤولية الاجتماعية	49

رابعاً: دور الإعلام أثناء الأزمة من وجهة نظر المنظّمات	52
خامساً: الدراسات السابقة	62
الفصل الثالث: منهجية الدراسة	77
منهج الدراسة	77
مجتمع الدراسة	78
عينة الدراسة	78
أدوات الدراسة	78
صدق أداة الدراسة	79
الاتساق الداخلي بين فقرات المقياس	79
الفصل الرابع: عرض ومناقشة النتائج	86
أولاً: النتائج الوصفية	86
ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة	103
الفصل الخامس: عرض ومناقشة النتائج	**119**
التوصيات	128
قائمة المصادر والمراجع	129
الملاحق	138
الاستبانة	138

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
1	معاملات ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي بين فقرات المقياس ومحاوره	66
2	التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية: النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، العمر، المؤهل العلمي	67
3	التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الوظيفية: عدد سنوات الخبرة الصحفية، نوع العمل الصحفي، المنصب الإداري، الانتماء لنقابة الصحفيين، طبيعة المؤسسة الصحفية	68
4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بأسباب الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيين	71
5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بأشكال الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيين	73
6	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بمظاهر الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيين	74
7	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بمحور أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيين	75
8	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة موافقة أفراد عينة الدارسة على الفقرات المتعلقة بمحور الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيين	77
9	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة موافقة أفراد عينة الدارسة على الفقرات المتعلقة بمحور الضغوطات والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيين في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيين	79
10	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة موافقة أفراد عينة الدارسة على الفقرات المتعلقة بمحور كيفية مكافحة الفساد	81

	الإداري من وجهة نظر الصحفيين.	
11	نتائج للعينة الواحدة لاختبار ايجابية الاتجاهات نحو أسباب الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين.	83
12	نتائج للعينة الواحدة لاختبار ايجابية الاتجاهات نحو أشكال الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين.	84
13	نتائج للعينة الواحدة لاختبار ايجابية الاتجاهات نحو مظاهر الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين.	85
14	نتائج للعينة الواحدة لاختبار ايجابية الاتجاهات نحو أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين.	86
15	نتائج للعينة الواحدة لاختبار ايجابية الاتجاهات نحو الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون.	87
16	نتائج للعينة الواحدة لاختبار ايجابية الاتجاهات نحو الضغوطات والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيون الأردنيون في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون.	88
17	نتائج للعينة الواحدة لاختبار ايجابية الاتجاهات نحو كيفية مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين.	89
18	نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو الفساد الإداري حسب النوع الاجتماعي.	90
19	نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو الفساد الإداري حسب النوع العمر.	91
20	نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو الفساد الإداري حسب الحالة الاجتماعية.	93
21	نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو الفساد الإداري حسب المؤهل العلمي.	95

اتجاهات الصحفيين الأردنيين نحو قضايا الفساد الإداري (2010 -2011)

إعداد

عبد الله المجالي

إشراف

الدكتور كامل خورشيد مراد

Jordanian Journalist's Attitudes Towards Administration Corruption Issues (2010-2011)

Preparation

Abdullah Al-Majali

Supervision

Dr. Kamel K. Murad

هدفت هذه الدراسة الى قياس إتجاهات الصحفيون الأردنيون نحو أسباب الفساد الإداري وأشكاله ومظاهره، والدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، والضغوطات التي تؤثر على دورهم.

وانطلقت الدراسة من التساؤل التالي: كيف ينظر الصحفيون الأردنيون لقضايا الفساد المنشورة في الصحافة الاردنية ؟ وما اتجاهاتهم نحو هذه المشكلة الاجتماعية ؟ وكيف يتعاملون معها في القطاع الاعلامي من اجل مكافحة هذه الآفة الخطرة ؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم إستخدام المنهج الوصفي الذي يعد من أقرب المناهج إلى الدراسات والبحوث الإعلامية. وتألف مجتمع الدراسة من الصحفيين الأردنيين العاملين في مجال الصحافة سواء في الصحف (الرأي والدستور والغد والعرب اليوم والديار والسبيل والـ Jordan Times) ووكالة الأنباء الأردنية (بترا) إذ تم توزيع استبانة علمية معدة لهذا الغرض على عينة مكونة من (300) صحفي أُعيد للباحث منها (218) استبانة عدت صالحة للبحث العلمي ومستوفية للشروط العلمية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج محددة منها: وجود درجة مرتفعة من إتفاق العينة المبحوثة حول أسباب الفساد الإداري، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المحور (4.09) ووجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو أشكال الفساد من وجهة نظر المبحوثين، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المحور (4.51).

ووجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو مظاهر الفساد، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المحور (4.39)، وبينت الدراسة وجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المحور (3.74) ووجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المحور (3.83).

وفي ضوء النتائج التي خرجت بها الدراسة، فإن الباحث وضع عدداً من التوصيات العملية في نهاية الدراسة من شأنها إغناء الموضوع وتقديم بعض الحلول والمقترحات للحد من مظاهر الفساد وأشكاله وكيفية تعاطي الصحفيين مع هذه القضايا الاجتماعية. ضرورة إقرار قانون جديد من قبل الحكومة بحيث يمنع أي مسؤول بالإدارة بالتصرف بحرية مطلقة بالمال العام، وأن يتم تطبيق القوانين اللازمة على الجميع دون استثناء، وأن تتم عملية ضبط النفقات وتحديد المعايير التي تحد من هدر المال العام للدولة والاعتداء على هذه الأموال.

Jordanian Journalist's Attitudes Towards Administration Corruption Issues (2010-2011)

Preparation
Abdullah Al-Majali
Supervision
Dr. Kamel K. Murad

This study aimed to measure the trends of Jordanian journalists about the causes of administrative corruption and its forms and manifestations, and the role of formal and parliamentary and community in the fight against corruption from the perspective of journalists, Jordanians, and the pressures that affect their role. And began the study of the question: How does the Jordanian journalists to the issues of corruption published in the Jordanian press? And their attitudes towards this social problem? And how to deal with it in the media sector in order to combat this scourge of dangerous? To answer this question, the descriptive method was used which is one of the earliest approaches to media studies and research. And comprised the study population of Jordanian journalists working in the field of journalism both in the newspapers (of opinion, the Constitution and tomorrow and the Arabs today and home and the way and the Jordan Times) The Jordan News Agency (Petra) were distributed questionnaire scientifically designed for this purpose on a sample of (300) press was for the researcher, including (218) returned a valid questionnaire for scientific research and meet the conditions of science. The study found specific results, including: a high degree of agreement of the sample surveyed about the causes of corruption, with median responses overall to this axis (4.09) and the presence of a high degree of approval towards the forms of corruption from the perspective of respondents, with median responses overall to this axis (4.51). And the presence of a high degree of approval towards the manifestations of corruption, with median responses overall to this axis (4.39), the study showed a high degree of approval towards the causes of failure of the press in the fight against corruption, with median responses overall to this axis (3.74) and the presence of a high degree agree about the role of official and parliamentary and community in the fight against corruption, with an average overall responses to this axis (3.83). In light of the results that emerged from the study, the researcher developed a number of practical recommendations at the end of the study will enrich the subject and provide some solutions and proposals to reduce corruption and its forms and how to use these journalists with social issues. A new law should be adopted by the government so as to prevent any official act freely administering public funds, and that the necessary laws apply to everyone, without exception, and that is the process of cost control and set standards that limit the waste of public money to the state and the attack on these funds.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

التمهيد :

الفساد الإداري ليس بالظاهرة الجديدة فهو قديم قدم المجتمعات البشرية فنجد على سبيل المثال أن قوانين حمورابي في القرن الثاني عشر قبل الميلاد حرمت الفساد حين استوجبت العقوبة لقبول الموظف العام للمال أو الحبوب على اعتبار أنها رشوة يجب عدم قبولها. كذلك لم تخل قوانين الفراعنة والآشوريين من تحريم الرشوة وقبول الهدايا على الموظف العام.

ولا خلاف على قدم وجود الفساد الإداري، إلا أن الجديد في الأمر هو تزايد الآثار السلبية لهذه الظاهرة بسبب تزايد حجم المجتمعات وما يرافقه من تناقص للموارد، وكذلك فإن الجديد في الأمر هو تعقد ظاهرة الفساد وامتداد تأثيرها على جميع أنشطة المجتمع السياسية والاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والأهم من ذلك كله، أن الفساد أصبح يتسم بالعالمية، أي أن مشكلة الفساد لم يعد بالإمكان السيطرة عليها وعزلها ضن حدود الدول بل إنها أصبحت ظاهرة عابرة للحدود الجغرافية من دولة إلى أخرى، إذ أثبتت الوقائع "أن العديد من جرائم الفساد الإداري تم كشف النقاب عنها في الأقطار النامية خلال العقود الماضية كانت تصدر لها من الأقطار المتقدمة عبر وكلاء الشركات العملاقة متعددة الجنسية ودوائر المخابرات وأجهزة التجسس بالدول المتقدمة" (الكبيسي، 2000: 86).

إن البحث في جرائم الفساد الإداري أمر في غاية الصعوبة من الناحيتين العملية والنظرية أما من الناحية العملية فإن دراسة هذه الظاهرة ميدانياً تكون على درجة عالية من الحساسية بسبب تعقدها وتشابكها وإمتدادها الواسع مما يؤدي إلى صعوبة الحصول على الوقائع المتعلقة بالمشكلة وصعوبة البرهنة عليها، ولذلك فلقد لجأت غالبية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع إلى الجانب

النظري الوصفي، غير أن هذا الجانب لا يخلو من بعض الصعوبات التي من أهمها عدم الإتفاق على تعريف محدد ومقبول على مستوى عالمي أو حتى محلي لمفهوم الفساد الإداري.

وفي المملكة الأردنية الهاشمية، وكأي بلد من بلدان العالم الثالث، كثيراً ما سلطت وسائل الإعلام الضوء على حالات محددة للفساد في الدوائر الرسمية، ولعل الإعلام الأردني بشكل عام، والصحافة الأردنية بشكل خاص، كانت تستجيب لمتطلبات الرأي العام الشعبي الضاغط على الحكومة وعلى الصحافة لكشف الفاسدين والمرتشين.

إن الأردن كدولة من دول العالم النامي يعاني من أشكال الفساد المختلفة، وهذا الفساد قد يتم من خلال أفراد أو كبار الموظفين، وأن المملكة لا تختلف عن بقية دول العالم التي تعاني من هذه الظاهرة الخطيرة التي تعيق برامج التنمية وتؤدي إلى زعزعة الثقة بالدولة.

ومنذ بداية العقد الحالي تزايدت الأصوات المنادية بمكافحة الفساد على المستوى المحلي، فعلى سبيل المثال أشار استطلاع الرأي العام الجامعة الأردنية مركز الدراسات الاستراتيجية في كانون الأول 2001 (استطلاع الرأي العام حول حكومة المهندس علي أبو الراغب، 2001: 20)، إلى أن قضية معالجة الفساد والترهل الإداري تعد من أبرز القضايا التي يجب على الحكومة الأردنية أن تتصدى لمعالجتها بعد قضايا الفقر والبطالة وتحسين مستوى الدخل وتخفيض الضرائب.

كما أصبحت ظاهرة الفساد الإداري تشكل قلقاً دائماً للحكومات بشكل عام ولإدارة المؤسسات العامة بشكل خاص، وذلك بسبب اتساع الآثار السلبية التي تخلفها هذه الظاهرة في المجتمع، سواء كانت آثاراً اقتصاديةً تتمثل في زيادة للتكاليف وطرد للاستثمار وتبديد للموارد، أو آثاراً إدارية تتمثل في تشويه دقة وموضوعية القرارات الإدارية وسوء توزيع الخدمات أو تدني لمستوى فعالية الأجهزة الإدارية، وغير ذلك من الآثار السلبية.

مشكلة الدراسة:

انطلاقاً من التوجهات الملكية السامية بضرورة مكافحة الفساد وتحقيق أعلى مستوى من العدالة في إطار المسيرة الأردنية وبناء دولة القانون والمؤسسات، وإيماناً من الباحث بأن تحقيق هذا التوجه لا بد أن يتم بمشاركة جميع أبناء الوطن وعلى اختلاف مواقعهم، تأتي هذه الدراسة للقيام بجزء من الدور الوطني الذي يجب أن يسهم به الأكاديميون في المساعدة لتشخيص أسباب الفساد الإداري، على أرض الواقع واقتراح السبل الأكثر فعالية في المكافحة، ووضع خلاصة ما تتوصل له الدراسة بين يدي أصحاب القرار والمعنيين بمكافحة الفساد الإداري، لعلها تكون رافداً من الروافد التي تصب في هدف تحقيق الإرادة الملكية السامية باجتثاث منابع الفساد، وتحقيق التنمية المستدامة.

والصحافة وبما لها من دور فاعل في خدمة القضايا الوطنية بدور فاعل في معالجة كثير من القضايا الوطنية بما تمتلكه من إمكانيات تسهم في الكشف عن قضايا الفساد بشكل يؤدي إلى عرضها وتناولها بموضوعية بما يسهم في الحد من هذه الجرائم، وبالتالي فإن هذه الدراسة تتصدى لمعالجة الصحافة المطبوعة والمقروءة ومعالجتها لقضايا الفساد.

من هنا فإن الدراسة تسعى للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. كيف ينظر الصحفيون الأردنيون لقضايا الفساد المنشورة في الصحافة الأردنية؟
2. وما اتجاهات هم نحو هذه المشكلة الاجتماعية ؟
3. وكيف يتعاملون معها في القطاع الإعلامي من أجل مكافحة هذه الآفة الخطرة؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد اتجاهات إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) نحو أسباب الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون .

الفرضية الثانية: توجد اتجاهات إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) نحو أشكال الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون .

الفرضية الثالثة: توجد اتجاهات إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) نحو مظاهر الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون .

الفرضية الرابعة: توجد اتجاهات إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) نحو أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون .

الفرضية الخامسة: توجد اتجاهات إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) نحو الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون .

الفرضية السادسة: توجد اتجاهات ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) نحو الضغوطات والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيون الأردنيون في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون .

الفرضية السابعة: توجد اتجاهات إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) نحو كيفية مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون.

الفرضية الثامنة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون تعزى إلى اختلاف النوع الإجتماعي.

الفرضية التاسعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون تعزى إلى اختلاف العمر.

الفرضية العاشرة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون تعزى إلى اختلاف الحالة الاجتماعية .

الفرضية الحادية عشر: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون تعزى إلى اختلاف المؤهل العلمي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

1. التعرف إلى اتجاهات الصحفيون نحو أسباب الفساد الإدري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون.
2. قياس اتجاهات الصحفيون نحو أشكال الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون.
3. قياس اتجاهات الصحفيون نحو مظاهر الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون .
4. بيان أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون.
5. تحديد الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون.
6. التوصل إلى الضغوطات والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيون الأردنيون في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون.
7. التعرف إلى اتجاهات الصحفيون نحو كيفية مكافحة الفساد من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون .
8. قياس الفروق في اتجاهات الصحفيون نحو الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون تعزى إلى اختلاف النوع الإجتماعي والعمر والحالة الاجتماعية والمؤهل العلمي.

أهمية الدراسة:

تشكل قضايا الفساد الإداري في الأردن موضوعاً حيوياً وأساسياً كونه يرتبط بمصالح المجتمع وبسمعة النظام السياسي القائم وهيبته.

وتعد الصحافة الأردنية بمثابة مرآة الأمة والمعبر عن تطلعات الرأي العام الأردني واهتماماته، وهذا يلزمها على القيام بدروها الحقيقي والفاعل في خدمة المجتمع وعرض القضايا الوطنية بموضوعية وبما يحقق الصالح العام.

من هنا فإن معرفة كيفية معالجة هذه الصحافة لإشكالية الفساد من شأنها أن تسلط الضوء على هذا الواقع بما يساند الجهود الحكومية في محاربة الفساد إذ أن الفساد الإداري يشكل أحد المهددات الأساسية للنسيج المجتمعي الأردني.

من هنا تبرز أهمية الدراسة في محاولتها تسليط الضوء على اتجاهات الصحفيون نحو قضايا الفساد الإداري في الأردن في هذه المرحلة التي تشهد اهتماماً رسمياً وشعبياً بهذه القضايا التي تمس حياة كل مواطن أردني، وللصحفيين دور فاعل ورئيسي في معالجة هذه القضايا من خلال تغطيتهم وكشفهم لهذه القضايا والمتورطين فيها.

مصطلحات الدراسة :

الفساد: الفساد لغة يعني التلف والعطب والخلل. كما يعني أيضاً إلحاق الضرر بالأفراد والمجتمعات. والإنسان الفاسد هو الذي لا يتحلى بالأخلاق والأمانة في تعامله مع الآخرين (اليوسف، 2002، ص 258).

الفساد الإداري: ويعرف البنك الدولي الفساد بأنه (إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء مناقصة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أعمال خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن أن

يحدث الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشـــوة وذلـــك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة).(البنك الولي،20:2004)

الصحفي: هو الذي يعطي القارئ ما يريد من الحقائق التي يتطلع للحصول عليها وذلك من خلال قدرته على كتابة مثل هذه الحقائق.. سواء عبر الكتابة المباشرة الحادة أو الرقيقة.. وبحسب متطلبات نشر الحقائق ذاتها.

الاتجاه: وقد ركز الباحث في وضع هذا التعريف على حالة الاستعداد السيكولوجي لدى الشخص، والذي يدفعه للاستجابة بطريقة معينة تجاه موضوع ما وورد في معجم العلوم الاجتماعية: " الاتجاه هو تنظيم نفسي مستقر للعمليات الإدراكية والوجدانية لدى الفرد، يسهم في تحديد الشكل النهائي للاستجابة ، الصدارة نحو الأشياء والأشخاص والمسميات المعنوية من حيث إن هذه الاستجابة استجابة بالقبول أو النفور".(عبد الحميد،85:2004)

ومعنى ذلك أن الاتجاه يقوم أساساً على كم المعلومات والخبرات المتراكمة لدى الفرد العقلية والعاطفية والسلوكية والتي لها دور فعال في تحديد وتشكيل الاستجابة الإيجابية أو السلبية تجاه المواضيع المختلفة والمواقف المعنية.

تكوين الاتجاهات : تتكون الاتجاهات لدى الفرد مع نموه ونضجه وتكون نتيجة لخبراته الناجمة عن تفاعل بينه وبين المحيطين والاجتماعي والمادي حوله، وفي جملة ما تصفه هذه الخبرات تأثير الآخرين في الشخص حين يكون ناشئاً يعيش داخل الأسرة ويتلقى التربية التي توفرها له ويتفاعل معها، وحين يكون موضوع تفاعل مع الآخرين خارج محيطه الأسري، وكذلك حين يكون متفاعلاً مع شروط مؤسسات اجتماعية متعددة كالمدرسة والنادي ومؤسسات العمل وغيرها وأن يكون متفاعلاً مع وسائل الإعلام ولعل ما يساعد في فهم الأثر الذي يتركه في الشخص ظروف الأسرة والمدرسة والمجتمع الخارجي فحص ما تنطوي عليه توجيهات الأسرة باستمرار، وفحص ما تنطوي عليه أهداف التعليم في مراحله المتعددة، والأهداف التي تعمل من أجلها المؤسسات المختلفة ، على أنه من الضروري الإشارة إلى مكانة قدرات الشخص العقلية ومعارفه وبناء شخصيته في تكون

الاتجاهات لديه إذ لهذه القدرات والمعارف الشخصية مكانتها في التفاعل بين الفرد ومحيطه في مستوى فهمه للأمور وفي محاولته الوصول إلى الكشف والإبداع والإسهام، إذ إن تكوّن اتجاه ما يعتمد اعتماداً عميقاً على المعارف التي تنطوي عليها خبراته، وعلى قناعاته واعتقاداته وعلى مستوى تقبله الأشياء والتلقين والنصائح لذا سنتناول في هذه النقطة مختلف مكونات الاتجاه، إضافة إلى مراحل وعوامل تكوينه وكذا تثير هذا التكوين على الفرد.(قدواح،2007)

مكونات الاتجاه: للاتجاه مكونات مختلفة تتحد فيما بينها لتكون الاستجابه النهائية التي يتخذها الفرد إزاء مثير معين وتتمثل هذه المكونات في التالي: (الزق،2006)

أ- **المكون العاطفي (الوجداني):** يتمثل في مجموع العواطف والمشاعر التي تظهر لدى صاحب الاتجاه في تعامله مع موضوع معين متعلق بالاتجاه وهي تظهر مدى حبه لذلك الموضوع أو نفوره منه.

وبالتالي فهو شعور عام يؤثر في استجابة القبول أو الرفض لموضوع ويشير إلى ما يتعلق بالشيء أو الموضوع من نواح عاطفية انفعالية أو وجدانية تظهر في سلوك الفرد بمعنى، كيف يشعر الفرد إذا تعامل مع هذا الموضوع، هل يشعر بالسعادة أم لا ؟، وطبيعة هذا الشعور يتوقف على طبيعة العلاقة بين الموضوع والأهداف الأخرى التي يراها الفرد مهمة، ويصبح هذا الشعور إيجابياً تجاه الموضوع، إذا كان يؤدي بدوره إلى تحقيق أهداف أخرى والعكس صحيح؟

ب- **المكون المعرفي (الفكري):** ويتضمن معتقدات الفرد نحو الأشياء، إذ لا يكون للفرد أي اتجاهات حيال أي موضوع، إلا إذا كانت لديه وقبل كل شيء معرفة عنه، فالاتجاهات تعدّ حصيلة ما اكتسبه الفرد من الخبرات والآراء والمعتقدات من خلال تفاعله مع بيئته المادية والاجتماعية ، فالاتجاهات هي أنماط سلوكية يمكن اكتسابها وتعديلها وتتكون وتنمو وتتطور لدى الفرد من خلال تفاعله مع البيئة.(المطرفي،2007)

أي أن المكون المعرفي في للاتجاه هو مجموع الأفكار والقناعات والاعتقادات المتعلقة بموضوع معين يمتلكها صاحب الاتجاه، وهو الذي

يطور اعتقاده تجاه الأشياء وتظهر واضحة لديه حينما يورده ليدفع إلى تسويغ اتجاهه.

جـ - المكون السلوكي (النزعوي): ويتضمن هذا المكون جميع الاستعدادات السلوكية التي ترتبط بالاتجاه، فعندما يمتلك الفرد اتجاهاً إيجابياً نحو شيء ما أو موضوع ما، فإنه يسعى إلى مساندة وتدعيم هذا الاتجاه، أما إذا امتلك الفرد سلبياً نحو موضوع أو شيء ما فإنه يظهر سلوكاً معادياً لهذا الشيء أو الموضوع بمعنى أن هذا المكون يمثل أساليب الفرد السلوكية إزاء المثير سواء كانت إيجابية أو سلبية، أي هي عبارة عن نزوع أو ميل صاحب الاتجاه إلى القيام بأنماط من السلوك تتصل بموضوع يتوافر الموقف أو المجال الذي يقع فيه اتجاه الشخص وموضوع اتجاهه، وذلك حين تدعو الحاجة إلى مثل ذلك الإجراء.(المطرفي ،2007)

إن هذه الفئات الثلاث مترابطة مع بعضها بعضاً وهي تشكل سوية مضامين الاتجاه، ولكن الباحثين عادة ما يشيرون إلى أن المكون العقلي هو الأعظم مكانة من المكونات الأخرى وقد يكون السبب هو القيادة وتحديد الأولويات تقع على عاتق هذا المكون دون الآخرين لأجل بناء الاتجاه.

محددات الدراسة:

إن النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة عن مجتمع الصحفيون الأردنيون قد لا تعمم في الواقع على المجتمع نفسه بعد حين، نتيجة إرتباطها بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في فترة إعداد البحث.

حدود الدراسة :

أولاً: الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة في الربع الأول من عام 2012.

ثانياً: الحدود المكانية: الصحافة الأردنية في المملكة الأردنية الهاشمية.

ثالثاً: الحدود الموضوعية: تم تصميم استبانة تتضمن أسئلة وتم توزيعها على عينة من الصحفيون العاملين في الصحافة الأردنية، وأن الأسئلة التي تم تضمينها في الاستبانة تعكس أسئلة الدراسة وأهدافها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

تعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية إذ أخذت تنخر في جسم مجتمعاتها بدأت بالأمن وما تبعه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات إعمار أو إعادة إعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها.

يعد الفساد الإداري من الظواهر السلبية التي ظهرت في المجتمعات الإنسانية منذ أقدم العصور ولكنها أخذت أبعاداً جديدة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للاتساع الدولة ونشاطاتها وتزايد الاهتمام بتحقيق المكاسب الاقتصادية للأفراد على حساب المصلحة العامة.

وقد ازداد انتشار هذه الظاهرة في الدول النامية باعتبارها بيئة خصبة لنموها إذ تنعدم أساليب الحكم الديمقراطي الصالح وما تتطلبه من شفافية تكفل ضمان وجود رقابة مستمرة لأداء الأجهزة الإدارية، بل تسيطر قواعد البيروقراطية على المؤسسات والإدارات الحكومية كما تنعدم قواعد التناسب بين الدخل الفردي لأفراد المجتمع ومتطلبات الحياة واحتياجاتها، كل هذه العوامل تغري أفراد المجتمع خاصة موظفي القطاع العام والحكومي باتباع سبل غير مشروعة للحصول على غاياتهم المادية.

وظاهرة الفساد لا تقتصر في تداعياتها على ما تفرزه من سلبيات على قطاع معين من المجتمع، وإنما تمتد آثارها لتطال كافة أفراد المجتمع وقطاعاته، ذلك أن لها تأثيراً مباشراً على اقتصاد الدولة يعدّها تعرقل عجلة التنمية الاقتصادية ، إضافة إلى أنها تؤدي إلى اختلال التركيبة الاجتماعية للمجتمع، كما أنها تعمل على اعتياد الأفراد لسلوكيات يرفضها كل مجتمع ينشد المحافظة على ما بني عليه

من قيم ومبادئ، ناهيك عن تأثيرها علي الحياة السياسية إذ تختل قواعد اللعبة السياسية وتبرز أنظمة وهيئات معتمدة على سيطرة رأس المال والرشوة.

هذا وعلى إثر الانفتاح العالمي وإذابة الحدود بين الدول في مختلف المجالات ظهر ما يعرف بظاهرة "عولمة الفساد" لينطلق بذلك الفساد عابراً حدود الدول من خلال جرائم منظمة ترتكب ليستحيل بواسطة فرد واحد، بل من خلال مجموعة منظمة من الأفراد تدعمهم عدة مؤسسات تتعد جنسياتها يستحيل بذلك تحديد هوية أو جنسية محددة لهذه الظاهرة.(محجوب، 2010)

إزاء ذلك تنبه العالم أجمع دول وحكومات، ومؤسسات وأفراد إلى هذا الوباء الذي يجتاح العالم ويفرز آفاته المعرقلة لكل محاولات التطور والإصلاح. لذا بدأت تنشط اتجاهات مقاومة ظاهرة الفساد الإداري.

وسوف نتناول الإطار النظري للدراسة من خلال المحاور التالية مفهوم الفساد الإداري وتطور الصحافة الأردنية ونظرية المسؤولية الاجتماعية ودور الإعلام أثناء الأزمة من وجهة نظر المنظّمات

أولاً: مفهوم الفساد الإداري

يقصد بالفساد الإداري وجود الخلل في الأداء نتيجة الخطأ والنسيان واتباع الشهوات والزلل والانحراف عن الطريق المستقيم. ويحدد(يوسف بحر،2:2001) أن الفساد الإداري يحتوي على قدر من الانحراف المتعمد في تنفيذ العمل الإداري المناط بالشخص، غير أن ثمة انحرافاً إدارياً يتجاوز فيه الموظف القانون وسلطاته الممنوحة دون قصد سيء بسبب الإهمال واللامبالاة، وهذا الانحراف لا يرقى إلى مستوى الفساد الإداري لكنه انحراف يعاقب عليه القانون وقد يؤدي في النهاية إذا لم يعالج إلى فساد إداري.

تعددت تعاريف الفساد الإداري، إلا أن الباحثين في ظاهرة الفساد الإداري لم يتفقوا على مفهوم محدد وتعريف دقيق لهذه الظاهرة، وقد نسب بعضهم هذا

التباين إلى اختلاف "الرؤى النظرية والفكرية لمن يكتبون عن الفساد". (الشهابي وداغر، 2000 :109).

وفي هذا الصدد قسم (الشهابي وداغر، 109:2000) وجهات النظر في مفهوم الفساد إلى مدرستين رئيسيتين: المدرسة القيمية التي يرى أنصارها في الفساد ظاهرة غير مرغوبة وضارة يجب مكافحتها، وعدوا الفساد انحرافاً عن المعايير الأخلاقية للمجتمع، والنظام القيمي السائد. أما المدرسة الوظيفية فيرى أصحابها أن الفساد ظاهرة طبيعية مصاحبة لعملية النمو والتطور، بل إن بعضهم تعدى ذلك بالقول بأن الفساد ثمّن لا بد من دفعه لتحريك عجلة التنمية، ويشير الوظيفيون إلى أن الفساد يتلاشى تلقائياً ويدمر نفسه ذاتياً بشكل مرافق لعملية نضج وتطور المجتمع.

وقد برز اتجاهين في تعريف ظاهرة الفساد الإداري، إذ عرف المتشددون الفساد الإداري على أنه "سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير شرعية". وفي المقابل عرف الفريق المتساهل الفساد الإداري على أنه "سلوك إداري غير رسمي، بديل للسلوك الإداري الرسمي، تحتمه ظروف واقعية ويقتضيه التحول الإجتماعي والإقتصادي الذي تتعرض له المجتمعات"، ويلاحظ على مفهوم هذا الفريق المغالاة في التساهل بل والترويج للفساد الإداري عن طريق وصفه بأنه (سلوك إداري) مما يعني القبول به وعدم رفضه يعد ضرورة من ضرورات التغير والتطور إذ يتطابق هذا المفهوم مع أصحاب المدرسة الوظيفية، إلا أن أنصار هذه المدرسة أخذوا بالتناقص في الآونة الأخيرة لما دلت على الشواهد العملية من خطأ هذا المفهوم. (الكبيسي، 88:2000)

في حين أن الورقة المرجعية لوزارة التنمية الإدارية الأردنية حول الفساد الإداري والمقدمة ضمن أوراق ندوة "نحو إستراتيجية لمكافحة الفساد " في الأردن فقد عرّفت الفساد على أنه "عمل يقوم به موظف عام أو خاص أو مواطن يتم من خلاله خرق القواعد والأنظمة والإجراءات والمبادئ المعمول بها

أو الانحراف عنها والتي تحكم الإنجاز المقبـــول للواجبـــات الوظيفيـــة بقـــصد الحصول أو توقع الحصول على عائد أو ربح شخصي أو جماعي" (ندوة نحـــو إستراتيجية لمكافحة الفساد، 1995: 1).

ما يميز هذا التعريف عن سابقيه هو إشارة معظم التعاريف إلى أن سلوك الفساد يصدر عن الموظف العام وكأننا لا نستطيع قانونياً أن نوجه تهمة الفـــساد إلى غير الموظف العام إلا أن تعريف وزارة التنمية الإداريـــة الأردنيـــة شـــمل الموظف الخاص والمواطن العادي لما يمثلاه من مصدر مـــؤثر فـــي إحـــداث السلوك الفاسد.

أنواع الفساد الإداري : (فارس،2008)

1. الفساد العرضي وهو الفساد الذي يحدث عند قاعدة الهرم الحكومي من قبل صغار الموظفين، ويعبر غالباً عن سلوك شخصي، مثل حالات الاختلاس على نطاق محدود، او تلقي الرشوة الخفيفة، او سرقة ادات مكتبية...الخ.
2. الفساد النظامي أو المنتظم وهو الذي يحدث حين تتحول إدارة المنظمة الى إدارة فاسدة، تضم مدير الدائرة، ومديري المشاريع، والمدير المالي والتجاري.
3. الفساد الشامل وهو النهب الواسع للمال العام عن طريق الصفقات الوهمية، وتحويل الممتلكات العامة إلى مصالح خاصة، وبحجم كبير، ويمارس هذا النوع من قبل القمة المتربعة على الهرم.

إن أخطر أنواع الفساد هو ذلك النوع المنظم والمدار من رأس الهرم الحكومي، وإن كانت جميع الأنواع تحدث أضرارا وانعكاسات سلبية على المجتمع، وهذه يمكن اجمالها فيما يلي :

- هناك اتفاق عام على أن التنمية والنمو الاقتصادي تتأثر بشكل سلبي من ممارسات الفساد، من خلال انخفاض معدل العائد الاستثماري، إذ إن المبالغ التي يدفعها المستثمر كعمولات ورشاوي على كلفة المشروع، ستجد ما يعوضها من خلال ذلك الانخفاض.

- الخلل الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، وما ينتج عنه من تبرير للفساد والعمل على خلق ذرائع لتبرير استمراره.
- فقدان الثقة لدى الفرد بأهمية العمل الفردي وقيمته، لان الدخول المكتسبة عن ممارسات الفساد تفوق في قيمتها المادية الدخول المكتسبة عن العمل الشريف.
- فقدان هيبة القانون في المجتمع، لأن المفسدين يملكون القدرة على تعطيل القانون، وقتل القرارات في مهدها، وبالتالي يفقد المواطن العادي ثقته بهيبة القانون، ويصبح التجاوز على القانون هو الاصل، واحترامه هو الاستثناء، وزيادة فجوة عدم الثقة بين الجمهور ومنظمات الدولة.
- يؤدي الفساد الى تمايز طبقي، إذ يوسع الفجوة بين من يملكون وبين من لا يملكون.
- توليد شعور عدم المبالاة والإهمال وعدم الإخلاص والحرص على المصلحة العامة.
- تنامي الروح العدوانية تجاه النظام الحاكم.
- نشر ثقافة فاسدة تصبح بمرور الوقت جزءاً من قيم العمل الخاطئة.

والواقع إن مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتداخلة، وغالباً ما يكون انتشار أدها سبباً مساعداً على انتشار بعض المظاهر الأخرى، وقد بات في حكم المؤكد أن القطاع الحكومي يعاني من الترهل الإداري الذي أصبح ظاهرة لا تطاق، وهو ما يشكل واحدة من ظواهر الفساد الإداري الذي ينخر في جسد مؤسسات القطاع العام للدولة، وقد أخذ أشكالا وألواناً مختلفة ومتنوعة، تبدو في سلوكيات الموظفين على مختلف مواقعهم ومستواهم الإداري، وهو أيضاً ما بات يهدد الدولة في مستوى اداء فعالياتها، ويعطل حركة المواطنين، والحصول على الخدمات المطلوبة لقضاء احتياجاتهم.(الشخانبه،2009)

إن كل مواطن يراجع أي دائرة حكومية يلمس حجم الفساد الإداري الذي يشكله أداء العاملين في الدولة، وكل صاحب حاجة يصل حد اليأس والاحباط من

قضاء حاجته، والوصول بالخدمة المطلوبة حد العجز من الممارسات غير الأدبية في تعامل الموظفين، خاصة إذا كان هذا الموظف من محافظة اخرى من محافظات الوطن خارج العاصمة.

تشير ملامح الفساد أن أكثر أنواع الفساد في الأردن هو الفساد الاداري، المتمثل بالواسطة والمحسوبية وعدم التقيد بالقوانين والأنظمة، وهذه تؤدي إلى عدم ثقة المواطنين بالحكومة وبأجهزة الدولة، والعمل على إضعاف سيادة القانون، مما يؤكد على غياب أخلاقيات العمل، وضعف معايير السلوك التي تلقي بظلالها على الطموح نحو تحقيق التنمية المنشودة، وتقدم المجتمع، واللحاق بركب الوعي والتقدم الإنساني الذي ينشده الوطن، وليس المواطن الذي يتأذى من هذا السلوك الإداري السلبي فحسب، بل ان مصداقية الدولة وفقدانها للأداء الوظيفي لقطاع الموظفين يكبدها خسائر مادية ومعنوية كبيرة.

إن الدولة التي لديها لجنة لمكافحة الفساد، مطالبة ان تقوم بضبط الأداء الإداري، والعمل على تحجيم حجمه من جهة، وسد المنافذ الاخلاقية والمادية التي تؤدي إلى تفشيه وانتشاره في صفوف العاملين في القطاع الحكومي من جهة أخرى، وهي بلا شك قادرة على ذلك من خلال تطبيق سلطة القانون، بإذ يكون الجميع يمارسون دورهم في ظل القانون، ومحاسبة المخالفين لنصوصه، وحتى لروح القانون، لان موظف القطاع العام حتى وإن كان أداؤه يتأثر بمستوى دخله الذي بات لا ينسجم مع حجم احتياجاته، إلا أنه مطالب أن يقوم بالعمل المكلف به في ضوء الوصف الوظيفي المرسوم في بطاقته الوظيفية.

إن الفساد الإداري بالقدر الذي بات عبئاً على صدر المواطن الذي يحتاج مؤسسات الدولة، فقد أصبح حجر عثرة في طريق التنمية التي هي هدف الوطن والدولة، وتصب في مصلحة المواطن الذي يحتاجها،من أجل توفير فرص العمل والقضاء على الفقر والجوع، ومن هنا كانت المطالب المشروعة من جموع المواطنين في حراكهم الاجتماعي، القضاء على الفساد والفقر والجوع والبطالة، فالفساد لا يظنن أحد أنه مرتبط بحجم المال العام المسروق فقط، ولكنه مرتبط شديد الارتباط بحجم الفساد الاداري الذي بات سمة من سمات موظفي القطاع

العام، في جميع مؤسسات قطاع الدولة، وهو أشد خطورة في مؤسسات الدولة الخدمية المعنية بتقديم خدمات للمواطنين، كالتربية والصحة وغيرهما.(الشخانبه،2009)

يقسم الفساد الإداري إلى أربع مجموعات، وهي:

1. **الانحرافات التنظيمية:** ويقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف في أثناء تأديته لمهمات وظيفته التي تتعلق بصفة أساسية بالعمل، ومن أهمها : (الشميمري،2001 : 26)

أ. عدم احترام العمل، ومن صور ذلك: (التأخر في الحضور صباحا – الخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي – النظر إلى الزمن المتبقي من العمل بدون النظر إلى مقدار إنتاجيته – قراءة الجرائد واستقبال الزوار – التنقل من مكتب إلى آخر) .

ب. امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه، ومن صور ذلك: (رفض الموظف أداء العمل المكلف به – عدم القيام بالعمل على الوجه الصحيح – التأخير في أداء العمل).

ج. التراخي، ومن صور ذلك: (الكسل – الرغبة في الحصول على أكبر أجر مقابل أقل جهد – تنفيذ الحد الأدنى من العمل) .

د. عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء، ومن صور ذلك: (العدوانية نحو الرئيس – عدم إطاعة أوامر الرئيس – البحث عن المنافذ والأعذار لعدم تنفيذ أوامر الرئيس).

ه. السلبية، ومن صور ذلك: (اللامبالاة – عدم إبداء الرأي – عدم الميل إلى التجديد والتطوير والابتكار – العزوف عن المشاركة في إتخاذ القرارات – الانعزالية – عدم الرغبة في التعاون – عدم تشجيع العمل الجماعي – تجنب الاتصال بالأفراد) .

و. عدم تحمل المسؤولية، ومن صور ذلك: (تحويل الأوراق من مستوى إداري إلى آخر – التهرب من الإمضاءات والتوقيعات لعدم تحمل المسؤولية).

ز. إفشاء أسرار العمل.

2. **الانحرافات السلوكية:** ويقصد بها تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفه، ومن أهمها: (الشميمري،2001 : 27)

أ. عدم المحافظة على كرامة الوظيفة، ومن صور ذلك : (ارتكاب الموظف لفعل مخل بالحياء في العمل كاستعمال المخدرات أو التورط في جرائم أخلاقية).

ب.سوء استعمال السلطة، ومن صور ذلك: (تقديم الخدمات الشخصية وتسهيل الأمور وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية في منح أقارب أو معارف المسئولين ما يطلب منهم).

ج. المحسوبية، ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج.

د. الوساطة، فيستعمل بعض الموظفين الوساطة شكلاً من أشكال تبادل المصالح.

3.**الانحرافات المالية:** ويقصد بها المخالفات المالية والإدارية التي تتصل بسير العمل المنوط بالموظف، وتتمثل هذه المخالفات فيما يلي:

أ. مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة.

ب.فرض المغارم، وتعني قيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال الموكلة إليه في فرض الأتاوة على بعض

الأشخاص أو استخدام القوة البشرية الحكومية من العمال والموظفين في الأمور الشخصية في غير الأعمال الرسمية المخصصة لهم.

ج. الإسراف في استخدام المال العام، ومن صوره:(تبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث – المبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية – إقامة الحفلات والدعايات ببذخ على الدعاية والإعلان والنشر في الصحف والمجلات في مناسبات التهاني والتعازي والتأييد والتوديع).

4. **الانحرافات الجنائية:** ومن أكثرها ما يلي: (الشميمري،2001 : 28)

أ. الرشوة.

ب. اختلاس المال العام.

ج. التزوير.

ويلجا أصحاب المناصب الرفيعة والعليا في أغلب البلدان النامية إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية وهؤلاء يتحولون مع مرور الوقت إلى رجال أعمال أو شركاء تجاريين إلى جانب وظائفهم الحكومية ، يصرفون جل اهتمامهم إلى البحث عن طرق وأساليب تمكنهم من زيادة حجم ثرواتهم على حساب الاهتمام ببرامج التنمية وتحقيق الرفاه والرضا لمواطني بلدانهم.(عبد الفضيل،2004)

خصائص الفساد الإداري:

يتميز الفساد الإداري بوصفه تعبيراً عن انتهاك الواجبات الوظيفية، وممارسة خاطئة تعلي من شأن الشخصية على حساب المصلحة العامة، بالخصائص الآتية: (السيد وزرنوقة ،48:1999)

1. اشتراك أكثر من طرف في تعاطي الفساد.

2. السرية الشديدة في ممارسة الفساد، تحت جنح الظلام وبأساليب التحايل والخديعة.
3. الفساد يجسد المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة لمرتكبيه.
4. الفساد تعبير عن اتفاق إرادة صانع القرار والمؤثر بتكيفه مع إرادة أولئك الذين يحتاجون إلى قرارات محددة تخدم مصالحهم الفردية أولاً واخيراً.

ويرى "الأتاس" أن أي عمل تنطبق عليه هذه الخصائص ، يعد مظهراً من مظاهر الفساد.

وهكذا تختفي ظاهرة الفساد خلف خطاب أيدولوجي معلن ظاهر الدفاع عن الصالح العام والحرص على تطبيق القانون، بيد أن حقيقته الخفية هي تعظيم المكاسب الفردية على حساب المصلحة العامة عن طريق انتهاك القوانين والأنظمة النافذة ولخرق أنماط الواجب والمسؤولية الوظيفية.

وظاهر فساد الإدارات العامة قديمة حديثة تنتشر في الدول الغنية والفقيرة، والقوية والضعيفة والمتطورة والمتخلفة إلى حد بدت المكتبات العامة والخاصة متخمة بملفات الفساد، وقد يفكر بعضهم في وضع موسوعة للفساد، فعلى المستوى الدولي أحدثت منظمة غير حكومية هي منظمة (الشفافية الدولية) التي راحت ترصد حالات الفساد على مستوى المعمورة لتكشف أن معظم الرشاوى في بلدان العالم الثالث مصدرها العالم الأول، وفي فرنسا أصدر المفكر الفرنسي الشهير "جيتنز" في عام 1991 مؤلفه في الفساد، وفي فنزويلا صدر عام 1989 مجلدان عن الفساد تحت عنوان "قاموس الفساد في فنزويلا".

فالفساد الإداري موجود على امتداد المكان والزمان، في القطاع العام وفي القطاع الخاص أيضاً ويرجع انتشاره لمجموعة من الأسباب نذكر منها:

1. تمتع المسئولين الحكوميين بثقة وصلاحيات واسعة في ظل هشاشة المحاسبة والمساءلة، إذ يستجيب المسئولون الحكوميون للإغراءات كالرشاوى والهدايا والهبات والمساعدات التي تعرض عليهم من الأفراد الذين يسعون جاهدين لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة.

2. كثرة القيود الحكومية التي تمنع سلوك المواطنين الطريق السوي، مثل: قيود التجارة الخارجية المتعلقة بحصص الاستيراد والتصدير، والاستقطاعات الضريبية، وتعدد أسعار صرف العملات، وقواعد منح القروض.
3. الأرباح الخيالية الناجمة عن استثمار الموارد الطبيعية النادرة لا سيما النفط، مما يحفز الشركات الأجنبية على دفع الرشاوى لبعض المسئولين في البلدان المعنية للفوز بحقوق وامتيازات استخدامها.
4. الفقر المدقع وتدني الدخول الفردية وانعدام التأمين الصحي، كلها تشجع على ممارسة الفساد لا سيما في البلدان النامية والفقيرة.
5. تراخي قانون العقوبات وهشاشته في بعض الدول، فضلاً عن فساد الجهاز القضائي وجميعها تشجع على ممارسة الفساد السياسي والإداري، فاحتمالات الإفلات من العقوبة أو إيقاعها على المرتكبين تتوقف على صرامة القانون أو تساهله، إذ تقضي القاعدة، بأن تكلفة المخالفة تساوي احتمال الإمساك بالمرتكب ومعاقبته مضروباً في مستوى العقوبة.(السيد وزرنوقة ،54:1999)
6. ضعف السلوكيات الوظيفية في ظل غياب المساءلة والمحاسبة تؤدي بدورها للفساد.
7. العادات والأعراف السائدة في بعض الدول النامية تبرر إلى حد ما المحاباة والمحسوبية التي هي مظهر من مظاهر الفساد.

وتأسيساً على ما ورد لا يمكن أن تفسر ظاهرة الفساد من زاوية اقتصادية فحسب، بل تتخطاها إلى الجانب السياسي إذ تقبع جذور الفساد، ويكون الفساد أكثر حجماً وخطورة بين أوساط المسئولين الذين يملكون حق إبرام العقود الحكومية المتصلة بتوريد السلع والخدمات، ويتمتعون بصلاحيات إقرار منح الامتيازات بطرق ملتوية وغير مشروعة.

أسباب الفساد الإداري:

تعاني المجتمعات من ظاهرة الفساد بسبب غياب الرؤية وتداخل القضايا بل وازدواج النظرة أحياناً، ويرى "اليماني" بأن الثقافة المجتمعية تعد من الأسباب المؤدية لظاهرة الفساد وأن علاج الفساد يكمن في التركيز على الإصلاح الاجتماعي وليس مجرد التوقف عند الإصلاح الاقتصادي لأن المناخ العام في كل مجتمع هو الذي يحدد درجة تقبله للفساد من عدمه ويطرح أيضاً أسلوب مواجهته سواءً تم ذلك بالطرق القانونية أو الجهود الثقافية (يماني، 2011: 2).

إن الأسباب المؤدية لظاهرة الفساد والعلاج تكمن في التركيز على الإصلاح الاجتماعي وليس مجرد التوقف عن الإصلاح الاقتصادي لأن المتاح العام لكل مجتمع هو الذي يحدد درجة تقبله للفساد من عدمه ويطرح أيضاً أسلوب مواجهته سواء تم ذلك بالطرق القانونية أو الجهود الثقافية. (عبيدات، 2000:65-71)

وتقسم أسباب الفساد إلى قسمين وهما:

1- أسباب بيئية اجتماعية خارجية: وتقسم إلى:

أ- أسباب تربوية وسلوكية: بعدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدينية في نفوس الأطفال مما يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوة وعدم المسؤولية وعدم احترام القانون.

ب- أسباب اقتصادية: فيعاني أكثر الموظفين خصوصاً في الدول النامية من نقص كبير في الرواتب والامتيازات، ما يعني عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات المعيشة ومن هنا يجد الموظف نفسه مضطراً لتقبل الهدية (الرشوة) ليسد بها النقص المادي الناتج عن ضعف الراتب.

ج-أسباب سياسية: تواجه بعض الدول وخصوصاً في الدول النامية تغيرات في الحكومات والنظم الحاكمة فتنقلب من ديمقراطية إلى ديكتاتورية

والعكس، الأمر الذي يخلق جواً من عدم الاستقرار السياسي مما يهيئ الجو للفساد الإداري.

2- أسباب بيئية داخلية (قانونية): وقد يرجع الانحراف الإداري إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين.

مظاهر الفساد الإداري:

وتتجلى ظاهرة الفساد بمجموعة من السلوكيات التي يقوم بها بعض من يتولون المناصب العامة، وبالرغم من التشابه أحياناً والتداخل فيما بينها إلا أنه يمكن إجمالها كما يلي:(الحمداني،2009)

1- **الفساد السياسي:** ويتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة. ومع أن هناك فارقاً جوهرياً بين المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية وتوسيع المشاركة، وبين الدول التي يكون فيها الحكم شمولياً ودكتاتورياً، لكن العوامل المشتركة لانتشار الفساد في كلا النوعين من الأنظمة تتمثل في نسق الحكم الفاسد (غير الممثل لعموم الأفراد في المجتمع وغير الخاضع للمساءلة الفعالة من قبلهم) وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في: الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية، وفقدان المشاركة، وفساد الحكام وسيطرة نظام حكم الدولة على الاستقصاء وتفشي المحسوبية.

2- **الفساد المالي:** ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات

العامة والشركات، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في: الرشاوي والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.

3- **الفساد الإداري:** ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهمات وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار. هنا تتمثل مظاهر الفساد الإداري في: عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي. والواقع أن مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتداخلة وغالباً ما يكون انتشار أحدها سبباً مساعداً على انتشار بعض المظاهر الأخرى.

4- **الفساد الأخلاقي:** والمتمثل بمجمل الإنحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته. كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن إدارته، أو أن يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى (المحاباة الشخصية) دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة.

بينما يحدد (عودة الله، 2012 : 5) أن هناك مظاهر رئيسية للفساد الإداري ومن أهمها مايلي:

1- الرشوة: أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفةً للأصول.

2- المحسوبية: أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة...الخ، دون أن يكونوا مستحقين لها.

3- المحاباة: أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة.

4- الواسطة: التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفء أو مستحق.

5- نهب المال العام: أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة.

6- الابتزاز: أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

وفي هذا المجال عدّ (القريوتي، 2001: 38) التمييز بين المواطنين الذين يتلقون الخدمة من الجهاز الإداري هو أول خطوة على طريق الفساد الإداري، إذ يرى الموظف أن واجبه يكمن في خدمة جماعته التي يكن لها بالولاء وليس خدمة كافة المواطنين على حد سواء. ولذا تتحول الأجهزة الحكومية إلى ما يشبه مزارع خاصة لذوي الموظفين ومعارفهم.

والتحيز قد يكون لصالح جهة معينة وقد يكون ضد جهة أخرى، انطلاقاً من دوافع قبلية أو عنصرية أو طائفية... مما قد يؤثر في الوحدة الوطنية وبث روح العداء بين المواطنين وزعزعة الثقة بنزاهة الأجهزة الحكومية.

1- التزوير: ويتم ذلك عن طريق التلاعب والتحريف للمستندات أو الوثائق أو القيود الرسمية بقصد التضليل والحصول على مكاسب خاصة مادية أو معنوية، ولمنع الحقوق عن أصحابها.

2- الابتزاز: هذا الشكل من أخطر مظاهر الفساد الإداري ومكمن خطورته هو أن ظهوره في المجتمع يشير إلى مدى إستشراء الفساد في هذا المجتمع بإذ أصبح لدى الشخص الفاسد الجرأة الكافية للإبتزاز.

وأكثر ما ينتشر هذا النمط السلوكي الفاسد في الأجهزة العقابية والتأديبية والرقابية ودوائر التفتيش والجمارك وذلك بتهديد بعض موظفي هذه الأجهزة للمتعاملين معهم بالإيذاء الجسدي أو المادي، أو المعنوي في حالة عدم الرضوخ للابتزاز، ويلاحظ هنا مدى التشابه بين الابتزاز والرشوة، غير أن (الكبيسي، 2000 : 109) ميز بينهما إذ أشار إلى أن الرشوة تدفع بشكل طوعي على الأغلب بسبب ما تحققه من منفعة أو ما تدفعه من ضرر عن دافعها، ويمكن القول أن المنفعة قد تكون مستحقة له ولكن تم دفع الرشوة لتسريع المنفعة، وقد تكون المنفعة غير مستحقة له أصلاً مما حذا به لدفع الرشوة لجلبها، أما دفع الضرر المتأتي من دفع الرشوة فهو ضرر مستحق على دافع الرشوة لولا دفعه لها. أما الابتزاز فيتم دفعه كرهاً وبشكل إجباري لرفع ضرر غير مستحق قانوناً على الشخص الخاضع للابتزاز.

3- الاختلاس والسرقة: أصبحت السرقة أو الاختلاس والاعتداء على المال سلوكاً متسارعاً في الانتشار بسبب ما تروجه بعض المعتقدات الاجتماعية السائدة من إباحية المال العام وأن النيل منه للأغراض الخاصة أمر جائز ومشروع. كما يعدّذلك دليلاً على استشراء الفساد في المجتمع بشكل في غاية الخطورة.

4- سوء استغلال المال العام والتقصير: وتندرج تحت هذا المظهر من الفساد الإداري العديد من الأنماط السلوكية الفاسدة مثل الإهمال المقصود للمعدات والأدوات المستخدمة في العمل، وعدم الالتزام بمواعيد الدوام الرسمي وعدم الاستغلال المناسب لوقت العمل، وكشف أسرار العمل، والتقصير في تحقيق أهداف المنظمة وخدمة المراجعين، والتهاون في أداء المهمات المنوطة بهم.

5- قبول الهدايا الرمزية: إذ تم وصفها بالرمزية ليتم تمييزها عن الرشـــوة التي تأخذ قيمة أكبر، إن للهدايا سواء رمزية أو غيرها دور في تـــرويج السلوك الفاسد بقصد أو دون قصد من الموظف العام إذ يقول أحد الفقهاء "الأصوب في زماننا عدم قبولها مطلقاً، لأن الهدية تورث إذلال المهدي للمهدى إليه، وفي ذلك ضرر للطرفين ودخول للفساد" (الكبيسي، 2000 :109).

العوامل المسببة للفساد الإداري

وهناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والتنظيمية والسياسية والاقتصادية والذاتية التي تؤدي إلى انتشار أو تفشي ظاهرة الفساد الإداري إذ ترتبط العوامل الاجتماعية بطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع وانتشار الفساد القيمي والأخلاقي مما يؤدي إلى التقبل الاجتماعي للفساد الإداري في ظل انتشار حالة عدم الوعي والمعرفة بالحقوق والواجبات وغياب الوازع الإجتماعي والديني والأخلاقي الذي يؤثر على سلوكيات الموظف العام وتجعله أكثر قابلية للفساد كذلك تسهم العوامل التنظيمية التي ترتبط بضعف الرقابة الإدارية والمالية وعدم وضوح القوانين والأنظمة وغياب العدالة الوظيفية والمساءلة وعدم تشديد العقوبات والترهل الإداري وغيرها من العوامل في زيادة مستوى الفساد الإدراي.

وتعود العوامل السياسية كأحد العوامل التي تؤدي إلى الفساد الإداري في سيطرة ونفوذ أصحاب بعض المناصب الإدارية العليا وعدم العدالة في توزيع مكتسبات التنمية والموارد الاقتصادية وغياب والشفافية والديمقراطية والمساءلة القانونية والتساهل مع صغار وكبار الموظفين مما يدفع إلى تزايد نسب الفساد الإداري لدى مختلف المستويات الإدارية العليا والوسطى والدنيا.

وتكتسب العوامل الاقتصادية دوراً كبيراً ومؤثراً في انتشار ظاهرة الفساد الإداري بين الموظفين والتي تتمثل بانخفاض الدخل وغلاء المعيشة وعدم العدالة في توزيع الحوافز والترقيات وعدم قدرة الموظف على تغطية احتياجاته اليومية

واتساع الفجوة بين رواتب الموظفين مما يدفع الموظف للبحث عن حلول لمشاكله الاقتصادية من خلال (الرشوة).

وتلعب شخصية الموظف وما تربى عليه وما اكتسبه من قيم ثقافية ودينية واجتماعية دوراً رئيسياً في التأثير على قابليته للفساد في وظيفته الإدارية وتبرز العوامل الذاتية من خلال ضعف الوازع الديني وضعف الولاء والمواطنة وسيطرة الجشع والطمع على شخصية الفرد وعدم قدرته على مقاومة الإغراءات التي قد يتعرض لها يضاف إلى ذلك عدم معرفته ووعيه بالآثار المترتبة على قيامه بالفساد الإداري، والشكل رقم (1) يوضح العوامل المسببة للفساد الإداري.

شكل رقم (1)

العوامل المسببة للفساد الإداري

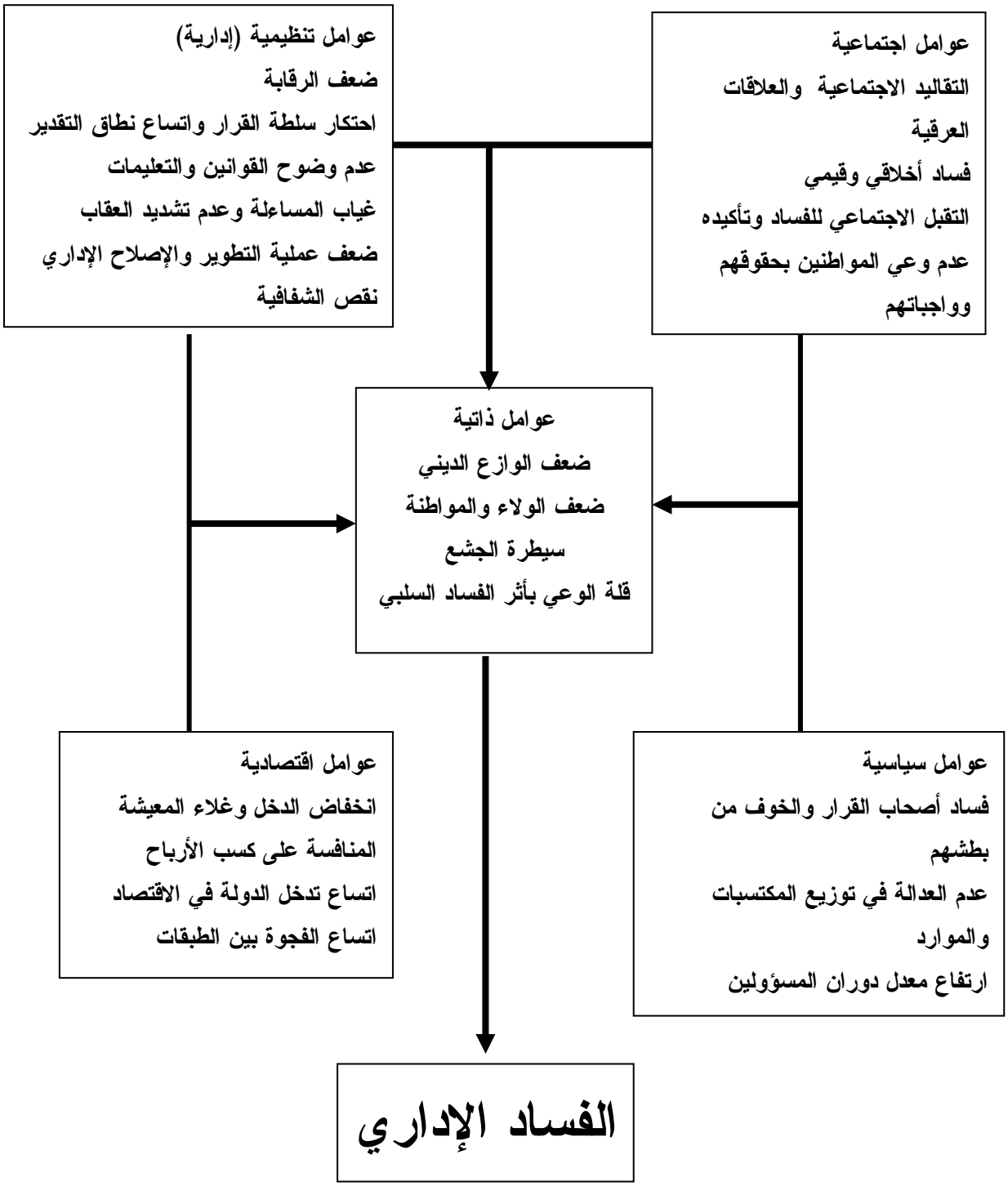

حراحشه، حمد عبد المجيد (2003) ، بعنوان: " **الفساد الإداري دراسة ميدانية لوجهات نظر العاملين في أجهزة مكافحة الفساد الإداري في القطاع الحكومي الأردني**" رسالة في جامعة اليرموك .

معوقات جهود مكافحة الفساد في الأردن:

شهد الأردن إجراءات حثيثة لمكافحة الفساد طالت مسؤولين كباراً بعد أشهر من الاحتجاجات المطالبة باجتثاث الفساد ومعاقبة الفاسدين، في محاولة لإظهار الدولة بموقع القيادة في محاربة الفساد بعد أن كانت هدفا لبعض الاتهامات.

بعد أشهر من مظاهرات مطالبة بمكافحة الفساد قامت الدولة الأردنية بإجراءات فعلية على الأرض بينها توقيف أمين العاصمة السابق عمر المعاني بتهمة الإخلال بالواجبات الوظيفية ضمن سلسلة تحقيقات حول شبهات فساد في الأمانة. وقد تعاملت الدائرة مع أكثر من 1270 قضية وشكوى، منها حوالى 600 قضية مدورة من سنوات سابقة.

يبرز جلياً مدى توفر الدعم السياسي المتمثل في القيادة الهاشمية لجهود الإصلاح ومحاربة الفساد، إذ يمثل هذا الدعم المرتكز الأساسي لأي إستراتيجية مكافحة، وذلك حسب اتفاق غالبية الباحثين والإداريين، وما علينا سوى الاستثمار الفاعل لهذا الدعم للوصول إلى أفضل الإنجازات وإزالة جميع العقبات التي تعيق عملية مكافحة الفساد الإداري .

وفي ضوء مراجعة الباحث للأدبيات ومن خلال اتصاله مع عينة الدراسة المبحوثة، تم التوصل إلى العديد من المعوقات التي حدت من جهود المكافحة، منها ما يلي: (الرشدان، 1996 : 17-19)

1- يلاحظ من خلال استعراضنا للتجربة الأردنية في مكافحة الفساد، وجود العديد من الأجهزة التي تأخذ على عاتقها مسؤولية المكافحة إما كهدف أساسي أو كواحد من عدة أهداف، غير أن هذا التعدد أوجد شيئاَ من التداخل في الصلاحيات إضافة إلى الازدواجية والتكرار في عمل هذه الأجهزة، ومما زاد المشكلة ضعف عملية التنسيق بين هذه الأجهزة وعدم لعب دور تكاملي فيما بينها بشكل مناسب.

تعد مشكلة تداخل الصلاحيات من العقبات الرئيسة في فترة من الـــزمن، وما إلغاء ديوان الرقابة والتفتيش الإداري، إلا دليل على تنبه المسؤولين علـــى هذه المشكلة، إذ كان هناك تداخل واضح بين وزارة التنمية الإداريـــة وديـــوان الرقابة والتفتيش الإداري، إضافة إلى تداخله مع ديوان المحاسبة.

2- غياب وجود إستراتيجية واضحة لمكافحة الفساد الإداري، وعدم تبنّـــي خطة مدروسة محددة المعالم من قبل الحكومة أو من قبل الجهات المعنية بالمكافحة، إذ يلاحظ على أغلب جهود المكافحة أنها جـــاءت اســـتجابة للإرادة الملكية السامية، كما تتسم هذه الجهود بالموســـمية ورد الفعـــل وعدم الاستمرار بنفس القوة التي بدأت منها، خاصة في عمل اللجان.

3- كما يلاحظ على جهود المكافحة في الأردن أن طابع المعالجة الجزئيـــة هو الشائع، من خلال التركيز على جانب واحد من المشكلة وإغفال باقي الجوانب، فمعظم جهود المكافحة تركت على الرقابة والاهتمام بالوسائل العلاجية عن طريق الاستجابة اللاحقة للحدث، في حين كـــان الاهتمـــام قليلاً بوسائل المكافحة الوقائية ومعالجة الأسباب الجذرية.

4- ما زالت العلاقات الاجتماعية والضغوطات السياسية تشكل عائقاً فـــي وجه الأجهزة المعنية بالمكافحة في تحقيـــق أهـــدافها، والـــذي يتطلـــب إعطاءها المزيد من الصلاحيات والقوة لتخفيف وطأة هذه الضغوط.

5- وجود بعض القوانين والأنظمة التي تحتاج إلى تعديل لزيادة الشفافية فيها والتقليل من السلطة التقديرية في تطبيقها، خاصة أن معظم المخالفـــات المرتكبة تكون ناجمة عن عدم التطبيق السليم لأحكام القوانين والأنظمة المعمول بها من جهة، وعدم مواكبة بعض هذه التشريعات للتطـــورات، مثل قانون الإجراء رقم (31) لسنة 1952، قانون التقاعـــد رقـــم (34) لسنة 1959... وغيرها. (ديوان المحاسبة،1999 :7) هذا وسيسهم آخر تعديل على قانون ديوان المحاسبة في (2002)، على التخفيف من حـــدة

بعض المعوقات التي كانت تواجه الديوان مثل استقلاله المالي والإداري، وتوسيع نطاق الرقابة.

6- هناك مماطلة من قبل بعض الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة في الرد على الاستيضاحات إذ بلغ عدد الاستيضاحات القائمة منذ سنة 1982 ولم يرد عليها 1455 استيضاحاً مما يتلطب ضرورة إيلاء مخاطبات ديوان المحاسبة المزيد من العناية للرد عليها وتصويب المخالفات التي وردت فيها. (ديوان المحاسبة،1999 :8)

7- ضيق نطاق اختصاص محكمة العدل العليا، إذ جددها القانون على سبيل الحصر مما حد من فعاليتها في الرقابة على القرارات والأعمال الإدارية، لذا فلا بد من منح محكمة العدل العليا حق الولاية العامة لنظر كافة المنازعات الإدارية وعدم تحديد اختصاصاتها على سبيل الحصر، كما أن ارتفاع تكاليف الدعاوى وتعدد الإجراءات لدى المحكمة من المعوقات المهمة في وجه مكافحة الفساد الإداري (الطهراوي،1998 : 64).

يتضمن الدستور الأردني أسساً فاعلة يمكن البناء عليها وتفعيلها في بلورة وسائل لمكافحة الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية، ومن هذه الأسس كما أشرنا سابقاً (المساواة بين المواطنين، الحرية الشخصية، النهج الديمقراطي، رقابة البرلمان، واستقلال القضاء وحق الرقابة على السلطة التنفيذية) كل هذه الأسس وغيرها تعطي أرضية خصبة لمنع سوء استخدام السلطة والحد من المخالفات والانحرافات الإدارية وتحجيم الفساد الإداري بجميع مظاهره، اللهم إذا تم تطبيقها بجدية على أرض الواقع.

أما في مجال مراقبة إيرادات الدولة ونفقاتها وطرق صرفها، والمحافظة على المال العام والتأكد من سلامة استخدامه فقد نصت المادة (119) من الدستور على أن "يشكل بقانون ديوان محاسبة لمراقبة إيرادات الدولة ونفقاتها وطرق صرفها"، وفي ضوء هذه المادة تم إنشاء أهم جهاز للرقابة الخارجية على

أعمال الإدارة العامة في الأردن، إذ يلعب هذا الجهاز الدور الأكبر في كشف ومتابعة قضايا الانحراف والفساد الإداري.

ثانياً: تطور الصحافة الأردنية:

يمكن تعريف الصحافة على أنها:

تسجيل الوقائع اليومية بدقة وانتظام مع الاستجابة لرغبات الرأي العام وتوجيهه من خلال جمع ونشر الأخبار المتعلقة بالجماعة البشرية ووصف نشاطها ،وبذلك فإن الصحافة تشمل جميع الطرق التي تصل بواسطتها الأنباء والتعليقات عليها إلى الجمهور بإذ تكون المادة الأساسية للصحفي ، ويكون للصحافة في هذا الإطار وظيفة اجتماعية مهمتها توجيه الرأي العام عن طريق نشر المعلومات والأفكار الخيّرة الناضجة من خلال الصحف.(مروة،19:1961)

وبهذا المعنى يقول أريك هودجنز من مجلة التايمز أن الصحافة هي نقل المعلومات من هنا وهناك بدقة وتبصر وسرعة وبطريقة تخدم الحقيقة (Bond, 1961: 13).

ويلاحظ أن هناك من يجمع بين هذه المفاهيم إذ عرف الصحافة بأنها صناعة الصحف، والصحف هي أوراق مطبوعة تنشر الأنباء والعلوم على اختلاف مواضيعها بين الناس في أوقات معينة ، ففيها أخبار الدول وفكاهات الروايات وغرائب الاكتشافات وأسعار التجارة وفنون الصناعة.

وهناك من يرى أن الصحافة تدل على أربعة معانٍ: (الغنام،37:1986)

الأول :بمعنى الحرفة أو المهنة ويتصل هذا المعنى بالصناعة والتجارة من خلال عمليات الطباعة والتصوير والتوزيع والإدارة والإعلان ويتصل كذلك بالشخص الذي اختار مهنة الصحافة أي الحصول على الأخبار والتحقيقات الصحفية وكتابة المقال.

الثاني : بمعنى المادة التي تنشرها الصحيفة كالأخبار والأحاديث والتحقيقات والمقالات وغيرها من المواد الصحفية، وهي بهذا المعنى تتصل بالفن وبالعلم.

الثالث: بمعنى الشكل الذي تصدر به ، فالصحف دوريات مطبوعة تصدر في عدة نسخ وتظهر بشكل منتظم وفي مواعيد ثابتة متقاربة أو متباعدة وهذا المعنى يقتصر على الدوريات المطبوعة التي ظهرت بعد اكتشاف المطبعة في منتصف القرن الخامس عشر .

الرابع : بمعنى الوظيفة التي تؤديها في المجتمع الحديث أي كونها رسالة تستهدف خدمة المجتمع والإنسان الذي يعيش فيه.

والصحافة الأردنية على امتداد عمر الأردن مثلها مثل أي صحافة في أي بلد بعضها استمر صدوره، وبعضها لم يكتب له الاستمرار لظروف سياسية ومالية واجتماعية وغيرها، وبعضها كان متوسط العمر.

وقد شهدت الصحافة الأردنية تطوراً كبيراً في العقود الأخيرة انعكاساً لطبيعة وتطور المجتمع الأردني، ولدراسة واقع وتطور الصحافة الأردنية سوف يتم تناول تطورها من خلال المراحل التالية:

1- الصحافة الأردنية قبل عام 1989

مثل قدوم الأمير عبد الله الأول إلى شرق الأردن في عام 1921 وتأسيس إمارة شرق الأردن وبداية تشكيل النظام السياسي إذ قام الأمير عبد الله بنقل الإعلام لإمارة شرق الأردن من الحجاز، إلا أن التطور الحقيقي للصحافة الأردنية جاء على يد القطاع الخاص عام 1927م، إذ شهد صدور عدة صحف أهمها: جزيرة العرب، الشريعة، صدى العرب، وقد شجعت القوانين والأنظمة والاستقرار المالي، والحريات العامة على تزايد الاهتمام بالصحافة، وقد ظهرت الصحافة الأسبوعية والأدبية، وكانت الصحافة في تلك الفترة محدودة الإمكانيات، وتعد صحيفة (الحق يعلو) التي ظهرت في مدينة معان أول صحيفة صدرت في الأردن آواخر عام 1920، التي كانت في بداية ظهورها تكتب بخط اليد. كان شعارها "عربية ثورية"، وكانت توزع بالمجان على المواطنين الأحرار في شرق الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين (الموسى، 1998: 82).

وأدت عوامل عديدة إلى نشأة صحافة البدايات من أبرزها: إيجاد وسيلة لنشر أهداف الأمير عبد الله بن الحسين إلى أحرار الأمة من أجل تأسيس الدولة العربية، ووجود الاستعمار البريطاني والفرنسي في بلاد الشام (الموسى وماضي، 1959: 279).

وبالنسبة للتشريعات الاستثنائية التي صدرت في تلك المرحلة فقد نشرت الحكومة في عام 1939م نظام مراقبة المطبوعات رقم (3) والصادر بموجب قانون الدفاع لسنة 1935م والذي أخضعت بموجبه كافة المواد المطبوعة للرقابة الدقيقة. كما صدر بموجب قانون الدفاع أيضاً نظام آخر لمراقبة المطبوعات يحمل رقم (5) لعام 1948م، ولعل أبرز ما يحيط بهذا النظام وتعديلاته أنه ظل ساري المفعول حتى عام 1992م ولحين انتهاء الأحكام العرفية وإلغاء قانون الدفاع لعام 1935م (المجلس الأعلى للإعلام، 2004: 2-3).

وما يميز الصحافة الأردنية في مرحلة ما قبل الإستقلال أنها كانت قادرة على المزاوجة في قدرتها على تغطية القضايا المحلية إلى جانب القضايا العربية والدولية، بالإضافة إلى أنها انتهجت في سياستها الإعلامية فكرة الثورة العربية الكبرى باهتمامها بقضايا العرب والتحرر من الاستعمار ودعوتها للاستقلال ومحاربة الصهيونية، وتركيزها في الشأن الداخلي على قضايا محاربة الرشوة والمحسوبية والفساد الأخلاقي، والمطالبة بتأسيس حياة ديمقراطية عبر إجراء الانتخابات.

كان للصحافة الأردنية دور كبير في مرحلة استقلال الأردن وإعلان المملكة الأردنية الهاشمية عام (1946)، إذ تميزت هذه المرحلة بالصعوبة والتحديات ومواجهة دولة العدوان الإسرائيلي التي أوجدها الاستعمار الإنجليزي من خلال وعد بلفور (1917) وأيضاً فهي مرحلة حساسة واكبت انتهاء الحرب العالمية الثانية وعقد المعاهدات بين الدول المشتركة. وكان اهتمام الإعلام الأردني في هذه المرحلة موجهاً إلى رفع صوت الأردن والأمة العربية والإسلامية وإبراز حقها في وطنها وتبنيها للقضية العربية (فلسطين) من خلال

غرس قيم الوفاء والانتماء والتضحية من أجل قضايا الأمة العربية في التحـــرر والسيادة (أبو هلالة، 1987).

لم تكن الصحف منتظمة الصدور غالباً، واقتصرت على العاصمة عمّان. كانت الأعداد المطبوعة منها محدودة لا تتجاوز (2000–3000) نسخة، وفـــي الأربعينيات ارتفع عددها إلى عدّة آلاف. وقد تباينت الصحف في تبويبها، وكانت عشوائية، وتفاوتت في عدد أعمدتها، وفي أحجامها.

عملت الصحافة الأردنية في بداية هذه الفترة تحت سلطة قانون المطبوعـــات رقم (20) لسنة 1945، ثم صدر (نظام مراقبة المطبوعات) عام 1948، وفـــي عام 1953 صدر أول قانون متكامل للمطبوعات والنشر، تبعه صدور قـــوانين أخرى وتعديلات على هذه القوانين (الموسى، 1998: 111).

وقد تميزت هذه الفترة بظهور الصحافة اليومية، رغم الوجـــود القـــوي للصحافة الأسبوعية، وتعد صحيفة النسر التي أصدرها صبحي جلال القطـــب، الصحيفة اليومية الأولى التي صدرت بانتظام في مرحلة الأربعينيات.(العدوان ، 2011) .

وشهدت الساحة السياسية الأردنية في هذه المرحلة العديد من الأحـــداث والتطورات المهمة التي كان لها تأثير على السياسة الإعلامية الأردنيـــة، مـــن أهمها: حصول الأردن على استقلاله يوم 25 آيار 1946، حرب عـــام 1948، وقيام إسرائيل على جزء من الأراضي الفلسطينية.

وخلال الفترة الممتدة ما بين (1950–1967)، برز تحـــدٍ آخـــر علـــى الصحافة الأردنية لمواجهة الأخطار المحدقة بمصير الأمة بعد النكبة وتميـــزت هذه المرحلة بنزوح العديد من الصحف الفلـــسطينية إلـــى الأردن فـــي الـــضفة الشرقية، ومرت الصحافة الأردنية بأحداث وتحديات مختلفة أهمها: الوحدة بـــين الأردن وفلسطين عام 1950، استشهاد الملك المؤسس عبد الله بن الحـــسين، تنصيب الملك طلال عام 1951، تتويج الملك حسين بن طـــلال عـــام 1952،

تعريب الجيش الأردني عام 1956، وإلغاء المعاهدة البريطانية –الأردنية عام 1957، ومواجهة العدوان الثلاثي على مصر، وهزيمة العرب في حرب حزيران عام (1967) فكل هذه الأحداث تمت تغطيتها ومعالجتها في الصحافة الأردنية وكانت محور كتابات الصحف الموجودة خلال هذه الفترة، واهتمت الصحافة بموضوع الدستور الأردني الأول والتعديلات التي طرأت عليه بعد استقلال المملكة وبشكل خاص تعديلات عام 1951م، وإعلان الوحدة بين الضفتين (عبيدات، 2003: 50).

وفي ظل دستور 1952م، صدر أول قانون حديث للمطبوعات والنشر بتاريخ 1953/9/26، باسم "نظام المطبوعات رقم 6 لسنة 1953"، إلا أنه لم يستمر طويلاً إذ صدر قانون آخر للمطبوعات بتاريخ 1955/3/30، أعاد للإدارة صلاحياتها السابقة في ترخيص الصحف أو رفض هذا الترخيص دون إبداء الأسباب. (الموسى، 1998: 58).

أما في فترة الستينيات فقد انعكست الأوضاع الداخلية والخارجية على مضامين الصحف الأردنية، وتم خلال هذه الفترة إصدار المجلات الدورية المتخصصة بمواضيع علمية وشبابية وأطفال إلى جانب دوريات عسكرية، (عبيدات، 2003: 52). هذا وقد أثرت في مضامين الصحف حرب 1967 وقضية اللاجئين ومعركة الكرامة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وحرب الاستنزاف، وتصاعد العمل الفدائي بعد عام 1964م، والمصادمات بين الجيش الأردني والفصائل الفلسطينية، وفي الفترة التي سبقت حرب حزيران عام 1967 إزداد الضغط الإعلامي على الأردن من جانب بعض الدول العربية "التي شوهت الحقائق وألبت المواطنين بعضهم على بعض" (الموسى، 1998: 130)، إذ رأت الحكومة أن تدمج الصحف اليومية الرئيسية الأربع وهي فلسطين والمنار والجهاد والدفاع في شركتين تصدر عن كل منهما صحيفة واحدة. وكانت نتيجة اتحاد صحيفتي فلسطين والمنار في الشركة الأردنية للصحافة والنشر صدر عنها صحيفة الدستور، واتحاد صحيفتي الدفاع والجهاد في شركة

القدس للصحافة والنشر صدر عنها صحيفة القدس، ودخلت الحكومة شريكاً مساهماً بمبلغ 25 ألف دينار في رأسمال كل شركة من الشركتين.(الموسى، 1998: 131-132).

وبشكل عام فإن صحف الستينيات على قلتها نشرت الأخبار الرسمية للملك والحكومات وأخبار المجتمع وخصوصاً النقابات التي سدت فراغ عدم وجود الأحزاب، والمقالات الناقدة للحكومة، ولكن أغلب الصحف عملت من أجل استقطاب الإعلان والقراء، فقد قامت مؤسسات كبيرة نتيجة الدمج أولاً ودعم الحكومة ثانياً لإنشاء صحافة تحمل وجهات نظرها. (عبيدات، 2003: 54).

وأهم ما ميز الصحف في فترة الستينيات سيطرت الدولة على النشاط الإعلامي، وضعف البنية الاقتصادية للصحف ومحدودية التوزيع، والمنافسة لجذب القراء والإعلانات، وحمل لواء الدفاع عن الدولة ومنجزاتها ضد حملات التشويه والإتهامات التي شنتها بعض الدول العربية الشقيقة ضد الأردن، واحتلت القضية الفلسطينية دائرة اهتمامات هذه الفترة. ترسّخ إصدار الصحف اليومية، وتراجعت الصحف الأسبوعية إلى المقام الثاني. أتاحت الأحكام إصدار صحف حزبيّة وعقائدية متعدّدة المشارب والميول. أصبحت الصحف اليومية إخبارية بالدرجة الأولى، وبدأت تهتم بالفصل بين الأخبار والتحليلات والمقالات. اقتصرت مصادر الصحف في الخمسينيات على وكالة الأنباء العربية (و. أ. ع)، والتقاط أخبار الإذاعات العربية والأجنبية والجهات الرسمية كدائرة المطبوعات والنشر التي كانت توزّع الأخبار الرسمية في نشرة تصدر عن قسم خاصّ فيها منذ 1956، وفي الستينات زاد عدد مراسليها، واستعملت نشرات وكالات الأنباء.

خلال فترة الستينيات من القرن العشرين كان لجلالة المغفور له بإذن الله تعالى الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه جهوداً واضحة في تطوير الأردن وتنميته، إذ ظهر هذا التطوير في كل مناحي الحياة الأردنية، ومنها الحياة الصحفية وهنا أخذت الصحافة بالظهور كصحافة متخصصة في مجالات

الاقتصاد والسياسة بغية تطوير مفاهيم تناولتها، من أجل بناء حياة أفضل للمواطن الأردني (دائرة المطبوعات والنشر، 1981).

قامت الحكومة الأردنية عام 1971 بإنشاء صحيفة الرأي الصادرة عن المؤسسة الصحفية الأردنية، كصحيفة شبه رسمية تنطق باسم الحكومة مثلما هو الحال في بعض الأقطار العربية المجاورة (أبو عرجة، 2000: 64) وفي عام 1974 قامت الحكومة ببيع حصتها في صحيفة الرأي، وفي عام 1975 صدرت صحيفة ناطقة باللغة الإنجليزية هي جريدة الجوردان تايمز (The Jordan Times)، وصدرت في نفس العام صحيفة الأخبار اليومية التي توقفت بعد 4 سنوات من الصدور غير المنتظم، وصدرت صحيفة الشعب في عام 1976، وتوقفت في عام 1977 (العامري، 2008: 44).

اشتملت مضامين صحف في فترة السبعينيات على دعم القضية الفلسطينية وخصوصاً بعد انتهاء الأزمة بين الحكومة الأردنية والمنظمات الفلسطينية، ومرحبة بإستقلال الدول العربية من الاستعمار وخصوصاً الخليجية.

وفي فترة الثمانينيات استمرت مضامين الصحف بمعالجة قضايا المواطن دون التعرض مباشرة للحكومات، وغلب على المضامين القالب التنموي الرسمي في الصحف اليومية باستثناء بعض المقالات هنا وهناك التي سلطت الأضواء على قصور في أجهزة الدولة، كما عالجت الصحف الأردنية الحرب العراقية الإيرانية منحازة للعراق، ورغم قرار فك الارتباط الإداري والقانوني بالضفة الغربية، فقد ركزت الصحف على فضح إسرائيل وعدوانيتها تجاه الفلسطينيين ومصادرة أملاكهم والتوسع في الاستيطان، ووقفت الصحف في هذه الفترة إلى جانب لبنان عندما اجتاحتها إسرائيل عام 1982، وأدانت العدوان الإسرائيلي الغاشم عليها. (عبيدات، 2003: 57).

وفي عام 1983 صدرت جريدة صوت الشعب، وفي منتصف الثمانينيات ظهرت جريدة شيحان بمواضيع لاقت شعبية لدى المواطنين إذ طرحت مواضيع اجتماعية وسياسية ونالت من السياسيين، وامتلكت الجرأة في نشر قضايا

اجتماعية اقتربت فيها من الجنس والحياة الاجتماعية للناس (عبيدات، 2003: 58).

وأهم ما ميز الصحف في فترة الثمانينات هو وجود مؤسسات إعلامية قوية وذات إمكانات وموارد قوية، كما ازداد مردود الصحف من الإعلان، وتطور المستوى الفني والتقني لها، كما استقطبت الصحف المختصين في العمل الصحفي وممن يحملون شهادات التخصص في الصحافة من خريجي مصر والعراق. كما امتازت الصحف بتركيزها في الشأن الداخلي على الأخبار التنموية والرسمية للحكومة، وعالجت القضايا التي تهم الناس والخدمات اليومية كالصحة والتربية والتعليم. واهتمت أيضاً بقضايا العرب والتحرر من الاستعمار ودعوتها للاستقلال ومحاربة الصهيونية. شكّلت الأخبار المادّة الرئيسة في مضامين هذه الصحف بصورة أظهرت الإعتماد المتزايد على وكالات الأنباء المحلية والعربية والعالمية. جاءت الإعلانات لتحتل المرتبة الثانية في حجم المساحة التي شغلتها، وقد أدّى هذا إلى قدرة الصحف على الاستمرار بدون ضغوط مالية، لكنّ اللغة بدأت تميل إلى الهُجنة بسبب رغبات المُعلنين. شغلت التحليلات والتعليقات حيّزاً جيّداً، جاء في المرتبة الثالثة بعد الأخبار والإعلانات. حقّقت الصحافة اليومية انتشاراً واسعاً، فقد ناهز ما طبعته الصحف اليومية الثلاث الرئيسة (200.000) نسخة يومياً، وزاد عدد القرّاء وتوسّعت قاعدتهم، وزادت الإعلانات في بعض السنوات على (45%) من المساحة الكلية للصحيفة.

2- مرحلة ما بعد عام 1989:

شهدت السوق الأردنية كثيراً من الصحف الجديدة اليومية والأسبوعية والحزبية والمستقلة، وبدأت تأخذ دورها كسلطة رابعة رقابية على الوقائع والأحداث، وأصبحت أداة فاعلة لتقويم الديمقراطية من خلال تسليط الضوء على المزايا والعيوب، والغوص وراء الأحداث، والدفاع عن المصالح العامة للأمة (الموسى، 1998: 167).

وفي ظل الانفتاح الديمقراطي شهدت الحياة الأردنية فيضاً من الصحف الجديدة اليومية والحزبية والأسبوعية المستقلة التي صدرت بمؤازرة من قانون المطبوعات لسنة 1993 الذي كان قانوناً ليبرالياً جزئياً؛ يسمح بالمقاضاة في المحاكم (الموسى،2003: 19).

توسع هامش الحرية لدى الصحف اليومية وخصوصاً الرأي والدستور وذلك بسبب قانون المطبوعات الجديد، (الكيلاني، 2001) فاقتربتا من هموم الناس ونقد الحكومة والمؤسسات، حتى أن جريدة الرأي إقتربت من الممنوعات ونشرت وقائع جلسة سرية لمجلس النواب ناقش خلالها قضايا فساد (عبيدات، 2003: 59). كما لجأت صحف الإثارة الشعبية للمبالغة والتهويل في معالجة القضايا، إلا أن هذه الطفرة التي تمتعت بها الحريات الصحفية ما لبثت أن انتهت. فقد قادت الحكومة حملات مكثفة ضد الصحافة الخاصة واتهمتها بتشويه صورة الأردن والمساس بأمنها القومي والتطاول على الأخلاق العامة، مما أدى إلى صدور القانون المؤقت رقم (27) لعام 1997، بحجة أن الصحف الأسبوعية تنال من هيبة الدولة، والأمن الوطني والاقتصادي (أبو عرجة، 2000). ونتج عن ذلك توقف ثلاث عشرة صحيفة أسبوعية عن العمل، لعدم قدرتها على تصويب أوضاعها وفق القانون الجديد الذي أوقفته محكمة العدل العليا عام 1998 إثر الطعن بدستوريته من قبل نقابة الصحفيون، فصدر عام 1998 قانون المطبوعات والنشر المؤقت رقم (8) الذي جاء أفضل من سابقه، لكنه دون المستوى المأمول، وفي عام 1999 وفي عهد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ومع بدء الإصلاحات الاقتصادية التي كانت الحكومة ترسم لها أصدرت الحكومة القانون المعدل لقانون المطبوعات والنشر رقم (30)، الذي أسهم في رفع سقف الحرية، ومنح الصحفي فرصة للعمل في بيئة قانونية وإدارية أقل صعوبة، وعزز الحماية القانونية للصحافة والصحفيون، وألزم الجهات الرسمية، والمؤسسات العامة بتسهيل مهمة الصحفي (أبو عرجة، 2000).

لعبت دور الصحافة الخاصة–التي تعدّ مثيرة للجدل– دوراً محورياً في كشف الآراء المختلفة الموجودة بين القوى السياسية المختلفة، وساعدت على تحريك الجدل حول الأفكار التقليدية التي كانت تعدّ من المناطق المحرمة في الساحة الأردنية والمجتمع العربي بشكل عام. ولقد تم التحدث بدون تحفظات عن العلاقة الأردنية–الفلسطينية وتطبيع العلاقات مع إسرائيل بالإضافة إلى مواضيع مهمة لم تستطع الصحافة التطرق إليها منذ عقود. وكان دورها في الكشف عن حالات الفساد للمجتمع أكبر من المتوقع. فلم تتوان الصحافة الخاصة عن نشر مقالات على صدر الصفحة الأولى عن تورط محتمل لمسئولين كبار وصغار في قضايا الفساد.

ولأن الصحافة الخاصة كانت قد حرمت إلى حد كبير من إعلانات الحكومة وحتى القطاع الخاص، فقد اعتمدت بشكل أساسي على عائداتها من المبيعات، دأبت الصحافة الخاصة على كشف قصص لم تكن تنشر في الصحف الموالية للحكومة، وكان الفساد أحد هذه القصص المثيرة، وكان هناك الموضوعات المتعلقة بالدين والعادات والتقاليد مثل تعدد الزوجات والعشائرية التي كان الناس يتوقون للقراءة عنها ومعرفة المزيد عنها، بالإضافة إلى أن البيانات التي تصدرها المعارضة أصبحت تنتشر بسهولة في الصحافة (دائرة المطبوعات والنشر، 1996).

وللمرة الأولى أصبحت فرصة للأردنيين للتعرف على وجهات نظر متعددة عن مواضيع تهم حياتهم. وبينما كانت الصحف الحكومية والصحف الموالية للحكومة تنشر وجهة النظر الرسمية والقليل من آراء المعارضة، كانت الصحافة تتنافس على إظهار بيانات وآراء الأصوات المستقلة والمعارضة بالكامل.

في عام 1993 صدرت جريدة الأسواق اليومية بمظهر إقتصادي، وأصدرالقطاع الخاص جريدة العرب اليوم عام 1997، لتشكل منافسة قوية للصحف اليومية القائمة، إذ رفعت حدة انتقادها للحكومات، وعرضت قضايا

محلية كشفت فيها ما يهم الشعب الأردني كالمياه والنفط والقمح والمواد الكيماوية وغيرها من القضايا (عبيدات، 2003: 60).

وأهم ما يميز فترة مابعد عام (1989) أنه قد تم فيها تعديلات كثيرة على قانون المطبوعات والنشر، بالإضافة إلى مواكبة الصحف للتطور التكنولوجي في وسائل الاتصال، وامتازت أيضاً بمواصلة الدفاع عن القضايا العربية المهمة مثل قضية فلسطين ودعم العراق، والدفاع عن الأردن ضد الحملات المشوهة والاقتراب أكثر من قضايا المواطنين.

3- مرحلة الصحافة الإلكترونية (1994-2012) :

بدأ ظهور الصحف الإلكترونية على الإنترنت عالمياً في أيار 1992 ، إذ صدرت شيكاغو أون لاين كأول صحيفة إلكترونية على شبكة أميركا أون لاين، بينما يرى الكاتب والباحث الصحفي طارق ديلواني أن جريدة الواشنطن بوست الأمريكية، هي أول من قام بإطلاق موقع إخباري إلكتروني في عام 1994 تكلف تنفيذه آنذاك عشرات من ملايين الدولارات، أطلق على هذا النوع من النشر مصطلح" الحبر الرقمي"، وكانت هذه هي بداية ظهور الصحف الإلكترونية التي كانت الشرارة الأولى لظهور الإعلام متعدد الوسائط عن طريق الربط بين تقنيات الحاسوب "الكمبيوتر" وبين تقنيات المعلومات (معالي، 2008: 1).

وكان من نتيجة ذلك أن ظهرت في الأفق الكثير من التعريفات الخاصة بالإعلام الإلكتروني، تعرف الصحافة الإلكترونية بأنها: نوع من الاتصال يتم عبر الفضاء الإلكتروني "الإنترنت" وشبكات المعلومات والاتصالات الأخرى، تستخدم فيه فنون وآليات ومهارات العمل في الصحافة المطبوعة، مضافاً إليها مهارات وآليات تقنيات المعلومات التي تناسب استخدام الفضاء الإلكتروني كوسيط أو وسيلةإتصال، بما في ذلك استخدام النص والصوت والصورة والمستويات المختلفة من التفاعل مع المتلقي، لاستقصاء الأنباء الآنية وغير الآنية ومعالجتها وتحليلها ونشرها على الجماهير عبر الفضاء الإلكتروني (معالي، 2008، 29-30).

تختص الصحافة الإلكترونية ببعض السمات التي تميزها عن الصحافة المطبوعة، منها: أنها تتيح للمتصفح استخدام أكثر من حاسة في نفس الوقت (المشاهدة والقراءة والاستماع). بالإضافة إلى انخفاض تكلفتها المادية بشكل كبير، والتمتع بالحرية الكاملة، وسرعة ومدى انتشارها، واكتسابها عدداً أكبر من القراء وبسهولة ما دامت تقدم مواد إخبارية حقيقية وموضوعية، وتحقق التفاعل بين القارئ والكاتب من خلال التعليقات على الأخبار والمقالات، بالإضافة إلى التفاعل السريع مع الأحداث في لحظة وقوعها في الزمان والمكان، وسهولة الحصول على الأعداد السابقة وذلك لتوفر أرشيف لها (رضوان، 2011).

وكان نتيجة تمتع الأردن بإتساع هامش الحريات، والتقدم المضطرد في استخدام تقنية الحاسوب وتكنولوجيا الاتصال، أن تنتشر الصحافة الالكترونية عبر المواقع الأردنية بشكل كبير، ويزداد تأثيرها واتساعها، وقد أسهمت الصحافة الإلكترونية في الأردن بنقل الأخبار والأحداث، والتعليق عليها بجرأة وصراحة وشفافية، بالإضافة إلى سرعة نقل المعلومة، وأضافت طابعاً جديداً ذا نكهة خاصة وبمذاق مختلف في حرية التعبير، كما لفتت أنظار المسؤولين إلى مشاكل الناس، وهمومهم مما يسهم في معالجة العديد من قضاياهم.

ودخلت الصحافة الإلكترونية على المشهد الإعلامي في الأردن بصدور وكالة عمون الإخبارية، وهي أول صحيفة إلكترونية أردنية متخصصة إخبارياً أنشئت عام 2006 . وظهرت بعد ذلك صحف إخبارية أخرى مثل وكالة أنباء سرايا وموقع خبرني ورم أونلاين والسوسنة، وسما الأردن، ووكالة عمون الإخبارية، وغيرها حتى تجاوز عدد الصحف الإلكترونية الآن حاجز المئة. (رضوان، 2011)

ومن الجدير ذكره أن المواقع الإلكترونية في الأردن لا تخضع لقانون المطبوعات والنشر، وليس هناك تشريع خاص بها، ويعزز ذلك أن جميع المواقع الإلكترونية غير مرخصة وفقاً لقانون المطبوعات والنشر، ولا حاجة لأن تطلب ترخيصاً من الدائرة ولا تسمية رئيس تحرير، كما أنه ليس لنقابة الصحفيون

الأردنيون علاقة بالمواقع الإلكترونية إلا في حدود ضيقة، في حال ارتكاب مخالفات من قبل صحفيين أعضاء في النقابة حسب القوانين الناظمة لعملها وفي مقدمتها قانون نقابة الصحفيون الأردنيون، وميثاقها الشرف الصحفي، أو يملكون صحفاً إلكترونية أو يعملون بها، فيحاسبون على ما ينشر.

هذا وتشكل الصحف الإلكترونية التي ليس لها أصل ورقي الجزء الرئيس في ظاهرة الصحافة الإلكترونية في الأردن، إذ يقارب عددها 100 صحيفة عاملة، أما المواقع التابعة لجهات صحفية ورقية يومية أو أسبوعية فهي محددة بعدد معين، إذ إنها 8 بالنسبة للصحف اليومية و11 للأسبوعية الإخبارية، و3 للصحف الحزبية.

وتدل الخدمات والمحتوى المقدم من خلال الصحف الإلكترونية الأردنية على أنها قد طورت لنفسها أهدافاً واضحة، كاستخدام الموقع لمزيد من الانتشار الجماهيري عبر استخدام آلية التفاعل الحي مع القارئ، من خلال تعليقات القراء، أو إعادة نشر أخبارها على مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك أو التويتر، أو استخدام الموقع في اجتذاب قراء جدد وشرائح جديدة داخل البلاد أو خارجها.

وتتميز الصحف الإلكترونية الأردنية بتوظيف معظم التطورات التي شهدتها تكنولوجيا الإنترنت لصالح الخدمة الصحفية المقدمة، خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا بث ملفات الصوت والفيديو، والإمكانات الهائلة التي تحققت في مجال تخزين البيانات ونظم البحث في النصوص والمواد المسموعة والمرئية عبر الإنترنت، والسهولة الشديدة في بناء واستخدام الخدمات التفاعلية على المواقع، وهو ما جعل المواقع الصحفية تتوسع في تقديم الخدمات التفاعلية الحية، والبحث التشعبي عبر الموقع، وإمكانية التواصل الحي بين القراء والصحفيون، واستطلاعات الرأي، وغيرها من الخدمات الخاصة بالصحافة الإلكترونية (رضوان، 2011).

إذا كان نجاح الصحيفة الورقية يقاس أساساً بمعيار التوزيع والانتشار بين القراء، فإن معيار قياس نجاح الصحيفة الإلكترونية يتمثل في عدد زوارها ومستوى الإقبال على موقعها من قبل مستخدمي الشبكة والمتجولين عليها حول

العالم، وهناك العديد من وسائل التحقق من هذا الأمر أغلبها متاح للقائمين على الموقع والمسؤولين عن إدارته، كما هو الحال مع أرقام توزيع النسخ المطبوعة، لكن هناك أيضاً معايير عالمية مفتوحة تقوم بقياس مستوى الإقبال على المواقع وكثافة زوارها، ومن أشهرها المقياس الذي يقدمه موقع اليكسا الشهير الذي يقوم بترتيب مواقع الإنترنت تصاعدياً حسب عدد زوارها، فيضع أكبر موقع في العالم من إذ عدد الزوار في المرتبة الأولى ثم الذي يليه وهكذا، كما يقدم بعض القياسات الأخرى مثل معدل زيارة كل صفحة داخلية. وفيما يلي عرض موجز لأهم الصحف الإلكترونية الأردنية: (دائرة المطبوعات والنشر، 2011).

وكالة أنباء سرايا: شعارها "حرية سقفها السماء"، ويلاحظ من خلال الموقع أن الأخبار المحلية تنال النصيب الأكبر من التغطية، وهي متنوعة أي تغطي الأخبار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والرياضية، كما أن هناك مواضيع خاصة بالموقع تتميز بنوع من الجرأة في الطرح، ويناقش الموقع القضايا التي تهم المواطن في المقام الأول.

وكالة عمون الإخبارية: شعارها "صوت الأغلبية الصامتة"، ولها عدة زوايا منها: أخبار الأردن، شرق وغرب، أخبار محلية، اقتصاد، والعالم وفلسطين، كتّاب عمون، ومقالات مختارة وهي مقالات نشرت في صحف يومية. ويلاحظ في الموقع أن هناك شريطاً للأخبار يوافي القراء بمستجدات الأحداث أولا بأول، وأن الأخبار السياسية المحلية تصدرت الصفحة الرئيسة.

موقع خبرني: شعاره "موقع واحد لتعرف الحقيقة"، يحتوي الموقع عدداً من الزوايا الثابتة منها: آخر الأخبار، زاوية نبض الشارع، مجلس الأمة، من الآخر، زاوية قضايا، وزاوية أقلام، وتتوالى آخر الأخبار بشكل متتابع في أعلى الصفحة، ويلاحظ أن عناوين الأخبار تطرح بشكل ملفت للقارئ، وتنقسم الأخبار التي يتناولها الموقع إلى عدة فئات: سياسية واقتصادية واجتماعية بالإضافة للبرلمانية، وهناك جرأة بالتعليقات من قبل القراء على بعض الموضوعات، كما يتميز الموقع

بالموضوعية في نقل الخبر، والجرأة في انتقاد ومراقبة الخطأ، والانحياز للمواطن، كما أنه ملتزم بأدبيات المهنة دون تجريح.

صحيفة السوسنة الأردنية: شعارها "صحيفة حرة مستقلة "، ومن الملاحظ أن آخر الأخبار هي التي تتصدر صفحتها الرئيسة سواء كانت محلية أم عربية أم عالمية، والأخبار التي تطغى على سواها بالنسبة للأخبار المحلية هي ما كانت حديث الساعة، وتهتم الصحيفة بنقل الخبر من وجهة نظر الطرفين الحكومة والطرف المقابل.

وكالة جراسا الإخبارية: شعارها "مرآة الحقيقة". أهم زواياها الإخبارية شؤون محلية، قضية للنقاش، برلمان، نبض المدينة، مقالات مختارة، اقتصاد، عربي ودولي، شخصيات بارزة. احتلت الأخبار المحلية صدارة الصحيفة، تلتها الأخبار العربية، ويلاحظ أنها تنقل الأخبار التي تمس المواطنين بشكل مباشر والتي تكون نسبة التعليقات عليها، عادة، مرتفعة، كما يلاحظ أن بعض الأخبار الواردة في الصحيفة لم ترد في الصحف اليومية في نفس اليوم على الأقل .

وشهدت هذه المرحلة إصدار قانون رقم (27) لسنة 2007 قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر، وكانت لهذا القانون انعكاسات إيجابية على البيئة الصحفية تمثلت في عدم جواز التوقيف نتيجة إبداء الرأي بالقول والكتابة وغيرهما من وسائل التعبير، ومنع كافة أشكال الرقابة على المطبوعات، وحظر فرض أية قيود تعوق حرية الصحافة في ضمان تدفق المعلومات إلى المواطن. (قانون المطبوعات والنشر، 2007).

ومن أبرز الصحف الأردنية التي تصدر في الوقت الحالي 2011 (العدوان، 2011):

أ. صحيفة الرأي: وهي صحيفة يومية سياسية تصدر عن المؤسسة الصحفية الأردنية بدأت بالصدور منذ تاريخ 1971/6/2.

ب. صحيفة العرب اليوم: يومية أردنية مستقلة، تصدر عن شركة (الطباعون العرب)، وقد صدر العدد الأول منها بتاريخ 1997/5/17، وهي تعبر عن الاتجاه المستقل.

ج. صحيفة الغد: يومية أردنية مستقلة، تصدر عن الشركة الأردنية المتحدة للصحافة والنشر. وهي من الصحف حديثة النشأة والمملوكة بالكامل للقطاع الخاص، صدر العدد الأول منها بتاريخ 2004/8/1.

د. صحيفة الدستور: يومية سياسية مستقلة، صدر العدد الأول منها بتاريخ 1967/3/28. تصدر عن الشركة الأردنية للصحافة والنشر، والتي تحولت في عام 1986 إلى شركة مساهمة عامة.

ه. صحيفة الجوردان تايمز: يومية أردنية مستقلة، صدر العدد الأول منها عام 1975، وهي تصدر باللغة الإنجليزية عن المؤسسة الصحفية الأردنية.

و. صحيفة الديار: صحيفة وطنية أردنية يومية أسست عام 2003 وتصدر عن شركة البتراء للإستثمار الإعلامي.

ز. صحيفة الأنباط: يومية أردنية سياسية مستقلة، تصدر عن شركة الأنباط للصحافة والإعلام، وتوزعها شركة الأجنحة للتوزيع. صدر العدد الأول منها بتاريخ 2005/5/2.

ح. صحيفة السبيل: يومية أردنية شاملة مستقلة، صدر العدد الأول منها كصحيفة أسبوعية بتاريخ 1993/10/13، وانتظمت في الصدور ما يزيد

على خمسة عشر عاماً دون انقطاع أو توقف. وفي 2009/2/10 كانـــت انطلاقة "السبيل" الجديدة كسابع صحيفة يومية أردنية ناطقة بالعربية.

ط. صحيفة الوحدة: أسبوعية سياسية ثقافية.تأسست عام 1990.

ي. صحيفة اللواء: أسبوعية شاملة مستقلة، تصدر بانتظام منذ عـــام 1972 تحت شعار (إيمان – إخاء – حشد – تحرير).

ك. صحيفة الأردن: أسبوعية سياسية شاملة. تاسست عام 1927.

ل. صحيفة الحدث: أسبوعية سياسية شاملة. تواصل صدورها بانتظام منـــذ عام 1995، توزع الحدث بوساطة إدارة التوزيع بجريدة الدستور.

م. صحيفة المرآة: أسبوعية سياسية إعلانية شاملة.

ثالثا: نظرية المسؤولية الاجتماعية :

ولدت هذه النظرية نتيجة للمعاناة من النظريات التي سبقتها. وقد يكون أيضاً بسبب تأثير نتائج الحرب العالمية الثانية. وقد وجد المفكرون في المبادئ والوظائف والصيغ الجديدة انعكاساً للنظرية الليبرالية. وعدّ القرن العشرين الميدان التطبيقي لأفكار هذه النظرية في المجتمع والدولة، وكان أمثل تطبيق لأفكار هذه النظرية الولايات المتحدة الأمريكية التي طبقت فيها ومن ثم أخذت بالانتشار في بقية أنحاء العالم. وتوجهت أفكار ومبادئ هذه النظرية بالنقد لأفكار النظرية الليبرالية (نظرية الحرية). ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها هذه النظرية: إعطاء الحقيقة إلى الفرد ولا يحق التستر عليها ولا يجوز تزويد الفرد بمعلومات كاذبة أو ناقصة؛ وممارسة النقد البناء والقبول بأي فكرة أو طرح جديد من قبل الفرد وتقبل مناقشة ذلك الفرد، لتصحيح الخطأ إن وجد بأسلوب ديمقراطي بناء هادف وهادئ؛ ونشر أهداف المجتمع وخططه التربوية والتعليمية والاقتصادية . فالإعلام يهدف إلى خدمة المجتمع ويبشره بالرفاهية، واحترام حقوق الفرد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ؛ وإتاحة الفرصة للفرد للحصول على المعلومة التي يستفيد

منها أو يريد أن يتعلمها أو يضيفها إلى حصيلة مستواه الثقافي والسياسي من خلال فكر الدولة أو فكره الشخصي.

وتتلخص الوظائف العامة لنظرية المسؤولية الاجتماعية بما يلي: خدمة النظام السياسي المتفق عليه من قبل الأغلبية الساحقة للشعب؛ وإعلام الرأي العام وإعلاء ممارسة حكم الشعب لنفسه؛ وحماية حقوق الأفراد في المجتمع، وحقوق الدولة لخدمة المجتمع باحترام النظام العام، واحترام حق الاتصال والإعلام؛ وخدمة النظام من خلال إبراز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛ وتقديم البرامج المتوازنة الخاصة بالتسلية والترفيه للفرد من خلال ذلك القسط من الحرية الممنوحة من الدولة وبما يحقق راحة الجميع؛ والتركيز على مبدأ تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ولقد واجهت هذه النظرية بعض أوجه النقد للنظرية الليبرالية (الحرية) وتمثل هذا النقد في: أن الصحافة لم تؤد دورها الصحيح في عرض وجهات النظر المختلفة للأفكار المطروحة في المجتمع. بينما تؤمن نظرية المسؤولية الاجتماعية بضرورة إعطاء الحقيقة ووجهات النظر المختلفة كلها دون مراوغة أو تضليل للفرد وإنما منحه حقيقة الفكر المطروح من خلال وسائل الاتصال والإعلامي الجماهيرية؛ وأن نظرية الحرية الليبرالية تهدف إلى إثارة الأحاسيس والمشاعر في المجتمع. ولذلك فإنها لا تعطي الحقيقة كلها بل تجزئها وأحياناً تحرفها، بشكل يؤدي إلى خداع المجتمع في النهاية، وقد يساند الفرد ممارسات تلك الدولة أو تلك دون أن يعرف توجهها الصحيح، ولكنه يكتشف بعد فوات الأوان أنه كان مخدوعاً. بينما تخالف نظرية المسؤولية الاجتماعية هذا الرأي وتؤكد على ضرورة ممارسة حرية إعلام المواطن بالخبر والحدث ومنحه حق منافسة الدولة والآخرين بشكل يؤدي إلى العمل والتعاون والتقدم.(العبيدي، 1993)

وتتحمل وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية بقدر من المسؤولية في ممارسة البناء والنمو الاجتماعي على أساس الالتزام بحقوق الآخرين. فالحرية تنطوي على قدر كبير من المسؤولية الاجتماعية فلذلك فإن الحرية ليست حقاً

طبيعياً يعطى دون مقابل، بل حق مشروط بمسؤوليات يمارسها الإنسان اتجاه نفسه واتجاه المجتمع.

ولا حق لأحد بالاعتداء على حريات الآخرين. أي أن الحكومة والشعب يعطيان لوسائل الاتصال والإعلام حقها في حرية التعبير، ولكن في نفس الوقت يمكن أن يفقد هذا الحق فيما لو أسيء استعماله ولا يمكن عزل المجتمع وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية والدولة عن بعضهم بعضاً.

فالتمتع بالحقيقة وحرية الرأي أمران ضروريان للأطراف الثلاثة الدولة والمجتمع ووسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية لأن الغاية واضحة للجميع. وتبدأ عملية تفكير الفرد فور تسلمه للخبر، الذي يناقشه مع نفسه أولاً، ومن ثم مع السياسة المعلنة للدولة ووسيلة الاتصال أو الإعلام الجماهيرية المنتمية لتلك الدولة مخالفة أم مؤيدة لرأي وفكر الحكم في الدولة.(العبيدي،1993)

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الحرية حق وواجب ومسؤولية في نفس الوقت، ومن هنا يجب أن تقبل وسائل الإعلام القيام بالتزامات معينة تجاه المجتمع، ويمكنها القيام بهذه الالتزامات من خلال وضع مستويات أو معايير مهنية للإعلام مثل الصدق والموضوعية والتوازن والدقة -ونلاحظ أن هذه المعايير تفتقد إليها نظرية الحرية -ويجب على وسائل الإعلام في إطار قبولها لهذه الالتزامات أن تتولى تنظيم أمورها ذاتيا في إطار القانون والمؤسسات القائمة، ويجب أن تكون وسائل الإعلام تعددية تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع من خلال إتاحة الفرصة للجميع من خلال النشر والعرض، كما أن للجمهور العام الحق في أن يتوقع من وسائل الإعلام مستويات أداء عليا، وأن التدخل في شؤون وسائل الإعلام يمكن أن يكون مبرره تحقيق هذه المصلحة العامة؛ أضف إلى ذلك أن الإعلاميين في وسائل الاتصال يجب أن يكونوا مسئولين أمام المجتمع، بالإضافة إلى مسؤولياتهم أمام مؤسساتهم الإعلامية.(العربي،1996)

وتهدف هذه النظرية إلى رفع مستوى التصادم إلى مستوى النقاش الموضوعي البعيد عن الانفعال، كما تهدف هذه النظرية إلى الإعلام والترفيه والحصول على الربح، إلى جانب الأهداف الاجتماعية الأخرى.

ويحظر على وسائل الإعلام نشر أو عرض ما يساعد على الجريمة أو العنف أو ماله تأثير سلبي على الأقليات في أي مجتمع، كما يحظر على وسائل الإعلام التدخل في حياة الأفراد الخاصة؛ وبإمكان القطاع العام والخاص أن يمتلكا وسائل الإعلام في ظل هذه النظرية، ولكنها تشجع القطاع الخاص على امتلاك وسائل الإعلام.

رابعاً: دور الإعلام أثناء الأزمة من وجهة نظر المنظّمات:

ترى أغلب المنظّمات أنّ الأجهزة الإعلاميّة تُسيطر على المعلومات، وتعمل كمرشّح لما يتلقّاه الجمهور من أخبار و كيفيّة تفسيرها للأزمات ، من خلال تناول الإعلام أو عدم تناوله لقضايا يمكن أن تؤثّر على السّياسات العامّة الّتي تُتّخذ و كيفيّة تنفيذها والمعلومات الّتي يتمّ تغطيتها ، و رؤيتهم و آرائهم و النّغمة الّتي يقدّمون بها الموضوع يمكن أن تحدّد أو تُظهِر الأحداث و تشكّل اتجاهات الرّأي العام.(عوكل،2012)

لا شكّ أنّ الإعلام يمثّل بؤرة اهتمام الرّأي العامّ عند حدوث أزمة، والإعلام يمكن أن يلعب دورا جدّيّا و حيويّا في التّوعية بالأزمات المحتملة. ودور الإعلام الرّئيسي من وجهة نظر المسؤولين و المشتغلين بالإعلام هو التّأكيد على صالح المواطن و تبصيره لكلّ ما يمكن أن يضرّه ، و خلق إحساس بالمسؤوليّة الجماعيّة وتأكيد روح التّكامل و التّعاون.

ويسعى الإعلام عند حدوث الأزمات إلى الحصول على المعلومات اللاّزمة، والقيام بالاستعانة بالخبراء لإجراء التّحليلات و التّعليقات، و الهدف هو خلق رأي عامّ واع ومهّيأ لامتصاص ما حدث.

ومن الضّروريّ في كلّ مرحلة من مراحل الأزمة إعداد تقرير إعلاميّ يتناول جميع عناصر الأزمة و تأثيرها، و خاصّة فيما يتعلّق بالجمهور و الرّأي

العامّ ، ويجب العمل على توفير المصداقيّة مع الجمهور و الّتي تعتمد على احترام ذكائه وعدم الاستهانة بقدراته على التّمييز، وعلى التّعرف على النّغمة الصّحيحة والعزف على الوتر الحسّاس ،دون إثارة مُبالَغ فيها للمشاعر و الّتي ينبغي أن يكون هناك قدر كاف من المعرفة بها من جانب المسؤولين بالإعلام.

الاعتبارات الّتي يجب مراعاتها أثناء التّعامل مع الإعلام عند حدوث أزمة بالمنظّمة:

إنّ العلاقة بين أجهزة الإعلام وفريق إدارة الأزمات يجب أن تتمّ معالجتها بدرجة عالية من الدّقة والحيطة والحذر، وهناك بعض الاعتبارات الّتي يجب مراعاتها أثناء التّعامل مع الإعلام عند حدوث، أزمة بالمنظّمة: (عوكل،2012)

1. يجب تلبية احتياجات أجهزة الإعلام الّتي تتطلّب معرفة الحقائق بسرعة و دقّة ووضوح.
2. الإعلان عن الحقائق وتطوّرات الموقف بصورة واضحة لا تقبل الالتباس حتّى لا يحدث تحريف فيها.
3. الاعتراف بالأخطاء وتوخّي الأمانة والصّدق في نقل المعلومات، وتوضيح أسباب حدوث الأخطاء لأنّ إنكارها ومعرفة الإعلام بها من جهات أخرى يمكن أن يؤدّي إلى موقف غير مستحقّ من جانب الإعلام في تغطية الأزمة.
4. -مواجهة الغموض و عدم التّأكد و الانفعال المصاحب للأزمات.
5. عدم اتّخاذ المنظّمة موقف الدّفاع عن النّفس و الإجابة عن التّساؤلات بثقة ومصداقيّة.
6. إعداد قائمة بالإجابات عن الأسئلة المتوقّعة مثل عدد الوفيّات أو الإصابات والخسائر وقت الأزمة.
7. يجب محاولة كسب ثقة وتعاون وتعاطف الإعلام والموظّفين والرّأي العام.
8. الاستعانة بالمحامين والخبراء لتحديد الوسيلة الّتي يمكن بها معالجة الموقف وإعداد المذكّرات و التّصريحات اللاّزمة للإعلام.
9. مصداقيّة التّعامل مع الإعلام بلا تضخيم و لا تصغير للأزمة.

10. توفير سجلاّت و إجراءات الأمن الخاصّة بالمنظّمة ، و إبراز أيّ تصرّفات بطوليّة للعاملين أثناء مواجهة الأزمة.
11. الانتباه للصّور الّتي تأخذها أجهزة الإعلام، فليس للمنظّمة أيّ سلطة على الصّور الّتي أُخِذت.

وسائل إعلام الأزمات

بما أنّ التّهديدات والمخاطر المرتبطة بالأزمة علاوة على ضغط الوقت ترفع من درجة التّوتّر ولاعقلانيّة الجمهور، ومن ثمّ يكون أكثر عرضة للاستهواء والوقوع تحت تأثير الشّائعات، كان من الضّروريّ تكرار الرّسائل التّحذيريّة. وقد أشارت الأبحاث أنّه كلّما زادت المصادر الّتي يسمع منها الفرد رسالة التّحذير والدّفاع كلّما زاد الاعتقاد في مصداقيّته ،ولذلك فإنّ استخدام مصادر وقنوات إعلاميّة متعدّدة يزيد من احتمال وصول التّحذير أو المعلومة بالنّظر إلى فئات مختلفة من الجمهور، كما أنّه يؤدّي إلى التّغلب على حالات التّشتّت المعتاد الّتي تنتاب بعض فئات الجمهور و نوضّح فيما يلي أهمّ وسائل الإعلام أثناء الأزمة: (عوكل،2012)

1- **الصحافة المكتوبة**

تلعب الصّحف دورا مهماً في تكوين الرّأي العام، فهي تزوّد الجماهير بالأخبار

اللاّزمة لها، تنشر المقالات و تعكس آراء الآخرين، و هي تتميّز بخصائص معيّنة منها :

- أنّها تصل إلى جمهور كبير من مختلف الفئات.
- تُنشر دوريّا بصفة يوميّة.
- تغطّي مساحة جغرافيّة كبيرة في داخل الوطن.
- هي سياسة رخيصة التّكاليف إذا قيست بمدى انتشارها.

ولكن يجب أن يُؤخذ في الاعتبار أنّ قارئها يحتفظ بها لوقت قصير و لا يتعدّى اليوم الّذي صدرت فيه.

وموقف الأزمة كثيرا ما يؤدّي إلى دوافع صراع في العلاقات بين الصحفيون و مسئولي الاتّصالات أو العلاقات العامّة ، فإذا ما سعى هؤلاء من أجل التّقليل من الآثار السّلبية، فإنّ الصحفيون يسعون هم أيضا من أجل إجراء سبق صحفي منافس من أجل إحداث قصص إخباريّة مثيرة ، لذا كان لزاما على المنظّمات أن تكون درجة استجابتها في نقلها للأخبار بنفس سرعة الصحفيون أو أكثر سرعة من أجل الحفاظ على صورتها. ويمكن للمنظّمة استخدام عدّة وسائل للاتّصال بالصّحافة منها: (عوكل،2012)

- النّشرات الصّحفيّة.
- المؤتمرات الصّحفيّة.
- الإعلان.

إنّ الإعلان في فترة الأزمة له خصوصيّاته ، و هي تتمثّل فيما يلي:

- **خاصيّة الوقت:** فالإعلان يستدعي السّرعة، وقابليّة الاستجابة السّريعة، إذ يمكن أن يُدرَك في مهلة زمنيّة وجيزة و يمسّ جمهورا كبيرا.
- **خاصيّة التّماسك:** إذ إنّ الإعلان يضمن استمراريّة الرّسالة مع القدرة على المراقبة، فهو يسمح بإصدار رسالة معدّة مسبقا بدون مخاطرة التّشويه، ومراقبتها تسمح بالتّحقّق من المحتوى.
- **خاصيّة الاستيلاء على الرّأي العام** : فالإعلان يسعى للفوز بقلب الرّأي العام.

2- **التّلفزيون:**

تهيمن النّشرة المتلفزة على الرّأي العام، وتكون الكلمات في هذه الوسيلة أقلّ أهميّة بالنّظر إلى الصّورة، كما أنّه لا يتمّ الإثبات والتّوضيح بل عرض المعلومات فقط، لذا فعلى المنظّمة استعمال هذه الوسيلة من أجل الحدّ من جانبها السّلبي هذا.

إذن فعلى المنظّمة إمداد التّلفزيون بمعلومات وصور لتطوّر الأحداث مع التّركيز على إصلاح وتقليل نتائج الحدث على المتأثّرين به، وذلك حتّى تتوقّف تلك الوسائل عن نشر المعلومات و الصّور الأولى للأزمة، والّتي تكون في العادة

أسوأ ما تمّ التقاطه من صور، وهنا يفضّل التّركيز على وجود المسئولين في موقع الحادث وفي الحقيقة فإنّ هذه الوسيلة يتمّ استعمالها عند حدوث أزمات خطيرة تهيمن بدرجة كبيرة على الرّأي العام.

3- **الإذاعة:**

أصبحت الإذاعة في عصرنا الحديث من أهمّ وسائل الاتّصال إلى جانب التّلفزيون، فما زال للبرامج الإذاعيّة دور كبير في حياتنا اليوميّة. وتعدّ هذه الوسيلة وسيلة اتّصال جيّدة في حالة الأزمة، لأنّ لها خاصيّة التّنظيم والتّكرار للأخبار بصفة أحسن من التّلفزيون و الصّحف. لذا ففي حالة الأزمة يمكن إمداد الإذاعة بتسجيلات صوتيّة للمتحدّث الرّسمي باسم المنظّمة.

4- **الانترنت:**

تسمح الانترنت بإبقاء ملفّ الأزمة الّذي تعدّه المنظّمة و تنشره على موقع خاصّ بذلك- على المدى الطّويل – فهي تمنح مجالا غير محدود من أجل وضع المعلومات المفصّلة، وتسمح بالاستعمال المباشر، و لكنّها لا تمسّ عددا كبيرا من الجمهور.

دور الإعلام في مكافحة الفساد الإداري:

في العاشر من الشهر الثاني عشر عام 1948م أصدرت الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة إعلاناً للجمعية العامة، عرف باسم "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان." وقد نصت المادة 19 منه على "لكل شخص الحق في حرية التفكير والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستيفاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسلية كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية".

لقد جرى العمل الحر على احترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين، ومن أهمها حرية التعبير عن الرأي وهذا يعني فيما يعنيه "حرية الصحافة" وبناء "الإعلام الحر". وهنا لابد من الإشارة إلى أن كثيراً من الدساتير في الدول

المتحضرة قد نصت صراحة على هذه الحرية، التي تعني إبداء الرأي بكل حرية كوسيلة هامة ورئيسية من وسائل المراقبة والمكاشفة ومن ثم الإصلاح.

إن ما شمل وسائل الإعلام من تطور هائل بسبب الثورات الضخمة في المواصلات والاتصالات، جعل هذه الآلية وسيلة من أهم الوسائل التي تنشئ الرأي العام وتشكله وتصوره، ليس فقط على المستوى المحلي ولكن حتى على المستوى الدولي(هيكل، 2000 : 23).

وهكذا أصبحت الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى وسيلة للرقابة الشعبية والعامة على السلطات كافة، كما أنها استطاعت على مدى الفترات الزمنية الحديثة، أن تفضح كثيراً من مظاهر الفساد، وأن تُجيش قوى الرأي العام لمقارعته ومصارعته. وقد أصبحت الوسيلة الإعلامية المنبر الذي تستطيع التحدث من فوقه كل طبقات المجتمع ومكوناته. ولذلك فقد عدت الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى لاعباً مهماً في صناعة سياسيات الدول. حتى أن بعضهم أطلق عليها اسم "السلطة الرابعة" إلى جانب السلطات الثلاث الأخرى التشريعية والتنفيذية والقضائية (عبد المنعم، 1999 : 349).

لقد اعتمد العديد من المجتمعات الأوروبية، خاصة التي استوطن فيها الفساد لبعض الفترات، على قدرة "السلطة التشريعية" وقوتها، وسهولة الوصول إليها، وانفتاحها وإمكانية وصولها إلى كل أفراد المجتمع، اعتمدوا عليها في عمليات الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي. أما في بعض دول الجنوب، فقد كان الحال مشابهاً. فعلى سبيل المثال نجحت مساعي سنغافورة للحد من الفساد عن طريق تجنيد وسائل الإعلام، وتأهيلها بشكل صحيح، حتى أصبحت من اللاعبين الذين يحتلون مواقع متقدمة في التطهير من الفساد وإعادة الحقوق إلى أصحابها وبناء مؤسسات دولة قائمة على الصلاح والرشد (علي، 2000 : 13).

إن الدور التوعوي الذي تقوم به وسائل الإعلام قد أصبح دوراً متعاظماً خاصة في سياق العملية الرقابية (هيجان، 2000 : 54). وأصبح مؤثراً في السعي الجاد للإصلاح في الدول التي ترغب في ذلك، وهنا تبرز أهمية الإعلام

الحر، إذ إن نشر الأخبار المتعلقة بالفساد تصنع رأياً شرساً من شأنه أن يخلق ضغطاً يربك القوى النافذة حامية الفساد ناهيك عن ولع رجال الإعلام الدائم بالسبق في كشف الأخبار، مما يجعل من الإعلام رقابة غير تابعةً أو خاضعة الى أجهزة الرقابة الرسمية(Balkin, 1998).

إن الاتصال بوسائله المختلفة والمنتشرة تعد الآن المفصل الأساس في نمو العلاقات الاجتماعية والسياسية، ويعده بعضهم على أنه هندسة مكتوبة أو مرئية للمجتمع، ودور الإعلام في مكافحة الفساد الإداري من وجهة النظر العلمية يشوبه عدم الدقة في الإعتماد على الدور المفترض لوسائل الإعلام، بعدِّها وسائل المراقبة والعين الساهرة والحارسة لتطلعات ومشكلات المجتمع، إذن القضية تتعلق بالعلاقة بين أجهزة الدولة المختلفة، ووسائل الإعلام المحلية، والمتلقي الذي من حقه الحصول على المعلومات. وبشكل عام يجب النظر من زاوية أخرى إلى أن وسائل الإعلام، هي أدوات مفسّرة وناقلة لجملة من الأخبار والظواهر والحوادث التي تثير الرأي العام، وهي إلى حد ما أشبه بموظف حكومي يسعى للتميز والبقاء وربما الاتساع في ظل ظروف يسعى إلى خلقها أو الدفاع عنها (القيم،2007).

وإذا كانت النظريات الإعلامية قد أشارت منذ وقت بعيد إلى أن نشوء وسائل الإعلام جاء كنتيجة حتمية وملحة وبمطلب اجتماعي للتعبير عن آراء الرأي العام، ثم بتطور التشريعات والقوانين حصلت على قدر أوسع من الحرية، وامتدت لتغدو كمراقب للبيئة الاجتماعية والسياسية وتصاعدت لتقارع وتقّوم أعمال الحكومة وتكشف ما وراء الكواليس ودهاليز العمل السياسي والعسكري ...الخ.

دور الصحافة في مكافحة الفساد:

يستحيل الحديث عن محاربة الفساد بدون صحافة حرة، فمكافحة الفساد تشترط مسبقاً مناخاً من الحرية ليتسنى لوسائل الإعلام المشاركة بفاعلية في عملية المحاسبة والمساءلة وتكريس الشفافية وتمثيل مصالح الرأي العام والدفاع عنها، إضافة إلى فضح حالات الفساد التي تهدد التنمية الاقتصادية الاجتماعية .

فالفساد بكافة أشكاله ينمو ويزدهر دائماً في المناخات التي تغيب عنها الرقابة بأشكالها المتنوعة، فغياب الرقابة يعني حكماً أن خرق القوانين يستغل لتحقيق أهداف غير مشروعة كالإثراء على حساب المال العام. (الزبيدي، 2009)

وليس صحيحاً أن الدافع الأخلاقي وحدهُ كافٍ للحد من الممارسات الفاسدة سواء الإداري منها أو المالي أو غيرهما من أشكال الفساد فالبعد الأخلاقي في هذا المقام ليس عاملاً حاسماً بقدر وجود قوانين صارمة معززة بإرادة سياسية جادة لمواجهة هذه الظاهرة لصالح قيم النزاهة والشفافية والمساءلة، من هنا فإن تعزيز الأطر الرقابية كالبرلمان والقضاء وهيئة مكافحة الفساد وديوان المحاسبة وديوان المظالم والصحافة الحرة من شأنه خلق بيئة مناسبة لمكافحة الفساد والتضييق عليه وتجفيف منابعه في إطار ما يسمى نظام النزاهة الوطني.

هناك جملة من الشروط الواجب توافرها في الإعلام لكي يكون فاعلاً في مكافحة الفساد:

أول هذه الشروط أن يكون مستقلاً إذ إن الإعلام التابع للإدارة العامة لا يجرؤ على انتقاد سلوكها، من هنا لا بد للإعلام من أن يكون مستقلاً. الشرط الثاني وجود منظومة قانونية تشرع للإعلام حرية التعبير والانتقاد والمتابعة والرقابة دون أن يضار المشتغل بهذا الحقل بسبب تبنيه لهذه التوجهات (والأردن يعد في مقدمة دول الإقليم في هذا المضمار تم إقرار قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم 47 للعام 2007 . (الزبيدي، 2009)

لا بد من تأهيل الصحافة والعاملين بها كي يكونوا على قدر من الوعي والمسؤولية للاشتراك في الجهد الرسمي والأهلي لمكافحة الفساد. ولا بد من التدريب لا سيما على الصحافة الإستقصائية فهذا النمط من العمل الصحافي قادر على وضع الحقائق أمام المسؤول والرأي العام على السواء في قضايا تحوم حولها شبهات فساد.

ولا بد من أن يتشكل مناخ من التشاركية بين الصحافة والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد فالصحافة المهنية الشريفة هي شريكة للقضاء ولكافة الأطر الرقابية كديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد وديوان المظالم في الإرتفاع بمنسوب الشفافية في الدولة والمجتمع.

قد يكون من المفيد مبادرة المؤسسات الصحافية إلى تخصيص صفحات لمتابعة قضايا الفساد، وحث مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص على دعم صحف متخصصة في محاربة الفساد. كما قد يكون من المفيد قيام نقابة الصحفيون بالمبادرة إلى تخصيص جوائز سنوية لأفضل تحقيق استقصائي عن محاربة الفساد، أولصحافيين كرسوا كتاباتهم وأقلامهم لمحاربة الفساد. (الطائي،2008)

ربما لا يوجد مفردة أكثر تردداً في الصحافة ككلمة الفساد، وهي إذ تستخدم بكثرة في مقالات الكتّاب وفي تعليقات القراء على المواقع الإلكترونية وفي خطابات الحكومة. إلا أنها بقيت مفردة هائمة دون إثبات.

لا يجد المواطن المتلقي لوسائل الإعلام معلومات حقيقية حول حجم الفساد في الأردن. وباستثناء التقارير التي تصدرها دائرة مكافحة الفساد فإن الصحف تتحدث عن ظاهرة حقيقية.

يبرر الكاتب ياسر أبو هلالة ارتفاع نبرة الحديث عن فساد الموظف الحكومي في الأردن صوناً للموظف وحماية له قبل إستفحال داء الفساد بشكل يحوله الى معضلة غير قابلة للحل، وكأن الكاتب يريد من ارتفاع هذه النبرة

استخدامها كسلاح ردعي أو استباقي. لكن هناك من يرى غير ذلك. إلى حد الآن الصحافة مقصرة في تناول الملفات التي تدور حولها شبهات فساد، يقول مدير تحرير صحيفة العرب اليوم فهد الخيطان، وتيضيف أن معظم وسائل الاعلام تنأى بنفسها عن متابعة هذه الملفات كما حدث مع قضية الكازينو.

أما الصحفي باسم سكجها فهو يذهب أبعد من الخيطان معتبراً إن الصحافة المحلية بعيدة كل البعد عن متابعة قضايا الفساد والكشف عنها، كل ما تقوم به الصحف هو عمليا ردود فعل باستثناءات محدودة. يعزو باسم سكجها غياب الصحافة عن تغطية قضايا الفساد إلى عدة أسباب: غياب الصحافة الاستقصائية وهي الأقدر على التعامل مع هذه القضية، فهذا النوع يكاد يغيب عن الصحف المحلية.

ويضيف الخيطان أسباب أخرى: السياسات التحريرية للصحف، مصالح هذه المؤسسات مع القطاعين العام والخاص، تقاعس بعض قوى المجتمع المدني ورفض بعض المسؤولين التعاون مع الصحف حتى لو كانوا متضررين من الفساد. إلا أن الخيطان يرى في غياب المعلومات ونقصها إلى درجة مريعة العامل الأهم في عجز الصحافة عن متابعة ملفات الفساد.

يقول كاتب ألماني ساخر (هنري بيرو) أن: "من يعمل في مهنة الصحافة يقضي النصف الأول من حياته في البحث عما يجهل، والنصف الثاني في السكوت عما يعرف". قد يكون هذا القول ينطبق على بعض الصحفيون الأردنيون ، فقد بات أمراً مألوفاً أن يتكتم الصحفي على ما يعرف فقد بينت دراسة حالة الحريات الإعلامية في الأردن عام 2007 الصادرة عن مركز حماية وحرية الصحفيون إن (94%) من الصحفيون يمارسون رقابة ذاتية شديدة على أنفسهم. الأمر الذي يحول دون أن يكشفوا عن ما لديهم من معلومات. وفي السياق، يرى الصحفي باسم سكجها أن دور الصحافة في الأردن تراجع خلال الأعوام الخمسة عشر السابقة، رغم كل الحديث عن تطور الحريات في البلد.

بسبب تركيبة المؤسسات الإعلامية وملكية "الحكومة" فيها وتدخلاتها المباشرة وغير المباشرة.

وقد أظهر التقرير الذي أصدره المجلس الأعلى للإعلام عن حالة الحريات الصحفية في عام 2007، أن الإعلام يتمتع بحرية نسبية، سقفها (52%) فقط. إن توفر وسائل إعلام حرة ومستقلة هو عماد النزاهة، بدون ذلك لا يتم تحصين الديمقراطية.

خامساً: الدراسات السابقة :

أ- الدراسات العربية:

1- (هياجنة وآخرون، 1994) "Assessing the Effect of Nepotism on Human Resource Managers" وهي دراسة ميدانية في البيئة المحلية في الأردن إذ هدفت إلى تشخيص العلاقة بين المحاباة كأحد مظاهر الفساد الإداري وبعض السمات التنظيمية (الحجم، الملكية، والموقع الجغرافي) لدى بعض المنظمات الأردنية والمصرية .

هذا وشملت عينة الدراسة (511) مديراً من مديري الموارد البشرية في كل من الأردن ومصر، إذ أشارت البيانات المجموعة من هذه العينة إلى وجود علاقات مهمة وذات دلالة بين المحاباة والحجم الكبير للمنظمة خاصة في القطاع العام والمناطق الحضرية، أي أن المنظمات الكبيرة الحجم مهيأة بشكل أكبر لممارسة المحاباة من المنظمات أو الشركات الصغيرة، كما دلت الدراسة أن غالبية مديري الموارد البشرية متفقين على أن المنظمات التي تمارس المحاباة أقل فعالية من التي تمنعها، إضافة إلى أن ضغط المحاباة على هؤلاء المديرين يحول دون قيامهم بأعمالهم بشكل سليم وذلك بسبب التأثير على إجراءات وقرارات التعيين والترقية مما يؤثر على الرضا الوظيفي والحافزية لدى الموظفين وبالتالي تراجع الولاء للمنظمة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

2- **(الظـــاهر، 1997)** "**الرقابـــة الإداريـــة ومكافحـــة الفـــساد الإداري**" هدفت إلى دراسة دور الرقابة الإدارية في اكتـــشاف الأخطـــاء والانحرافـــات والمخالفات الإدارية، وأن المهمة الأساسية للرقابة الإدارية تتمثـــل فـــي كونهـــا وسيلة فاعلة لمنع الانحراف والتعسف وبالتالي مكافحة الفساد الإداري .

وبينت الدراسة أن وجود هياكل تنظيمية غير ملائمة لطبيعية العمل وسوء توزيع الاختصاصات والصلاحيات بالإضـــافة إلـــى تـــضخم الجهـــاز الإداري والمركزية الشديدة وجمود الأنظمة والتعليمات كلها أمور تسهم في زيادة فرص الفساد الإداري.

يلاحظ على هذه الدراسة تركيزها الشديد على الرقابة الإدارية كأداة فعالة في كبح جماح الفساد الإداري، لدرجة أن يشعر قارئ المقالة بـــانفراد الرقابـــة الإدارية بسبل مكافحة الفساد وهذه النتيجة لا يمكن تعميمها وإطلاقها بل تحتـــاج إلى إعادة نظر ودراسة أوسع وأشمل، بل إن بعض المفكـــرين أشـــار إلـــى أن الرقابة الشديدة يمكن أن تسهم في زيادة الميل نحو ممارسة الفساد خاصة من قبل الكوادر الرقابية نفسها، ناهيك التكاليف الإدارية العاليـــة للرقابـــة. واســـتخدمت الدراسة المنهج الوصفي.

3- **(الكبيسي، 2000)** "**الفساد الإداري : رؤية منهجية للتشخيص والتحليـــل والمعالجة**".

هدفت الدراسة إلى تعويض النقص في الدراسات العربية التي كتبت فـــي الفساد الإداري وفي هذه الدراسة لجأ (الكبيسي) إلى طـــرح مـــضمون الفـــساد الإداري وماهيته، مع التركيز على تحليل الظروف البيئية والمجتمعية بمختلـــف متغيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية، للكشف عن تأثيراتها ومنافذها التي تسهم في تنشيط الفساد الإداري وزيادة فرص حدوثه.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من المقترحات لبلورة إستراتيجية وقائية لمواجهة الفساد الإداري، من هذه المقترحات ما يلي:

أ- ممارسة المحاسبة الذاتية والنقد الذاتي قبل كل شيء.

ب- غرس القيم الروحية والفضائل الأخلاقية لدى الأفراد وتعميق حب الخير والإيثار، تحت إشراف أسري وتربوي هادف وموجه.

ج- القصاص العادل بواسطة المؤسسات الأمنية والقضائية ضد المفسدين والمتورطين بقضايا الفساد.

د- شددت الدراسة في التحذير من الغزو الفكري، عن طريق النظريات والمفاهيم التي يطرحها الغرب في الدول النامية على أنها حقائق صالحة لكل زمان ومكان، وعرض الكبيسي من آثار هذا الغزو ما تطرحه النظريات الأمريكية حول تعريف الفساد الإداري ووظائفه ودوافعه، بالإدعاء أن الفساد مدخل للتنمية وطريق مشروع لتحقيق الأهداف الفردية أو الجماعية حسب مفهوم الفلسفة الميكافيلية.

4- (إبراهيم والصرايرة، 2001) "العلاقة بين تدني المستوى المعيشي للموظفين والفساد الإداري من وجهة نظر الموظفين".

هدفت الدراسة إلى تحليل الأسباب الاقتصادية للفساد الإداري والتوصل إلى بعض المقترحات لمعالجة هذه الظاهرة كما ارتكزت الدراسة على فرضية رئيسية مضمونها أن هناك علاقة بين انخفاض المستوى المعيشي للموظفين الحكوميين وبين انتشار مظاهر الفساد الإداري في الجهاز الحكومي، وقد توصلت الدراسة إلى أن تدني المستوى المعيشي للموظفين يلعب دوراً بارزاً ورئيسياً في انتشار مظاهر الفساد الإداري في الجهاز الإداري الحكومي، إذ استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وفي ضوء ذلك قدمت الدراسة بعض التوصيات من أهمها ما يلي:

أ- ضرورة اعادة النظر في هيكل رواتب الموظفين لجعله موازياً مع الزيادة المطردة في الأسعار ومساوياً لمستوى الرواتب في القطاع الخاص.

ب-وضع نظام خاص يربط منح الحوافز والمكافآت والعلاوات التشجيعية بالأداء المتميز للموظفين وبمدى التزامهم بقواعد العمل.

ج- تطبيق القوانين والأنظمة بشكل عادل بما يؤدي إلى إنزال العقوبات التأديبية والجزائية الصارمة بحق ممارسي الفساد الإداري والتشهير بهم في وسائل الإعلام.

د- وضع قانون أو ميثاق خاص بأخلاقيات الوظيفة العامة وعقد دورات تدريبية خاصة في هذا المجال لكافة الموظفين.

5- **(الحراحشة، 2003) " الفساد الإداري دراسة ميدانية لوجهات نظر العاملين في أجهزة مكافحة الفساد الإداري في القطاع الحكومي الأردني" .**

هدفت الدراسة إلى لفت الأنظار على المستوى المحلي والعربي إلى موضوع الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية في المملكة الأردنية الهاشمية، والتعرف على أسبابه، وعلى أكثر أشكال الفساد الإداري شيوعاً.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها :

أ- هناك اعتراف على المستوى الرسمي بوجود مشكلة الفساد الإداري والاعتراف بالمشكلة نصف حلها لما يتوفر من دعم حكومي رسمي وشعبي لأي خطة مستقبلية لمكافحة الفساد .

ب- كشفت الدراسة أن أهم أسباب الفساد الإداري تتمثل في عدم فرض العقوبة المناسبة والتساهل في معاقبة المنحرفين. كما يدل على لمس المعنيين بالمكافحة لضعف نجاعة العقوبات المفروضة حالياً على المخالفين. وميلهم إلى ضرورة فرض عقوبات أكثر شدة بحق أصحاب الممارسات الفاسدة.

ج- كشف الدراسة أن ضعف الالتزام بتعاليم الدين احتل المرتبة الثانية من إذ الأهمية في درجة تأثيره في الميل تجاه ممارسة الفساد الإداري. مما يدل على إيمان المعنيين بالمكافحة بأهمية الوازع الديني والرقابة الذاتية في صيانة المنظومة القيمية من الانحراف. وأن أي ضعف في قوة الوازع الديني يهدد استقامة سلوكيات الأفراد.

د- أظهرت الدراسة إحتلال مظاهر الواسطة والمحاباة والتحيز على المراتب من إذ درجة الانتشار في البيئة المحلية، مما يدل على قوة تأثير الولاءات الضيقة من تقاليد اجتماعية وعلاقات عرقية وتعصب للأقارب في توجيه سلوك الأفراد نحو ممارسة مظاهر الفساد.

6- (مركز الحكم الرشيد للدراسات، 2006) "دراسة للرأي العام حول حالة الفساد في الأردن وفعالية مؤسسات محاربته".

دراسة مسحية لقياس الرأي العام الأردني هدفت لقياس وتحليل ظاهرة الفساد في الأردن والعوامل التي تدفع إلى ممارسته، ودرجة هذه الممارسة وأكثر المؤسسات الأردنية ممارسة للفساد بأنواعه المتعددة. كما تضمنت الدراسة مدى جدية الدولة الأردنية ومؤسساتها ومدى فاعلية القوانين السارية في مكافحة الفساد. تهدف هذه الدراسة إلى تزويد الباحثين بصورة تفصيلية عن واقع الفساد في الأردن ومؤسسات محاربته والثقافة السائدة بخصوصه حتى يتسنى لهم دراسة هذه الظاهرة العالمية من خلال الواقع المحلي تمهيداً لاقتراح الحلول الناجحة على مستوى الوطن. وسيدعو المركز إلى مؤتمر يحضره مختصون ومسئولون وسياسيون وباحثون ومهتمون يقدم فيه نتائج هذه الدراسة لوضع مقترحات برنامج وطني لمحاربة هذه الآفة. يأتي ذلك مع وجود الإرادة السياسية المتمثلة بتوجهات القيادة الهاشمية والثقافة الإيجابية والإرادة والأمل بالإضافة إلى التطور الملحوظ لموقع الأردن على مقاييس الشفافية العالمية مما يدعو للتحرك بخطوات راسخة للقضاء على الفساد ومعالجة آثاره عملياً وبعيداً عن الشعار. وتأتي هذه الدراسة ضمن مشروع وحملة أطلقهما المركز لتطوير

الشفافية ومحاربة الفساد تتضمن ورشات تدريبية ومؤتمرين أحدهما لبحث المشكلة والحلول والآخر لبحث المقترحات القانونية للعلاج وإصدارات بحثية وإعلامية.

7- (العبادي، 2007) "الدور السياسي للصحافة الأردنية بأعتبارها إحدى أدوات الإتصال السياسي" .

هدفت الدراسة إلى معرفة اهتمام الصحافة الأردنية في إبراز القضايا السياسية الداخلية خلال الفترة من عام 1989- 2005، ودورها في الحياة الدمقراطية، وموقفها من بعض القرارات السياسية التي اتخذتها الحكومة على صعيد الشأن الدخلي، وبيان كيف تعاملت الصحافة مع هذه القرارات، وردود الفعل التي أحدثتها الصحافة الحزبية في أحداث التحول الديمقراطي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في:

أ- للصحافة اليومية الأردنية دور سياسي يكمن بما تقوم به من اهتمام بالشأن السياسي. إن كان على الصعيد المحلي أو على الصعيدين العربي والدولي. من خلال نشر الأخبار المتعلقة في هذا الجانب أو إتاحة المجال أمام الكتاب للتعبير بواسطة أقلامهم عما يجول في ذهنهم من آراء مختلفة حول قضايا هي موضع الاهتمام . إضافة لما تقدمه الصحافة من تحليلات حول أحداث سياسية هي موضع الاهتمام.

ب-قيام الصحافة بدورها السياسي يزداد طردياً كلما توفرت التشريعات الصحفية المشجعة لديمقراطية الاتصال .

ج- الأهمية النسبية لمجموع أسئلة العينة العامة وجود ميل إيجابي نحو دور الصحافة بنسبة 48,89% وهو ما يدخلها في ترتيب الأهمية العالية. أما الميل المحايد فكانت نسبته 70.27% وهو ما يدخله ترتيب الأهمية المتدنية. أما الميل السلبي نحو دور الصحافة فكانت 32.89% وهو ما يضعه في ترتيب متدني. وهو ما يظهر توجها إيجابيا لأفراد العينة

العامة تجاه الصحافه . يعدّ للصحافة دوراً سياسياً بالنسبة للقارئ إذ تسهم في تشكيل الرأي العام لديه والتنشئة السياسية وتشكل مصدراً لاكتساب الثقافة السياسية .

د- تعدّ الصحافة مصدراً للإعلام السياسي للقراء الأردنيون.

ه- تسهم الصحافة اليومية الأردنية بتكوين الرأي العام للمواطنين وتشكيله.

و- تعد الصحافة الحكومية أداة تسويقية للقرار الحكومي.

8- (العامري، 2008) "العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني"

هدفت الدراسة إلى قياس مدى حرية الصحافة في الأردن تبعاً لآراء الصحفيون (رئيس التحرير، ومدير التحرير، سكرتير التحرير)، والتعرف على العلاقة بين حرية الصحافة ومتغيرات الجنس والسن والمستوى العلمي خلال فترة البحث وطبيعة العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني، والحالات التي تستطيع فيها الصحافة أن تطالب مؤسسات الأمن الوطني الأردني أن تعمل في إطار الشفافية والوضوح . إذ استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الوسط الحسابي لنسبة حرية الصحافة في الأردن بلغ 48.33% أي أنها تقع ضمن فئة الحرية النسبية . وأجاب 71.9% من عينة الدراسة بـ(لا) عن السؤال الثاني هل تعرض أي صحفي من مؤسستكم للمنع من مزاولة المهنة ؟ وهذه نسبة عالية وتدل على مناخ جيد جداً من الحرية الصحفية في مجال مزاولة المهنة. وأظهرت النتائج أيضاً أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الصحيفة يومية أو أسبوعية. وأظهرت نتائج السؤال وهو ما طبيعة الصحافة الأردنية والأمن الوطني من وجهة نظر الصحفيون والمسؤولين في مؤسسات الأمن الوطني؟ أن العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني إيجابية وتعاونية، وأن العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني علاقة إيجابية وعمل الصحافة في جو من الحرية المسؤولية فيؤدي إلى تعزيز الأمن الوطني. ويرى الباحث أن حالة الإستقرار في

الأمن الوطني تؤدي إلى تعزيز حرية الصحافة، ويوطد تلك العلاقة إلتزام الصحفيون بأخلاقيات وآداب مهنتهم وإلتزام الحكومة بإفساح المجال تم المزيد من حرية الصحافة واستعدادها لقبول النقد والرأي الآخر .

9- (خشمان، 2009) "مشكلة الفساد الإداري في ضوء التشريعات والقوانين الأردنية".

وهدفت الدراسة الدعوة إلى ضرورة إعطاء هذا الموضوع المزيد من الأهمية من قبل الباحثين وصانعي القرار على المستويين المحلي والعربي عن طريق تناول مفهوم الفساد وإبراز النتائج المترتبة عليه. ويهدف للتعرف إلى أسباب الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية في المملكة الأردنية الهاشمية . وتحليل آراء عينة الدراسة في وسائل مكافحة الفساد الإداري الأكثر فاعلية، والتعرف على أكثر أشكال الفساد الإداري شيوعاً في الأردن . واقتراح وسائل لمكافحة الفساد الإداري في الأردن اعتماداً على ما خلص إليه من معلومات وبيانات نظرية وميدانية.

ونتائج هذه الدراسة كانت كما يأتي:

أ- توجد عدة أسباب لشيوع الفساد الإداري منها العوامل السياسية والاقتصادية وضعف الإدارة وانعدامها وشيوع البيروقراطية وغلبة الإستعمار.

ب-توجد أشكال وأنماط للفساد الإداري شائعة في الأجهزة الحكومية كالرشوة والاختلاس والتزوير والاعتداء على المال العام.

ج- هناك عدة أسباب تؤدي إلى شيوع الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية منها استغلال المنصب، النفوذ، الشللية والمحسوبية وغيرها.

د- يمكن أن تستدل على أشكال الفساد من خلال تعيين لجان مختصة التي تتابع ذلك وتعد التقارير المختلفة عنه.

ه- من الوسائل والأساليب التي تحد من الفساد الإداري وجـــود المؤســـسية والترغيب والترهيب والوعي الثقافي عند الشعب.

و- يمكن وسائل الإعلام أن تلعب دوراً فاعلاً في التقليل أو الحد من الفساد الإداري.

10- دراسة (الطراونة، 2010) ور أجهزة الرقابة الحكومية في الحد من الفساد الإداري والمالي في الأردن

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور أجهزة الرقابة الحكومية في الحد من الفساد الاداراي والمالي، والتعرف على أشكال وأسباب وآليات مكافحة الفساد الإداري والمالي الشائعة لدى موظفي القطاع العام في الأردن من وجهة نظر موظفي أجهزة الرقابة الحكومية. ومن اجل تحقيق تلك الأهداف تم بناء وتطوير استبانة وزعت على عينة بلغ حجمها 372 مشاركا ومشاركة تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة الذي تكون من جميع العاملين في أجهزة الرقابة الحكومية في الأردن (وزارة المالية، هيئة مكافحة الفساد، ديوان المحاسبة)، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وتم الاعتماد على مقاييس الإحصاء الوصفي لوصف خصائص العينة بالتكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على تصورات المبحوثين نحو أشكال الفساد الإداري والمالي الشائعة، وتحليل الانحدار البسيط واختبار (T)، وتحليل التباين الأحادي. وقد خرجت الدراسة بجملة من النتائج من أهمها:

1. إن تصورات المبحوثين لأشكال الفساد الإداري الشائعة (التسيب والإهمال الوظيفي ، الواسطة، الابتزاز، الرشوة) جاءت متوسطة.
2. إن تصورات المبحوثين لأشكال الفساد المالي الشائعة (التهرب من دفع الرسوم، التهرب من الضرائب، الاختلاس والتزوير) جاءت متوسطة.
3. أكثر أسباب الفساد الاداراي والمالي أهمية من وجهة نظر المبحوثين: تدني المردود المادي للوظيفة الحكومية، ثم الحاجة للمال وتردي الأحوال المعيشية لبعض الموظفين، تلا ذلك عدم كفاية نظام الحوافز المادية، ويلي

ذلك زيادة متطلبات الحياة على الموظف العام، ثم عدم كفاية نظام الحوافز المعنوية، يليه الروتين وتعقيد الإجراءات، وأخيراً ضعف الوازع الديني.

4. أكثر آليات مكافحة الفساد الادراي والمالي أهمية من وجهة نظر المبحوثين تحقيق العدالة والمساواة بين الموظفين، وإصلاح أنظمة الحوافز المادية والمعنوية، رفع مستوى الرقابة الداخلية الإدارية والمالية، وتحسين الأوضاع الوظيفية والمعيشية للموظفين.
5. هناك أثر لرقابة الأجهزة الحكومية في الحد من أشكال الفساد الادراي (التسيب والإهمال الوظيفي، الواسطة، الابتزاز، الرشوة).
6. هناك اثر لرقابة الأجهزة الحكومية في الحد من (الاختلاس والتزوير) كشكل من أشكال الفساد المالي. وعدم وجود اثر لرقابة الأجهزة الحكومية في الحد من (التهرب من دفع الضرائب، التهرب من دفع الرسوم).

وقد خرجت الدراسة بجملة من التوصيات منها العمل على تحديث التشريعات والقوانين، وتطوير إجراءات العمل الرقابي والإداري والمحاسبي لتضيع الفرصة على المفسدين لممارسة الفساد الادراي والمالي.

ب- الدراسات الأجنبية:

1- (Fredrick & Petter, 1997) "The Role of The Public Administration in Fighting Corruption"

وقد كان تركيزها على إستراتيجية شاملة لمكافحة الفساد، وقد تركزت الدراسة على فرضية أساسية تشير إلى أن دعم وتحفيز النزاهة والإستقامة الوطنية هو جزء رئيسي ومكمل للعملية التنموية ولأحداث إدارة عامة فعالة، وذلك لأن الفساد عامل تابع لأداء الأجهزة الحكومية والاستخدام الأمثل للموارد. كما خالفت الدراسة الرأي القائل بأن الفساد يمكن أن يساعد في تسيير عجلة الاقتصاد، بل على العكس من ذلك، أشارت إلى أن الفساد يزيد من تكلفة السلع والخدمات ويوجه النظر إلى الاستثمارات غير الإنتاجية، إضافة إلى تخفيض جودة السلع والخدمات.

وقد توصلت الدراسة إلى إستراتيجية مكافحة شاملة، تم تسميتها نظام (National Integrity System) إذ تضمنت العناصر الرئيسية التالية:

أ- إجراءات وقوانين مقاومة للفساد، ومن أمثلتها القواعد الأخلاقية أو مواثيق الشرف، أو الإصلاحات الإدارية المخلتفة أو قانون إبراء الذمة (من أين هذا...).

ب-إيجاد مؤسسات تعمل على تنفيذ ومتابعة القوانين والرقابة على الأجهزة الحكومية، مثل ديوان المحاسبة أو محقق الشكاوى.

ج- الاهتمام بالوعي العام والمشاركة الشعبية في السياسات العامة للإصلاح.

د- إرساء المساءلة واستقلالية القضاء.

ه- التركيز على دور الإعلام ومشاركة القطاع الخاص في عملية المكافحة.

2- (كليتجارد، 1998) "التعاون الدولي لمكافحة الفساد، التمويل والتنمية"إذ تم التنبيه إلى مجال جديد للفساد وهو النطاق الدولي وأن الفساد لا يمكن أن يقف عند حدود الدول ولذا وانطلاقاً من هذا المفهوم، فقد نبهت الدراسة إلى ضرورة التعاون الدولي في مكافحة الفساد. إذ تم عرض مبادرات متعددة يمكن للتعاون الدولي أن يلعب من خلالها دوراً بارزاً في محاربة الفساد، فمثلاً تم اقتراح رعاية دراسات التشخيص الإقليمية للمساعدة في تحديد وإقتراح أفضل الوسائل للمعالجة والتحقق من استمراريتها. كما اقترحت الدراسة إقامة مسابقة بين البلدان النامية لمعرفة أي منها يمكنه وضع أفضل إستراتيجيات قومية للحد من الفساد. وأخيراً أوصت الدراسة أن محاربة الفساد المنهجي تتطلب تدبير صدمة لهذا التوازن المنحرف، ويمكن أن تتضمن ما يلي:

أ- تشكيل جهاز تنسيق قومي يكون مسؤولاً عن وضع ومتابعة إستراتيجية المكافحة.

ب-تحديد جهات أو مجالات رئيسية يمكن تركيز جهد مقاومة الفساد عليها في السنة الأولى.

الاستفادة ومجالات الاختلاف والاتفاق بين الدراسة الحاليـــة والدراســـات السابقة

أسهمت الدراسات السابقة في تحديد المواضيع ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي ترتبط بقضايا الفساد الإداري من إذ أسباب الفساد الإداري ومظاهره وأشكاله وأسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد والدور الرسمي والمجتمعي والنيابي في مكافحة الفساد وطبيعة الضغوطات والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيون وكيفية مكافحته من وجهة نظر الصحفيون كذلك استفاد الباحث من الدراسات السابقة في التعريف النظري بموضوع الفساد الإداري وأسبابه ومظاهره ومن هذه الدراسات دراسة (الحراحشة، 2003) ودراسة (الكبيسي،2000) ودراسة (العبادي،2007) ودراسة (العامري، 2008).

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتناولها موضوع اتجاهات الصحفيون الأردنيون نحو قضايا الفساد الإداري في الفترة (2011–2012) في حين تناولت دراسة الهياجنة وآخرون، 1994 موضوع تقييم أثر محاباة الأقارب على مديري المصادر البشرية. وقد ركزت هذه الدراسة على أحد جوانب الفساد الإداري والمتمثل بمحاباة الأقارب وأثرها على أداء مديري الموارد البشرية في حين تناولت دراستي موضوع اتجاهات الصحفيون نحو قضايا الفساد الإداري وهي تختلف عن الدراسة السابقة في متغيراتها وتركيزها على كثير من القضايا والمتغيرات المرتبطة بالفساد الإداري.

أما دراسة (الظاهر، 1997) "الرقابة الإدارية ومكافحة الفساد الإداري" إذ ركزت هذه الدراسة على موضوع دور الرقابة الإدارية التي تقوم بها الأجهزة الحكومية في مكافحة الفساد الإداري بينما تركز دراستي على موضوع اتجاهات الصحفيون ودورهم في مكافحة الفساد وتتكامل دراستي مع هذه الدراسة كون دراسة الظاهر تغطي دور الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد وتكمل دراستي الجزء الرئيسي المتعلق بدور الصحفيون في محاربة هذه الظاهرة.

في حين تناولت دراسة (الكبيسي، 2000) "الفساد الإداري : رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة" التي ركزت هذه الدراسة على موضوع الفساد الإداري وتحليله بالاعتماد على المنهج النظري المنهجي لتشخيص الظاهرة بينما ركزت دراستي على الجانب الميداني المرتبط بقياس اتجاهات الصحفيون الأردنيون نحو قضايا الفساد من إذ الأسباب والأشكال والمظاهر والمعوقات التي تؤثر على دور الصحفيون في معالجة الفساد وآليات مكافحته للوصول إلى فهم واقعي لرؤية هذا القطاع المهم حول هذه الظاهرة.

أما دراسة (إبراهيم والصرايرة، 2001) "العلاقة بين تدني المستوى المعيشي للموظفين والفساد الإداري من وجهة نظر الموظفين" فقد ركزت هذه الدراسة على قياس مستوى العلاقة بين مستوى دخل الموظف وعلاقته بالمستوى المعيشي وأثر ذلك على مستويات الفساد الإداري اعتماداً على وجهات نظر الموظفين أنفسهم بينما جاءت دراستي لتسلط الضوء على اتجاهات شريحة من الصحفيون نحو ظاهرة الفساد الإداري كأحد الجهات التي تسهم في محاربة هذه الظاهرة والخدمة.

وركزت دراسة الحراحشة (2003) "الفساد الإداري دراسة ميدانية لوجهات نظر العاملين في أجهزة مكافحة الفساد الإداري في القطاع الحكومي الأردني". وتناولت دراسة الحراحشة موضوع الفساد الإداري بشكل عام تحليلاً لواقع هذه الظاهرة وأسبابها من وجهة نظر العاملين في هيئة مكافحة الفساد الحكومية لقياس اتجاهات هم نحو طبيعة هذه الظاهرة وانتشارها. بينما جاءت دراستي لتعالج موضوع الفساد من وجهة نظر الصحفيون.

تناولت دراسة مركز الحكم الرشيد للدراسات (2006) موضوع الرأي العام حول حالة الفساد في الأردن وفعالية مؤسسات محاربته. وركزت هذه الدراسة على تحليل وجهات نظر الرأي العام الأردني بمختلف شرائحه حول حالة الفساد في الأردن وفعالية مؤسسات محاربته للوصول إلى قياس درجة انتشار هذه الظاهرة في المؤسسات الحكومية الأردنية والدور الذي تقوم به المؤسسات

المختصة بمكافحته. في حين ركزت دراستي على تغطية شريحة معينة من المجتمع الأردني تمثلت بفئة الصحفيون كجهة رقابية حيادية تقوم بدور رئيسي في محاربة هذه الظاهرة.

أما دراسة العبادي (2007) الدور السياسي للصحافة الأردنية. وبعدها إحدى أدوات الاتصال السياسي، ركزت على تحليل الدور السياسي الذي تقوم بها الصحافة الأردنية في معالجة القضايا السياسية بينما ركزت دراستي على معالجة الصحافة الأردنية لقضايا الفساد كأحد القضايا السياسية.

في حين تناولت دراسة العامري (2008) "العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني" وقد حاولت هذه الدراسة تحليل مستوى العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني بما للصحافة من دور في تعزيز الأمن الوطني من خلال إبراز مجالات التعاون بين مختلف المؤسسات في دعم القضايا الوطنية والتعريف بها ويعد الفساد أحد القضايا الرئيسية التي تهدد الأمن الوطني. من هنا تختلف دراستي بمحاولتها التعرف على توجهات الصحفيون نحو قضايا الفساد الإداري.

أما دراسة خشمان (2009) "مشكلة الفساد الإداري في ضوء التشريعات والقوانين الأردنية" التي ركزت على تحليل القوانين والأنظمة المتعلقة بقضايا الفساد الإداري ودورها في الحد من هذه الظاهرة من خلال تناول مدى قدرة هذه القوانين في إيقاع عقوبات رادعة على الموظفين أما دراستي فقد ركزت على موضوع مكافحة الفساد الإداري والحد من هذه الظاهرة ولكن من وجهة نظر الصحفيون أنفسهم كأحد الجهات الرقابية التي تسهم في إظهار الحقيقة للناس وتعريفهم بها.

تناولت دراسة (Fredrick & Petter, 1997) "دور الإدارة العامة في مكافحة الفساد" دور الإدارة العامة ممثلة بمختلف الأجهزة سواءً المرتبطة بالإدارة نفسها أو المرتبطة بالأجهزة الحكومية ودورها في مكافحة الفساد بينما دراستي فقد عالجت دور الصحفيون الأردنيون في معالجة قضايا الفساد الإداري.

تطرقت دراسة (كليتجارد، 1998) "التعاون الدولي لمكافحة الفساد، التمويل والتنمية". إلى دور التمويل والتنمية في محاربة ظاهرة الفساد الإداري كإحدى القضايا العالمية التي أصبحت تهدد الأمن والاستقرار الدوليين والأجهزة الحكومية بينما جاءت دراستي لتعالج موضوع الفساد الإداري في الأردن اعتماداً على اتجاهات الصحفيون نحو هذه القضية.

يلاحظ من خلال عرضنا للدراسات السابقة اتفاق معظم الباحثين على أن للظروف البيئية أهمية كبيرة في إحداث الفساد الإداري أو الحد منه، وتميزت الدراسات الأجنبية في التركيز على هذا الجانب، إذ وجد أن معظم هذه الدراسات قد تناولت ظاهرة الفساد الإداري بشكل شمولي عن طريق دراسة معظم الظروف المحيطة، في حين كان تناول الدراسات المحلية للموضوع بشكل جزئي كأن يتم التركيز على دراسة الأسباب الاقتصادية للفساد الإداري أو أن تركز الدراسة على وسائل مكافحة دون تشخيص فعلي للأسباب المؤدية لحدوث الانحراف، أو أن تعمل دراسة أخرى على دراسة أحد مظاهر الفساد الإداري، وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بمحاولتها تحليل آراء واتجاهات الصحفيين نحو قضايا الفساد الإداري كجهة رقابية محايدة تجاه هذه القضية المهمة التي تساعد الصحافة في الحد منها.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي ركزت على موضوع الفساد الإداري أشكاله وأسبابه ومظاهره في حين أن هذه الدراسة تبحث في موضوع تحليل اتجاهات الصحفيون الأردنيون نحو قضايا الفساد الإداري إذ إن الصحافة تعد سلطة رابعة ولها دور رئيسي في التعامل مع قضايا الوطن إذ برز دور الصحافة التقليدية والالكترونية في هذه الفترة في كشف كثير من هذه القضايا.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

منهج الدراسة :

تتبع الدراسة المنهج الوصفي الذي يعد من أقرب المناهج إلى الدراسات والبحوث الإعلامية وأكثرها استخداما ولعدة أسباب منها أن المنهج الوصفي نشأ وتطور في مجال علم الإجتماع. وأن كلاً من الإعلام والاجتماع يدرسان الظواهر الاجتماعية سواء كانت بشرية أو تقنية وبذلك فإن البحوث الوصفية تعتمد على المنهج الوصفي سبيلاً في الوصول إلى الحقائق العلمية.

المنهج الوصفي هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو إنسانية، ويعطي " أمين الساعاتي " تعريفا شاملا للمنهج الوصفي فيقول: " يعتمد المنهج الوصفي على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبّر عنها كيفيا أو كميا. فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى."

ويهدف هذا المنهج إلى جمع المعلومات حقيقة ومفصلة لظاهرة موجودة فعلا في مجتمع معين وتحديد المشاكل الموجودة أو توضيح بعض الظواهر وإجراء مقارنة وتقييم لبعض الظواهر وتحديد ما يفعله الأفراد في مشكلة ما والاستفادة من آرائهم وخبراتهم في وضع تصور وخطط مستقبلية واتخاذ قرارات مناسبة في مشاكل ذات طبيعة مشابهة.

.وإستكمالاً لمتطلبات المنهج الوصفي فإن الدراسة اعتمدت الاستبانة، التي تم تصميمها في ضوء أسئلة وأهداف الدراسة ومشكلتها، وتم تحكيمها من قبل محكمين وخبراء اختصاص، وهذه الدراسة تنتمي إلى فئة دراسات الجمهور. وقد لجأت الدراسة إلى الأدوات العلمية الملائمة لمثل هذه البحوث وهي الدراسة

الاستطلاعية الأولية التمهيدية وفي ضوء نتائجها تم تصميم استبانة لتعرض على محكمين خبراء.

مجتمع الدراسة: تم اختيار الصحفيون الأردنيون العاملين في مجال الصحافة كمجتمع للدراسة في الصحف التالية: (الرأي والدستور والغد والعرب اليوم والديار والسبيل والـ Jordan Times) ووكالة الأنباء الأردنية (بترا).

عينة الدراسة : تم توزيع الاستمارة على عينة مكونة من (300) صحفي وكان عدد الإستمارات التي تم جمعها وتحليلها (218) استمارة وكانت جميعها ملبية لشروط البحث العلمي .

أدوات الدراسة:

بهدف تحقيق أهداف الدراسة تمت مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، وبناء عليه صممت أداة للدراسة على شكل استبيان، موجه للعاملين في المجال الصحفي والإعلامي، ويتكون من قسمين، الأول يحتوي على الخصائص العامة (النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية ، السن، عدد سنوات الخبرة الصحفية، المؤهل العلمي، نوع العمل الصحفي، المنصب الإداري، الانتماء إلى نقابة الصحفيون، طبيعة المؤسسة الصحفية)، والثاني مقياس الاتجاهات نحو الفساد الإداري وصمم على غرار مقياس ليكرت الخماسي ويتكون من (92) فقرة تأخذ الإجابات عليها (**موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة**) وأعطيت الأوزان (1، 2، 3، 4، 5) على التوالي، وتتوزع هذه الفقرات على خمسة محاور:

أ. أسباب الفساد الإداري وتقيسه (14) فقرة.

ب. مظاهر الفساد الإداري وتقيسه (4) فقرة.

ج. أشكال الفساد الإداري وتقيسه (5) فقرة.

د. أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري، وتقيسه (22) فقرة.

ه. الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد الإداري، وتقيسه (17) فقرة.

و. الضغوطات والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيون الأردنيون في مكافحة الفساد الإداري، وتقيسه (15) فقرة.

ز. كيفية مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون، وتقيسه (15) فقرة.

صدق أداة الدراسة:

للتأكد من صدق أداة الدراسة عرضت على (14) محكماً من ذوي الاختصاص في الجامعات الأردنية وتم إجراء التعديلات التي اقترحها الخبراء بالشكل الذي أصبحت فيه ملبية لأهداف البحث، وكذلك إعادة تسمية بعض المجالات. (أنظر الملحق رقم 2)

كما قام الباحث بتجربة الاستبيان على (60) من العاملين في المجال الصحفي من خارج عينة الدراسة وذلك للتأكد من مدى وضوح وصياغة الفقرات وكذلك لاختبار صدق الدراسة وثباتها من خلال حساب معامل الارتباط بطريقة التجزئة النصفية والذي بلغ (0.88) مما يشير إلى وجود درجة مرتفعة من صدق أداة الدراسة.

الإتساق الداخلي بين فقرات المقياس:

تم استخراج معاملات (ألفا كرونباخ Cronbach alpha) للاتساق الداخلي بين فقرات المقياس، إذ بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ بين جميع فقرات المقياس (96.9%)، وبلغت أدنى قيمة بين فقرات محور الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد الإداري والبالغة (83.1%) مما يشير إلى درجة عالية من ثبات أداة الدراسة. والجدول رقم (1) يوضح معاملات ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي بين فقرات المقياس ومحاوره.

جدول رقم (1)

معاملات ألفا كرونباخ للإتساق الداخلي بين فقرات المقياس ومحاوره

المحور		عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ %
1. أسباب الفساد الإداري ومظاهره وأشكاله	أسباب	14	%90.8
	مظاهر	4	%83.2
	أشكال	5	%90.2
	الكلي	23	%93.4
2. أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري.		22	%83.4
3. الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد الإداري.		17	%83.1
4. الضغوطات والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيون الأردنيون في مكافحة الفساد الإداري.		15	%91.8
5. كيفية مكافحة الفساد الإداري.		15	%94.3
المقياس الكلي		92	%96.6

جدول رقم (2)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية: النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية ، العمر، المؤهل العلمي

(ن= 218)

المتغير		العدد	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكور	144	66.1
	إناث	74	33.9
الحالة الاجتماعية	أعزب	47	21.6
	متزوج	152	69.7
	مطلق	17	7.8
	أرمل	2	0.9
العمر	25 سنة فأقل	12	5.5
	25–29 سنة	33	15.1
	30–34 سنة	22	10.1
	35–39 سنة	38	17.4
	40 سنة فأكثر	113	51.8
المؤهل العلمي	توجيهي فما دون	12	5.5
	دبلوم كلية	23	10.6
	بكالوريوس	154	70.6
	ماجستير	24	11.0
	دكتوراة	3	1.4
	أخرى	2	0.9

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (2) إرتفاع نسبة تمثيل أفراد عينة الدراسة من الذكور والبالغة (66.1%) فيما بلغت نسبة تمثيل الإناث (33.9%). وفيما

يتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية نلاحظ أن النسبة الأعلى من المتزوجين والبالغة (69.7%) فيما بلغت نسبة المطلقين (7.8%) والأرامل (0.9%) فقط. وحسب العمر نجد أن أكثر من نصف أفراد العينة تتجاوز أعمارهم 40 سنة والبالغة (51.8%) فيما بلغت أدنى نسبة تمثيل لفئة العمر 25 سنة فأقل والبالغة (5.5%). ومن إذ المؤهل العلمي نجد أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس والبالغة (70.6%) وأدنى نسبة تمثيل للدكتوراة (1.4%).

جدول رقم (3)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الوظيفية: عدد سنوات الخبرة الصحفية، نوع العمل الصحفي، المنصب الإداري، الانتماء لنقابة الصحفيون، طبيعة المؤسسة الصحفية

(ن= 218)

المتغير		العدد	النسبة المئوية
عدد سنوات الخبرة الصحفية	5 سنوات فأقل	39	17.9
	6–10 سنوات	56	25.7
	11–15 سنة	36	16.5
	16–20 سنة	22	10.1
	21 سنة فاكثر	65	29.8
نوع العمل الصحفي	مصور صحفي	5	2.3
	مندوب–مراسل صحفي	77	35.3
	محرر	21	9.6
	سكرتير تحرير	5	2.3
	مدير تحرير	22	10.1
	متترجم صحفي	1	0.5
	أخرى	87	39.9
المنصب الإداري	رئيس تحرير	2	0.9
	مدير	11	5.0
	رئيس قسم	9	4.1
	سكرتير تحرير	9	4.1
	لا يوجد	187	58.8

الانتماء للنقابة	نعم	131	60.1
	لا	87	39.9
طبيعة المؤسسة الصحفية	جريدة يومية	195	89.4
	جريدة أسبوعية	11	5.0
	مجلة شهرية	3	1.4
	وكالة أنباء	8	3.7
	موقع إلكتروني	1	0.5

توضح بيانات الجدول رقم (3) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الوظيفية، فيلاحظ أن أعلى نسبة تمثيل لهم حسب الخبرة للفئة 21 سنة فأكثر والبالغة (29.8%)، ثم الفئة 6-10 سنوات وبنسبة (25.7%). ومن إذ نوع العمل الصحفي نلاحظ أن النسبة الأعلى من المندوبين والمراسلين الصحفيون وبنسبة (35.3%) ثم مديري التحرير (10.1%). وفيما يتعلق بالمنصب الإداري نجد أن الغالبية (58.8%) لا يوجد لديهم مناصب إدارية، وكانت أعلى نسبة للمديرين والبالغة (5%). كما نلاحظ من بيانات الجدول ارتفاع نسبة المنتمين لنقابة الصحفيون والبالغة نسبتهم (60.1%) فيما (39.9%) غير منتمين للنقابة. ومن إذ طبيعة المؤسسة الصحفية التي يعملون بها نجد أن النسبة الأعلى من العاملين في الجرائد اليومية والبالغة (89.4%)، ثم نسبة العالملين في الجرائد الأسبوعية والبالغة (5%)، وكانت أدنى نسبة للعاملين في المواقع الإلكترونية والبالغة (0.5%).

لتحديد درجة موافقة أفراد عينة الدراسة نحو قضايا الفساد الإداري اعتمدت الأوزان التالية:

متوسط الإجابات	درجة الموافقة
2.33-1	ضعيفة
3.67-2.34	متوسطة
5.00-3.68	مرتفعة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

تم عرض نتائج الدراسة من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المقياس، ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة وتحليل التباين الأحادي. وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة الوصفية حسب محاور المقياس:

أولاً: النتائج الوصفية

1. الاتجاهات نحو أسباب الفساد الإداري ومظاهره وأشكاله من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون :

أ. الاتجاهات نحو أسباب الفساد الإداري.

جدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ودرجة موافقة أفراد عينة الدارسة على الفقرات المتعلقة بأسباب الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون (ن= 218)

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
.1	هناك تجاوز على الإعلام من جهات رسمية تحاول تقييد وسائل الإعلام في مواجهة الفساد الإداري.	4.12	0.84	7	مرتفعة
.2	عدم متابعة بعض الصحف للفساد وعدم النشر لأن لها مصالح مع المتورطين بالفساد الإداري.	3.44	1.00	14	متوسطة

.3	استغلال الوظيفة والموقع من قبل بعضهم	4.00	0.86	10	مرتفعة
.4	نهب المال العام من قبل بعضهم	4.18	0.75	6	مرتفعة
.5	ضعف الوازع الديني والأخلاقي والقيم	4.08	0.84	9	مرتفعة
.6	تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة	4.30	0.73	2	مرتفعة
.7	ضعف الأجواء الديمقراطية	3.98	0.90	11	مرتفعة
.8	تجاهل اتجاهات الرأي العام الوطني	3.86	0.93	13	مرتفعة
.9	ضعف الرقابة الإدارية	3.94	0.97	12	مرتفعة
.10	ضعف الرقابة المالية	4.11	0.84	8	مرتفعة
.11	غياب العقوبات الرادعة تجاه المتجاوزين	4.28	0.76	5	مرتفعة
.12	عدم وجود إرادة حقيقية عند بعض أصحاب القرار في مكافحة الفساد الإداري.	4.29	0.79	4	مرتفعة
.13	ضعف برامج مكافحة الفساد الإداري يسهم في هدر المال العام	4.29	0.79	3	مرتفعة
.14	النفقات غير المقننة تسهم في تفشي الفساد الإداري وعدم العدالة	4.38	0.72	1	مرتفعة
	الكلي	4.09	0.57	---	مرتفعة

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (4) وجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو أسباب الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون ، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المحور (4.09) وبانحراف معياري (0.57)، وعلى

مستوى الفقرات يلاحظ وجود درجة موافقة مرتفعة عليها جميعها باستثناء الفقرة رقم (2) الاتجاهات نحوها بدرجة متوسطة، وبلغ أعلى متوسط إجابات على الفقرة رقم (14) والتي تنص على "النفقات غير المقننة تساهم في تفشي الفساد الإداري وعدم العدالة" بمتوسط إجابات (4.38) وانحراف معياري (0.72)، فيما كان أدنى متوسط إجابات على الفقرة رقم (2) والتي تنص على "عدم متابعة بعض الصحف للفساد وعدم النشر لأن لها مصالح مع المتورطين بالفساد الإداري" بمتوسط إجابات (3.44) وانحراف معياري (1.00).

هناك تجاوز على الإعلام من جهات رسمية تحاول تقييد وسائل الإعلام في مواجهة الفساد الإداري المتوسط الحسابي(4.12) والانحراف المعياري (0.84) والرتبة(7) ودرجة الموافقة مرتفعة.

عدم متابعة بعض الصحف للفساد وعدم النشر لأن لها مصالح مع المتورطين بالفساد الإداري المتوسط الحسابي(3.44) .

ب. الاتجاهات نحو أشكال الفساد الإداري

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ودرجة موافقة أفراد عينة الدارسة على الفقرات المتعلقة بأشكال الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون (ن= 218)

رقم	أشكال الفساد الإداري	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
.15	الواسطة شكل من أشكال الفساد الإداري	4.49	0.71	3	مرتفعة
.16	المحسوبية شكل من أشكال الفساد الإداري	4.55	0.71	2	مرتفعة
.17	توريث المناصب شكل من أشكال الفساد الإداري	4.59	0.62	1	مرتفعة
.18	غياب الرقابة شكل من أشكال الفساد الإداري	4.40	0.69	4	مرتفعة
	الكلي	4.51	0.56	---	مرتفعة

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (5) وجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو أشكال الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون ، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المحور (4.51) وبانحراف معياري (0.56)، وعلى مستوى الفقرات يلاحظ وجود درجة موافقة مرتفعة عليها جميعها، وبلغ أعلى متوسط إجابات عن الفقرة رقم (17) التي تنص على "توريث المناصب شكل من أشكال الفساد الإداري" بمتوسط إجابات (4.59) وانحراف معياري (0.62)، فيما كان أدنى متوسط إجابات عن الفقرة رقم (18) التي تنص على "غياب الرقابة شكل من أشكال الفساد الإداري" بمتوسط إجابات (4.40) وإنحراف معياري (0.69).

جدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة موافقة أفراد عينة الدارسة على الفقرات المتعلقة بمظاهر الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون (ن= 218)

	مظاهر الفساد الإداري	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
.19	التجاوزات المالية من مظاهر الفساد الإداري.	4.45	0.61	2	مرتفعة
.20	ضعف الإشراف والرقابة الإدارية من مظاهر الفساد الإداري.	4.32	0.73	4	مرتفعة
.21	أرى إن إستغلال بعضهم لنفوذه الإقتصادي من مظاهر الفساد الإداري.	4.45	0.72	3	مرتفعة
.22	أرى أن استغلال بعضهم لنفوذه السياسي من مظاهر الفساد الإداري.	4.48	0.77	1	مرتفعة
.23	أرى أن استغلال بعضهم لنفوذه الاجتماعي من مظاهر الفساد الإداري.	4.23	0.93	5	مرتفعة
	الكلي	4.39	0.64	---	مرتفعة

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (6) ووجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو مظاهر الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون ، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي عن هذا المحور (4.39) وبانحراف معياري (0.64)، وعلى مستوى الفقرات يلاحظ وجود درجة موافقة مرتفعة عليها جميعها، وبلغ

أعلى متوسط إجابات عن الفقرة رقم (22) التي تنص على "أرى أن استغلال بعضهم لنفوذه السياسي من مظاهر "الفساد الإداري" بمتوسط إجابات (4.48) وإنحراف معياري (0.77)، فيما كان أدنى متوسط إجابات على الفقرة رقم (23) التي تنص على "أرى أن استغلال بعضهم لنفوذه الاجتماعي من مظاهر الفساد الإداري بمتوسط إجابات (4.23) وانحراف معياري (0.93).

2. أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون :

جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة موافقة أفراد عينة الدارسة على الفقرات المتعلقة بمحور أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون

(ن= 218)

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
.1	أرى أن دور الصحافة يجب أن يكون (وقائياً) تجاه مكافحة الفساد الإداري	4.07	0.98	4	مرتفعة
.2	خشية الصحفيون من رفع الدعوى عليهم	3.91	0.89	9	مرتفعة
.3	حرص الصحافة على علاقتها مع المؤسسة الاقتصادية للحصول على الدعم والإعلانات	3.85	0.93	10	مرتفعة
.4	عدم حصول الصحافة على المعلومات الكاملة	4.06	0.85	5	مرتفعة
.5	ضعف الكفاءة المهنية المتخصصة في الصحافة الاستقصائية	3.99	0.89	8	مرتفعة
.6	عدم وجود المصادر الموثقة في تحري الفساد الإداري.	4.03	0.91	6	مرتفعة
.7	الخوف والاستهداف الشخصي	4.16	0.83	1	مرتفعة
.8	ضعف الوعي والجرأة في الحديث عن قضايا الفساد الإداري.	4.09	0.77	3	مرتفعة
.9	تراجع الحرية والحماية للصحفيين وعدم	4.00	0.91	7	مرتفعة

	مجاملة الفاسدين				
.10	معالجة الصحافة الأردنية لقضايا الفساد الإداري تتسم بالمزاجية	4.12	0.84	2	مرتفعة
.11	معالجة الصحافة الأردنية لقضايا الفساد الإداري تتسم بالانتقائية	3.73	0.94	14	مرتفعة
.12	معالجة الصحافة الأردنية لقضايا الفساد الإداري تتسم بالتردد	3.61	1.00	15	متوسطة
.13	معالجة الصحافة الأردنية لقضايا الفساد الإداري تتسم بالموضوعية	3.30	1.02	19	متوسطة
.14	معالجة الصحافة الأردنية لقضايا الفساد الإداري تتسم بالجرأة	3.16	1.03	21	متوسطة
.15	معالجة الصحافة الأردنية لقضايا الفساد الإداري تتسم بالرصانة	3.02	0.93	22	متوسطة
.16	معالجة الصحافة الأردنية لقضايا الفساد الإداري تتسم بالتوثيق	3.26	1.07	20	متوسطة
.17	تسيد المصالح الفردية أدى إلى إضعاف دور الصحافة	3.36	1.03	18	متوسطة
.18	سياسات التحرير في الصحف اليومية.	3.50	1.06	17	متوسطة
.19	إغفال الصحافة للرأي الآخر بالإستماع إلى الشخص المتهم بالفساد الإداري ولم تتعمق بالقضايا	3.59	0.82	16	متوسطة
.20	زادت الصحافة في الآونة الأخيرة نشر قضايا الفساد الإداري	3.78	0.89	12	مرتفعة
.21	منافسة الصحف الإلكترونية والمطبوعة بين الناس له دور في فتح تحقيقات في قضايا عدة	3.78	0.93	13	مرتفعة

.22	أثر دور الصحافة الإلكترونية على دور الصحافه الورقية في معالجة قضايا الفساد الإداري	3.85	1.03	11	مرتفعة
	الكلي	3.74	0.44	---	مرتفعة

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (7) وجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون ، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي عن هذا المحور (3.74) وبإنحراف معياري (0.44)، وعلى مستوى الفقرات يلاحظ وجود درجة موافقة مرتفعة عليها جميعها باستثناء 8 فقرات الاتجاهات نحوها بدرجة متوسطة وهي ذات الأرقام (12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19)، وبلغ أعلى متوسط إجابات عن الفقرة رقم (7) التي تنص على " تجنب الكيدية والاستهداف الشخصي" بمتوسط إجابات (4.16) وانحراف معياري (0.83)، فيما كان أدنى متوسط إجابات عن الفقرة رقم (15) التي تنص على "معالجة الصحافة الأردنية لقضايا الفساد الإداري تتسم بالرصانة" بمتوسط إجابات (3.02) وانحراف معياري (0.93).

3. الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون :

جدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة موافقة أفراد عينة الدارسة على الفقرات المتعلقة بمحور الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون

(ن= 218)

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
.1	إن امتلاك الحكومة لعدد من الصحف وسيطرتها عليها قلل من مكافحة الصحفيون للفساد الإداري.	3.83	0.98	9	مرتفعة
.2	حاولت الحكومة إضعاف دور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري.	3.63	0.93	13	متوسطة
.3	ضعف دور للحكومة دور في مكافحة الفساد الإداري.	3.69	0.96	12	مرتفعة
.4	ضعف دور مجلس النواب دور في مكافحة الفساد الإداري.	3.73	0.98	10	مرتفعة
.5	وجود أجندات معينة لمجلس النواب أسهمت في استشراء الفساد الإداري.	3.69	1.14	11	مرتفعة
.6	حاول مجلس النواب إضعاف دور الصحافة ووسائل الإعلام في مكافحة الفساد الإداري.	3.61	1.11	14	متوسطة
.7	إن امتلاك مؤسسات المجتمع المدني لعدد من الصحف وسيطرتها عليها	3.54	0.97	17	متوسطة

	قلل من مكافحة الصحفيون للفساد الإداري.				
.8	وجود أجندات معينة لمؤسسات المجتمع المدني أسهمت في استشراء الفساد الإداري.	3.55	1.03	16	متوسطة
.9	لم يكن لمؤسسات المجتمع المدني دور في مكافحة الفساد الإداري.	3.57	0.96	15	متوسطة
.10	أن إعطاء الحرية لدائرة مكافحة الفساد له دور في التغلب على الفساد الإداري.	3.86	0.98	8	مرتفعة
.11	إن تفعيل ديوان المحاسبة له دور في مكافحة الفساد الإداري.	4.11	0.80	3	مرتفعة
.12	إن تفعيل ديوان المظالم له دور في مكافحة الفساد الإداري.	4.06	0.91	5	مرتفعة
.13	إن تزويد دائرة مكافحة الفساد بالكفاءات العالية له دور في تقدمها في مواجهة الفساد	4.21	0.82	1	مرتفعة
.14	أن يكون للتشريعات والقوانين دور مؤثر في مكافحة الفساد الإداري.	4.11	0.97	4	مرتفعة
.15	يجب النظر في القوانين المتعلقة بالقطاع العام	3.91	1.09	6	مرتفعة
.16	إن التشريعات الموجودة تساعد في معاقبة الفاسدين.	3.90	1.02	7	مرتفعة
.17	المحاكمات العادلة والعقوبات الرادعة حل وجيه لمكافحة الفساد الإداري.	4.13	0.92	2	مرتفعة

	الكلي	3.83	0.51	---	مرتفعة

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (8) وجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون ، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المحور (3.83) وبانحراف معياري (0.51)، وعلى مستوى الفقرات يلاحظ وجود درجة موافقة مرتفعة عليها جميعها بإستثناء 5 فقرات الاتجاهات نحوها بدرجة متوسطة وهي ذات الأرقام (2، 6، 7، 8، 9)، وبلغ أعلى متوسط إجابات عن الفقرة رقم (13) التي تنص على "أن تزويد دائرة مكافحة الفساد الإداري بالكفاءات العالية له دور في تقدمها في مواجهة الفساد الإداري" بمتوسط إجابات (4.21) وانحراف معياري (0.82)، فيما كان أدنى متوسط إجابات على الفقرة رقم (7) التي تنص على "إن امتلاك مؤسسات المجتمع المدني لعدد من الصحف وسيطرتها عليها قلل من مكافحة الصحفيون للفساد" بمتوسط إجابات (3.54) وإنحراف معياري (0.97).

4. الضغوطات والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيون في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون :

جدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة موافقة أفراد عينة الدارسة على الفقرات المتعلقة بمحور الضغوطات والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيون في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون

(ن= 218)

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
.1	صعوبة الحصول على المعلومات من الأجهزة الرسمية	4.12	0.91	8	مرتفعة
.2	صعوبة الحصول على المعلومات من القطاع الخاص	4.19	0.78	5	مرتفعة
.3	محاولات تضليل الصحفيون	4.13	0.79	6	مرتفعة
.4	محاولات إبعاد الصحفيون عن الوقائع المتعلقة بالفساد الإداري.	4.02	0.98	10	مرتفعة
.5	وجود قوانين تحد من حرية الصحفي في استقصاء الفساد الإداري.	4.03	1.01	9	مرتفعة
.6	تعرض الصحفيون للتهديد من قبل المتهمين بالفساد الإداري.	3.93	1.09	12	مرتفعة
.7	تعرض الصحفيون لشراء ذممهم من الضغوطات على عملهم	3.85	1.08	13	مرتفعة
.8	تهديدات حكومية ضد الصحفيون لمنعهم من نشر قضايا الفساد	3.76	1.07	15	مرتفعة

	الإداري.				
.9	تعرض الصحفيون للإيذاء المعنوي والجسدي	3.83	1.00	14	مرتفعة
.10	الضغوطات على الصحفيون من داخل المؤسسة الصحفية	3.93	0.96	11	مرتفعة
.11	تحتاج الصحافة في مكافحة الفساد الإداري إلى أخلاقيات المهنة	4.12	0.75	7	مرتفعة
.12	تحتاج الصحافة في مكافحة الفساد الإداري إلى تفعيل قانون الحصول على المعلومة	4.23	0.81	4	مرتفعة
.13	تحتاج الصحافة في مكافحة الفساد الإداري إلى التغطية الناجحة	4.38	0.66	1	مرتفعة
.14	تحتاج الصحافة في مكافحة الفساد الإداري إلى الصراحة والشفافية	4.25	0.85	3	مرتفعة
.15	تحتاج الصحافة في مكافحة الفساد الإداري إلى تنسيق وتعارف وخبرة في تغطية قضايا الفساد الإداري.	4.31	0.71	2	مرتفعة
	الكلي	4.07	0.62	---	مرتفعة

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (9) وجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو الضغوطات والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيون في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا

المحور (4.07) وبانحراف معياري (0.62)، وعلى مستوى الفقرات يلاحظ وجود درجة موافقة مرتفعة عليها جميعها، وبلغ أعلى متوسط إجابات عن الفقرة رقم (13) التي تنص على " تحتاج الصحافة في مكافحة الفساد الإداري إلى التغطية الناجحة" بمتوسط إجابات (4.38) وإنحراف معياري (0.66)، فيما كان أدنى متوسط إجابات عن الفقرة رقم (8) والتي تنص على "تهديدات حكومية ضد الصحفيون لمنعهم من نشر قضايا الفساد الإداري" بمتوسط إجابات (3.76) وانحراف معياري (1.07).

5. كيفية مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون :

جدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة موافقة أفراد عينة الدارسة على الفقرات المتعلقة بمحور مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون (ن= 218)

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
.1	إيقاع العقوبات الرادعة بحق المُدانين	4.47	0.73	2	مرتفعة
.2	إجراء المحاكمات العادلة للمتهمين	4.46	0.81	4	مرتفعة
.3	توفر الحيادية والشفافية في التغطية الصحفية لقضايا الفساد الإداري.	4.40	0.80	6	مرتفعة
.4	سهولة الوصول إلى الوثائق التي تكشف قضايا الفساد الإداري.	4.44	0.78	5	مرتفعة
.5	الالتزام بالاتفاقيات التي وقعتها هيئة مكافحة الفساد الإداري.	4.33	0.87	10	مرتفعة
.6	إشهار الذمم المالية لأعضاء مجلس النواب	4.32	0.91	12	مرتفعة
.7	إشهار الذمم المالية لأعضاء الحكومة	4.36	0.83	9	مرتفعة
.8	تفعيل مبدأ (من أين لك هذا ؟) بحق من يتقلد منصباً قيادياً	4.33	0.92	11	مرتفعة
.9	التعاون بين المؤسسات الرقابية والحراك الشعبي له دور في القضاء على الفساد الإداري.	4.37	0.79	8	مرتفعة

.10	إن توظيف الكفاءات من أسباب القضاء على الفساد الإداري.	4.28	0.82	14	مرتفعة
.11	تفعيل بند عزل الموظف عن العمل يعتبر رادعاً للمفسدين الصغار	4.29	0.84	13	مرتفعة
.12	الإرادة الحقيقية من قبل الشعب حل من حلول القضاء على الفساد الإداري.	4.23	0.89	15	مرتفعة
.13	المحاكم المدنية لها دور في القضاء على الفساد الإداري.	4.39	0.73	7	مرتفعة
.14	حماية الأشخاص المبلغين عن قضايا الفساد شيء أساسي	4.47	0.76	3	مرتفعة
.15	التخلص من الواسطة من طرق القضاء على الفساد الإداري.	4.54	0.88	1	مرتفعة
	الكلي	4.38	0.62	---	مرتفعة

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (10) وجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو كيفية مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي عن هذا المحور (4.38) وبانحراف معياري (0.62)، وعلى مستوى الفقرات يلاحظ وجود درجة موافقة مرتفعة عليها جميعها، وبلغ أعلى متوسط إجابات عن الفقرة رقم (15) التي تنص على "التخلص من الواسطة من طرق القضاء على الفساد الإداري" بمتوسط إجابات (4.54) وانحراف معياري (0.88)، فيما كان أدنى متوسط إجابات على الفقرة رقم (12) والتي تنص على " الإرادة الحقيقية من قبل الشعب حل من حلول القضاء على الفساد الإدراي" بمتوسط إجابات (4.23) وانحراف معياري (0.89).

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة.

الفرضية الأولى: يوجد اتجاهات إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالـــة ($\alpha \leq 0.05$) نحو أسباب الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون .

جدول رقم (11)

نتائج للعينة الواحدة لاختبار إيجابية الاتجاهات نحو أسباب الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون

(ن=218)

المحور	متوسط الإجابات	الانحراف المعياري	متوسط المقياس الافتراضي	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الاتجاهات نحو أسباب الفساد الإداري	4.09	0.57	3.00	217	28.353	0.000

*** الفروق بين متوسط الإجابات وبين متوسط المقياس الافتراضي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

تظهر نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط الإجابات (4.09) وبين متوسط المقياس الافتراضي (3) فلقد بلغت قيمة (ت) المحسوبة لها (28.535) والدلالة الإحصائية لها (0.000). وبناء عله تقبل فرضية الدراسة الأولى، أي يوجد موافقة على أساب الفساد الإداري المذكورة من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون .

الفرضية الثانية: توجد اتجاهات إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) نحو أشكال الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون .

جدول رقم (12)

نتائج للعينة الواحدة لاختبار إيجابية الاتجاهات نحو أشكال الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون

(ن=218)

المحور	متوسط الإجابات	الإنحراف المعياري	متوسط المقياس الإفتراضي	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الاتجاهات نحو أشكال الفساد الإداري	4.51	0.56	3.00	217	40.070	0.000

*** الفروق بين متوسط الإجابات وبين متوسط المقياس الإفتراضي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

تظهر نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط الإجابات (4.09) وبين متوسط المقياس الافتراضي (3) فلقد بلغت قيمة (ت) المحسوبة لها (40.070) والدلالة الإحصائية لها (0.000). وبناء عله تقبل فرضية الدراسة الثانية، أي يوجد موافقة على أشكال الفساد الإداري المذكورة من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون. وهذا يعكس موافقة عالية من الصحفيون على أشكال الفساد الإداري في الأردن وانتشارها من وجهة نظرهم.

الفرضية الثالثة: توجد اتجاهات إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) نحو مظاهر الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون .

جدول رقم (13)

نتائج للعينة الواحدة لإختبار إيجابية الاتجاهات نحو مظاهر الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون

(ن=218)

المحور	متوسط الإجابات	الإنحراف المعياري	متوسط المقياس الافتراضي	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الاتجاهات نحو مظاهر الفساد الإداري	4.39	0.64	3.00	217	31.783	0.000

*** الفروق بين متوسط الإجابات وبين متوسط المقياس الافتراضي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

تظهر نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط الإجابات (4.39) وبين متوسط المقياس الافتراضي (3) فلقد بلغت قيمة (ت) المحسوبة لها (31.783) والدلالة الإحصائية لها (0.000). وبناء عليه تقبل فرضية الدراسة الثالثة، أي يوجد موافقة على مظاهر الفساد الإداري المذكورة من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون . وهذا يعود إلى معالجة الصحفيون لقضايا الفساد الإداري وتغطيتها سواء على شكل أخبار أو تحقيقات إذ أن مظاهر الفساد تتشابه بشكل عام في الأردن.

الفرضية الرابعـــة: توجد اتجاهات إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) نحو أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون .

جدول رقم (14)

نتائج للعينة الواحدة لإختبار إيجابية الاتجاهات نحو أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون

(ن=218)

المحور	متوسط الإجابات	الإنحراف المعياري	متوسط المقياس الافتراضي	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري	3.74	0.44	3.00	217	24.655	0.000

*** الفروق بين متوسط الإجابات وبين متوسط المقياس الافتراضي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

تظهر نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط الإجابات (3.74) وبين متوسط المقياس الافتراضي (3) فلقد بلغت قيمة (ت) المحسوبة لها (24.655) والدلالة الإحصائية لها (0.000). وبناء عليه تقبل فرضية الدراسة الرابعة، أي يوجد موافقة على أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري المذكورة من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون. وهذا يعود إلى تراجع مستوى الحريات العامة وعدم رغبة الصحفيون بطرح مثل هذه القضايا وعدم حرية الصحفيون في الوصول إلى المعلومات.

الفرضية الخامسة: توجد اتجاهات إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) نحو الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون .

جدول رقم (15)

نتائج للعينة الواحدة لإختبار إيجابية الاتجاهات نحو الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون

(ن=218)

المحور	متوسط الإجابات	الإنحراف المعياري	متوسط المقياس الافتراضي	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد الإداري	3.83	0.51	3.00	217	24.178	0.000

*** الفروق بين متوسط الإجابات وبين متوسط المقياس الافتراضي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

تظهر نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط الإجابات (3.83) وبين متوسط المقياس الإفتراضي (3) فلقد بلغت قيمة (ت) المحسوبة لها (24.178) والدلالة الإحصائية لها (0.000). وبناء عله تقبل فرضية الدراسة الخامسة، أي توجد موافقة على الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد الإداري المذكورة من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون .وهذا يعود إلى تراجع الدور الرسمي والشعبي في مكافحة قضايا الفساد وأن هذا الدور رئيسي ومهم في التعامل مع هذه القضية.

الفرضية السادسة: يوجد اتجاهات ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) نحو الضغوطات والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيون الأردنيون في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون .

جدول رقم (16)

نتائج للعينة الواحدة لاختبار ايجابية الاتجاهات نحو الضغوطات والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيون الأردنيون في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون

(ن=218)

المحور	متوسط الإجابات	الإنحراف المعياري	متوسط المقياس الإفتراضي	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الضغوطات والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيون الأردنيون في مكافحة الفساد الإداري	4.07	0.62	3.00	217	25.527	0.000

*** الفروق بين متوسط الإجابات وبين متوسط المقياس الافتراضي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

تظهر نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط الإجابات (4.07) وبين متوسط المقياس الافتراضي (3) فلقد بلغت قيمة (ت) المحسوبة لها (25.527) والدلالة الإحصائية لها (0.000). وبناء عله تقبل فرضية الدراسة السادسة، أي يوجد موافقة على الضغوطات والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيون الأردنيون في مكافحة الفساد الإداري المذكورة من وجهة

نظر الصحفيون الأردنيون. وهذا يعكس وجود اتفاق بين الصحفيون على أن هذه المعوقات تؤثر بشكل مباشر على قدرتهم على التعامل مع قضايا الفساد.

الفرضية السابعة: يوجد اتجاهات إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) نحو كيفية مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون.

جدول رقم (17)

نتائج للعينة الواحدة لإختبار إيجابية الاتجاهات نحو كيفية مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون

(ن=218)

المحور	متوسط الإجابات	الإنحراف المعياري	متوسط المقياس الافتراضي	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
كيفية مكافحة الفساد الإداري	4.38	0.62	3.00	217	33.125	0.000

*** الفروق بين متوسط الإجابات وبين متوسط المقياس الافتراضي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

تظهر نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط الإجابات (4.38) وبين متوسط المقياس الإفتراضي (3) فلقد بلغت قيمة (ت) المحسوبة لها (33.125) والدلالة الإحصائية لها (0.000). وبناء عله تقبل فرضية الدراسة السابعة، أي توجد موافقة على كيفية مكافحة الفساد الإداري المذكورة من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون.

الفرضية الثامنة: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في الاتجاهات نحو الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون تعزى إلى اختلاف النوع الاجتماعي.

جدول رقم (18)

نتائج إختبار (ت) للعينات المستقلة لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو الفساد الإداري حسب النوع الاجتماعي

(ن= 218)

المحور	النوع الاإجتماعي	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة(ت) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
أسباب الفساد الإداري.	ذكور	4.08	0.49	0.275-	216	0.784
	إناث	4.11	0.69			
أشكال الفساد الإداري.	ذكور	4.52	0.57	0.303	216	0.762
	إناث	4.49	0.54			
مظاهر الفساد الإداري.	ذكور	4.45	0.64	2.177	216	*0.031
	إناث	4.25	0.63			
أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري.	ذكور	3.77	0.36	1.356	216	0.176
	إناث	3.68	0.57			
الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد الإداري.	ذكور	3.92	0.43	3.682	216	*0.000
	إناث	3.66	0.60			
الضغوطات والعراقيل التي	ذكور	4.17	0.50	3.144	216	*0.002
	إناث	3.89	0.78			

يتعرض لها الصحفيون في مكافحة الفساد الإداري.						
كيفية مكافحة الفساد الإداري .	ذكور	4.49	0.49	3.828	216	*0.000
	إناث	4.16	0.77			

*** الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).**

يلاحظ من نتائج اختبار (ت) الموضحة في الجدول رقم (17) وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو الفساد الإداري على المحاور (مظاهر الفساد الإداري، الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد، الضغوطات والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيون في مكافحة الفساد، كيفية مكافحة الفساد الإداري) تعزى إلى اختلاف النوع الاجتماعي وكانت الفروق لصالح الذكور.

الفرضية التاسعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في الاتجاهات نحو الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون تعزى إلى اختلاف العمر.

جدول رقم (19)

نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو الفساد الإداري حسب النوع العمر

(ن= 218)

النمط القيادي	العمر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ف) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
أسباب الفساد الإداري	أقل من 25	3.85	0.53	2.693	4 213 217	*0.032
	29-25	4.04	0.56			
	34-30	4.43	0.42			
	39-35	4.08	0.41			
	40 فأكثر	4.07	0.62			
أشكال الفساد الإداري	أقل من 25	4.46	0.46	2.801	4 213 217	*0.027
	29-25	4.27	0.56			
	34-30	4.70	0.41			
	39-35	4.64	0.54			
	40 فأكثر	4.50	0.58			
مظاهر الفساد الإداري	أقل من 25	4.15	0.44	6.670	4 213 217	*0.000
	29-25	4.15	0.72			
	34-30	4.74	0.28			
	39-35	4.71	0.42			
	40 فأكثر	4.30	0.69			
أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري.	أقل من 25	3.45	0.40	10.719	4 213 217	*0.000
	29-25	3.79	0.46			
	34-30	4.18	0.46			
	39-35	3.85	0.37			

	40 فأكثر	3.63	0.39			
الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد الإدراي.	أقل من 25	3.56	0.26	9.771	4 213 217	*0.000
	29-25	3.81	0.48			
	34-30	4.35	0.45			
	39-35	3.95	0.37			
	40 فأكثر	3.73	0.51			
الضغوطات والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيون في مكافحة الفساد الإدراي.	أقل من 25	3.84	0.30	8.968	4 213 217	*0.000
	29-25	4.11	0.75			
	34-30	4.54	0.35			
	39-35	4.36	0.50			
	40 فأكثر	3.90	0.60			
كيفية مكافحة الفساد الإداري.	أقل من 25	4.31	0.35	2.329	4 213 217	0.057
	29-25	4.36	0.55			
	34-30	4.61	0.42			
	39-35	4.56	0.46			
	40 فأكثر	4.29	0.71			

يلاحظ من نتائج تحليل التباين الموضحة في الجدول رقم (18) وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو الفساد على جميع المحاور (أسباب الفساد، أشكال الفساد، مظاهر الفساد، أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد، الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد، الضغوطات والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيون في مكافحة الفساد) تعزى إلى اختلاف العمر، فقد كانت الدلالات الإحصائية لقيم (ف) المحسوبة لها أقل من (0.05) وكانت الفروق لصالح ذوي العمر 30-34 سنة باستثناء المحور أشكال الفساد كانت الفروق لصالح فئة العمر 35-39 سنة . ولم تظهر نتائج التحليل وجود فروق دالة إحصائيا على محور كيفية مكافحة الفساد الإداري تعزى إلى اختلاف العمر.

الفرضية العاشرة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في الاتجاهات نحو الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون تعزى إلى اختلاف الحالة الاجتماعية .

جدول رقم (20)

نتائج تحليل التباين لإختبار الفروق في الاتجاهات نحو الفساد الإداري حسب الحالة الاجتماعية

(ن= 218)

النمط القيادي	الحالة الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة(ف) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
أسباب الفساد الإداري	أعزب	4.04	0.41	3.531	2 215 217	*0.031
	متزوج	4.14	0.60			
	مطلق،أرمل	3.79	0.58			
أشكال الفساد الإداري	أعزب	4.48	0.50	5.769	2 215 217	*0.004
	متزوج	4.57	0.53			
	مطلق، أرمل	4.12	0.72			
مظاهر الفساد الإداري	أعزب	4.31	0.59	0.955	2 215 217	0.386
	متزوج	4.42	0.67			
	مطلق، أرمل	4.25	0.55			
أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري.	أعزب	3.68	0.35	0.509	2 215 217	0.602
	متزوج	3.76	0.46			
	مطلق، أرمل	3.74	0.51			
الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد	أعزب	3.77	0.49	2.545	2 215 217	0.081
	متزوج	3.88	0.49			
	مطلق، أرمل	3.62	0.61			

الإداري.						
الضغوطات والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيون في مكافحة الفساد الإداري.	أعزب	4.08	0.67	0.398	2 215 217	0.672
	متزوج	4.08	0.62			
	مطلق، أرمل	3.95	0.53			
كيفية مكافحة الفساد الإداري.	أعزب	4.37	0.52	0.678	2 215 217	0.509
	متزوج	4.40	0.65			
	مطلق، أرمل	4.23	0.56			

يلاحظ من نتائج تحليل التباين الموضحة في الجدول رقم (20) وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو الفساد على المحاور (أسباب الفساد، أشكال الفساد) تعزى إلى اختلاف الحالة الاجتماعية،فقد كانت الدلالات الإحصائية لقيم (ف) المحسوبة لها أقل من (0.05) وكانت الفروق لصالح ذوي المتزوجين. ولم تظهر نتائج التحليل وجود فروق دالة إحصائيا على بقية المحارو تعزى إلى الحالة الاجتماعية .

الفرضية الحادية عشر: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون تعزى إلى اختلاف المؤهل العلمي.

جدول رقم (21)

نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو الفساد الإداري حسب المؤهل العلمي

(ن= 218)

النمط القيادي	المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة(ف) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
أسباب الفساد الإداري.	تتوجيهي فدون	3.18	0.49	14.529	3 214 217	*0.000
	دبلوم كلية	4.09	0.53			
	بكالوريوس	4.12	0.53			
	دراسات عليا	4.34	0.50			
أشكال الفساد الإداري.	توجيهي فدون	3.60	0.66	15.408	3 214 217	*0.000
	دبلوم كلية	4.78	0.51			
	بكالوريوس	4.52	0.50			
	دراسات عليا	4.62	0.46			
مظاهر الفساد الإداري.	توجيهي فدون	3.48	0.76	12.861	3 214 217	*0.000
	دبلوم كلية	4.73	0.50			
	بكالوريوس	4.37	0.62			
	دراسات عليا	4.59	0.43			

أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري.	تتوجيهي فدون	3.32	0.51	11.569	3 214 217	*0.000
	دبلوم كلية	3.85	0.36			
	بكالوريوس	3.69	0.40			
	دراسات	4.07	0.49			
	عليا					
الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد الإداري.	تتوجيهي فدون	3.13	0.46	14.523	3 214 217	*0.000
	دبلوم كلية	3.88	0.42			
	بكالوريوس	3.81	0.46			
	دراسات عليا	4.18	0.52			
الضغوطات والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيون في مكافحة الفساد الإداري.	تتوجيهي فدون	3.31	0.55	12.290	3 214 217	*0.000
	دبلوم كلية	4.42	0.59			
	بكالوريوس	4.03	0.58			
	دراسات عليا	4.35	0.55			
مكافحة الفساد الإداري.	توجيهي فدون	3.29	0.56	17.499	3 214 217	*0.000
	دبلوم كلية	4.45	0.60			
	بكالوريوس	4.41	0.55			
	دراسات عليا	4.63	0.53			

يلاحظ من نتائج تحليل التباين الموضحة في الجدول رقم (21) وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو الفساد الإداري على جميع المحاور تعزى إلى اختلاف المؤهل العلمي، فقد كانت الدلالات

الإحصائية لقيم (ف) المحسوبة لها أقل من (0.05) وكانت الفروق لصالح الدراسات العليا على المحاور(أسباب الفساد، أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد، الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد، وكيفية مكافحة الفساد)، فيما كانت الفروق لصالح دبلوم الكلية على المحاور (أشكال الفساد، مظاهر الفساد، الضغوطات والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيون في مكافحة الفساد الإداري).

الفصل الخامس

عرض النتائج ومناقشتها

1- بينت الدراسة وجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو أسباب الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي عن هذا المحور (4.09)، إذ أشارت إجابات الصحفيون إلى أن أكثر أسباب انتشار الفساد الإداري تأثيراً كانت النفقات غير المقننة التي تسهم في تفشي الفساد الإداري وعدم العدالة. وبمتوسط حسابي(4.38)، ثم تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وبمتوسط حسابي (4.30)، وضعف برامج مكافحة الفساد الإداري يسهم في هدر المال العام بمتوسط حسابي (4.29). ومن ثم غياب العقوبات الرادعة تجاه المتجاوزين وبمتوسط حسابي (4.28)، نهب المال العام من قبل بعضهم بمتوسط حسابي بلغ (4.18). وقد جاءت الأسباب الأخرى على التولي ضعف الرقابة المالية وضعف الوازع الديني وضعف الأجواء الديمقراطية ومن ثم ضعف الرقابة الإدارية واتجاهات الرأي العام الوطني وهذا يشير إلا أن الصحفيون الأردنيون لديهم توجهات عامة حول أسباب ظاهرة الفساد الإداري إذ أن النفقات غير المقننة تعني إن المسئول الإداري أو رأس الهرم في السلم الوظيفي يتصرف بالمال العام دون أي ضوابط أو شروط أو قيود. وهذا يتيح للمسئول الإداري أن يتصرف بالمال العام كما يحلوا له مما قد يسهل نهب المال العام وعدم العدالة في توزيع المال العام لمن يستحقونه مثل الحوافز التي يستحقها الموظفين المتقدمين والأكفاء في العمل فتذهب هذه الحوافز للأشخاص الذين لهم صلة وعلاقتهم بالمسئول الإداري.

2- ثم يأتي السبب الثاني في انتشار الفساد الإداري وهو تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة نتيجة عدم الشعور بالعدالة في الوظيفة العامة والترقيات الإدارية وفق مبدأ الكفاءة، وضعف برامج مكافحة الفساد الإداري مما يؤدي إلى هدر المال العام، بينما جاءت النسبة الأقل في تشخيص العينة وهي (عدم متابعة بعض الصحف للفساد وعدم النشر لأن لها مصالح مع المتورطين

بالفساد الإداري) وهذا له دلالة أن الصحفيون لا يميلون لهذا السبب في رأيهم على أن ليس هناك من الصحفيون من لهم علاقة مع المتورطين بالفساد الإداري.

3- ويمكن تفسير ذلك بضعف القوانين والأنظمة التي تعمل على محاربة ظاهرة الفساد الإداري وعدم قدرتها على ردع الموظفين على تجاوز حدود صلاحياتهم، وما تكون للصحفيين من خبرتهم العملية وتقييمهم لواقع ظاهرة الفساد الإداري في الأردن وأسبابها سواء المرتبطة بالنواحي الشخصية للموظف أو النواحي القانونية والإدارية والتي قد تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى حدوث ظاهرة الفساد الإداري.

4- أظهرت الدراسة وجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو أشكال الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي عن هذا المحور (4.51)، وجاء ترتيب الأشكال كما يلي توريث المناصب شكل من أشكال الفساد. المتوسط الحسابي (4.59). ثم الواسطة شكل من أشكال الفساد الإداري. المتوسط الحسابي (4.49). المحسوبية شكل من أشكال الفساد الإداري. المتوسط الحسابي (4.55) وغياب الرقابة شكل من أشكال الفساد الإداري. المتوسط الحسابي (4.40) وهذا يشير إلا أن توريث المناصب العليا في الدولة يعد أهم أشكال الفساد الإداري وذلك نتيجة زيادة معدلات تكرار أسماء العائلات وأن بعض المناصب محصورة ببعض العائلات وكذلك الواسطة التي تحرم كثير من الموظفين من حق الحصول على الوظيفة والمنصب الذي يجب أن يحصل عليه ومن ثم المحسوبية التي تعد شكلا من أشكال الفساد الإداري التي تمثل ظاهرة إزداد انتشارها بشكل واسع وكبير في المجتمع الأردني وكان آخر شكل من أشكال الفساد الإداري غياب الرقابة الحقيقية والفعلية التي تؤدي إلى تشجيع الموظف على تجاوز الصلاحيات والمسؤوليات التي تؤدي إلى فساد الموظف، ويمكن تفسير ذلك بأن هذه المظاهر أصبحت تشكل مادة إعلامية

رئيسية للصحفيين وتتكرر بشكل يومي ومستمر وهذا يعكس درجة الموافقة العالية للصحفيين حول هذه الأشكال.

5- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو مظاهر الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المحور (4.39) وكانت أكثر مظاهر الفساد الإداري في الأردن من وجهة نظر الصحفيون هي أن استغلال بعضهم لنفوذه السياسي من مظاهر الفساد الإداري إذ بلغ المتوسط الحسابي 4.48، والتجاوزات المالية من مظاهر الفساد الإداري كان يبلغ متوسطها الحسابي 4.45، إن استغلال بعضهم لنفوذه الإقتصادي من مظاهر الفساد الإداري بلغ متوسطها الحسابي 4.45، كما أن ضعف الإشراف والرقابة الإدارية من مظاهر الفساد الإداري بلغ بمتوسط 4.32، أما استغلال بعضهم لنفوذه الإجتماعي من مظاهر الفساد الإداري بلغ متوسطه الحسابي 4.23، وهذا يشير إلى أن الصحفيون لديهم توجهات عامة أو التي تتمثل في إستغلال البعض للنفوذ السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتجاوزات المالية وضعف الإشراف والرقابة الإدارية وهي تمثل مظاهر رئيسية لظاهرة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون إذ أن أهم مظاهر الفساد الإداري تتمثل في استغلال الموظف لموقعه الوظيفي أو استثمار المكانة الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق مكاسب على حساب الوظيفة العامة يضاف إلى ذلك ضعف الإشراف والرقابة الإدارية، والتجاوزات المالية مما يؤدي إلى إنتشار ظاهرة الفساد الإداري بشكل كبير في القطاع العام الأردني.

6- بينت الدراسة وجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي عن هذا المحور (3.74)، وكانت أكثر الأسباب تأثيراً على دور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري هي الخوف من الاستهداف الشخصي للصحفيين وبمتوسط حسابي بلغ 4.16، بينما جاءت عملية معالجة الصحافة الأردنية لقضايا الفساد الإداري التي تتسم بالمزاجية ثانياً بمتوسط حسابي 4.12،

ثم تراجع الوعي والجرأة في الحديث عن قضايا الفساد الإداري إذ بلغ المتوسط الحسابي لها 4.09، ونظرة الصحفيون لدور الصحافة والذي يجب أن يكون (وقائياً) تجاه مكافحة الفساد الإداري بمتوسط حسابي بلغ 4.07، ومن ثم عدم حصول الصحافة على المعلومات الكاملة بمتوسط حسابي بلغ 4.06، أما عدم وجود المصادر الموثقة في تحري الفساد الإداري بلغ متوسطها الحسابي 4.03، وتراجع الحرية والحماية للصحفيين وعدم مجاملة الفاسدين بلغ بمتوسط 4.00، وضعف الكفاءة المهنية المتخصصة في الصحافة الاستقصائية كان بمتوسط 3.99، أما خشية الصحفيون من رفع الدعوى عليهم كانت بمتوسط 3.91، وحرص الصحافة على علاقتها مع المؤسسة الاقتصادية للحصول على الدعم والإعلانات كان بمتوسط 3.85، ومن ثم أثر دور الصحافة الإلكترونية على دور الصحافة الورقية في معالجة قضايا الفساد الإداري بلغ متوسطها الحسابي 3.85، والاتجاه العام نحو دور الصحافة في الآونة الأخيرة نشر قضايا الفساد الإداري بلغ متوسطها الحسابي 3.78، ومنافسة الصحف الإلكترونية والمطبوعة بين الناس له دور في فتح تحقيقات في قضايا عدة كان قد بلغ متوسطها الحسابي3.78، ومعالجة الصحافة الأردنية لقضايا الفساد الإداري تتسم بالإنتقائية كان قد بلغ متوسطها الحسابي3.73، ومعالجة الصحافة الأردنية لقضايا الفساد الإداري تتسم بالتردد بلغ متوسطها الحسابي 3.61، وإغفال الصحافة للرأي الآخر بالاستماع إلى الشخص المتهم بالفساد الإداري ولم تتعمق بالقضايا بلغ متوسطها الحسابي 3.59، وقد أثرت سياسات التحرير في الصحف اليومية على نشر قضايا الفساد الإداري متوسطها الحسابي 3.50، وتسيد المصالح الفردية أدى إلى إضعاف دور الصحافة بلغ متوسطها الحسابي 3.36، وأن معالجة الصحافة الأردنية لقضايا الفساد كانت تتسم بالموضوعية بلغ متوسطها الحسابي3.30، وأن معالجة الصحافة الأردنية لقضايا الفساد تتسم بالتوثيق بلغ متوسطها الحسابي3.26، وأن معالجة الصحافة الأردنية لقضايا الفساد تتسم بالجرأة وبلغ متوسطها الحسابي 3.16، وأن معالجة الصحافة الأردنية لقضايا الفساد كانت تتسم بالرصانة فقد بلغ متوسطها الحسابي 3.02،

وهذا يشير إلى أن أهم أسباب قصور الصحافة في محاربة ظاهرة الفساد تتمثل في الخوف من الإستهداف الشخصي للصحفيين والمزاجية في معالجة قضايا الفساد من قبل الصحف بضغط من رؤساء التحرير والاختلاف في طبيعة الدور الذي يقوم به الصحفيون في مجال مكافحة الفساد بالإضافة إلى عدم قدرة الصحفيون في الحصول على معلومات كافية حول ظاهرة الفساد وضعف الحريات العامة للصحفيين يضاف إلى ذلك ما تتسم به معالجة الصحافة الأردنية لقضايا الفساد من مزاجية وإنتقائية وغلبة المصالح الشخصية ويضاف إلى ذلك إنتشار الصحافة الإكترونية التي ساهمت في زيادة إقبال كثير من شرائح المجتمع على هذه المواقع لمتابعة قضايا الفساد في ظل إحجام الصحف اليومية عن نشر هذه القضايا، وبشكل عام فإن قضايا الفساد تعد مادة إعلامية مهمة بالنسبة للصحفيين وتشكل جزء مهم من أخبارها وتحقيقاتها الصحفية وترتبط قدرة الصحفي على التعامل مع قضايا الفساد بسياسة الصحيفة وتوجهاتها السياسية والحريات العامة الممنوحة للصحفيين يضاف إلى ذلك البيئة السياسية والظروف السياسية التي تمر بها المملكة وما تثيره قضايا الفساد من أخطار قد تؤثر على الصحفي ومستقبله الصحفي وحياته العامة وهذه الأسباب وغيرها قد كان لها دور مباشر في أسباب قصور الصحفيون لقضايا الفساد الإداري .

7- بينت الدراسة وجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المحور (3.83) ويتمثل هذا الدور من خلال تزويد دائرة مكافحة الفساد بالكفاءات العالية مما سيفعل دورها في محاربة ظاهرة الفساد إذ بلغ متوسطها الحسابي 4.21 وهذا يشير إلى أهمية دور دائرة مكافحة الفساد في محاربة ظاهرة الفساد من وجهة نظر الصحفيون، بينما جاءت المحاكمات العادلة والعقوبات الرادعة حل وجيه لمكافحة الفساد بالمرتبة الثانية بمتوسطها حسابي بلغ 4.13، وبالمرتبة الثالثة تفعيل دور ديوان المحاسبة مما سيفعل دوره في مكافحة الفساد بمتوسط حسابي بلغ 4.11، ومن ثم يأتي دور التشريعات والقوانين المؤثر في مكافحة الفساد إذ بلغ متوسطها الحسابي 4.11،

وتفعيل ديوان المظالم له دور في مكافحة الفساد الإداري بلغ متوسطها الحسابي4.06، ويجب النظر في القوانين المتعلقة بالقطاع العام وبلغ متوسطها الحسابي3.91، والتشريعات الموجودة تساعد في معاقبة الفاسدين بلغ متوسطها الحسابي3.90، وإعطاء الحرية لدائرة مكافحة الفساد الإداري له دور في التغلب على الفساد الإداري بلغ متوسطها الحسابي3.86، وإن امتلاك الحكومة لعدد من الصحف وسيطرتها عليها قلل من قدرة الصحفيون على مكافحة الصحفيون للفساد بلغ متوسطها الحسابي 3.83، وضعف دور مجلس النواب دور في مكافحة الفساد الإداري بلغ متوسطها الحسابي3.73، وجود أجندات معينة لمجلس النواب ساهمت في استشراء الفساد الإداري إذ بلغ متوسطها الحسابي3.69، ومن ثم ضعف دور الحكومة دور في مكافحة الفساد الإداري بلغ متوسطها الحسابي 3.69، وجاء بعدها محاولات الحكومة إضعاف دور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري إذ بلغ متوسطها الحسابي3.63، ومحاولة مجلس النواب إضعاف دور الصحافة ووسائل الإعلام في مكافحة الفساد الإداري بلغ متوسطها الحسابي3.61، ولم يكن لمؤسسات المجتمع المدني دور في مكافحة الفساد الإداري بلغ متوسطها الحسابي 3.57، ووجود أجندات معينة لمؤسسات المجتمع المدني أسهم في استشراء الفساد الإداري 3.55، وإمتلاك مؤسسات المجتمع المدني لعدد من الصحف وسيطرتها عليها قلل من مكافحة الصحفيون للفساد وبلغ متوسطها الحسابي 3.54، وهذا يشير إلى أن هناك نسبة موافقة مرتفعة من قبل الصحفيون على تراجع دور الحكومة والسلطة التشريعية ومؤسسات المجتمع المدني في محاربة قضايا الفساد الإداري إذ أن محدودية الموارد وضعف الصلاحيات الممنوحة لدائرة مكافحة الفساد الإداري بالإضافة إلى ضعف تشكيلة المجالس النيابية وعدم قدرتها على إتخاذ قرارات فعالة فيما يتعلق بقضايا الفساد الإداري قد ساهم بشكل مباشر في استشراء هذه الظاهرة من وجهة نظر الصحفيون وإرتبط ذلك بضعف مؤسسات المجتمع المدني وعدم قدرتها على ممارسة دورها الرقابي في مكافحة الفساد الإداري.

8- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الإجابات (4.09) وبين متوسط المقياس الافتراضي (3) فلقد بلغت قيمة (ت)(535) والدلالة الإحصائية لها (0.000). أي يوجد موافقة من قبل الصحفيون على أسباب الفساد المذكورة مما يدل على إن هذه الأسباب تشكل في مجموعها أسباب رئيسية جوهرية تؤدي إلى حدوث مشكلة الفساد الإداري، إذ إن هذه الأسباب في مجموعها سواء كأسباب شخصية أو مادية أو رقابية تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة من وجهة نظر الصحفيون.

9- بينت الدراسة وجود موافقة على أشكال الفساد الإداري الواسطة والمحسوبية وتوريث المناصب وغياب الرقابة الإدارية كأشكال رئيسية لظاهرة الفساد في الأردن وتظهر نتائج إختبار (ت) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الإجابات (4.09) وبين متوسط المقياس الإفتراضي (3) فلقد بلغت قيمة (ت) المحسوبة لها (40.070) والدلالة الإحصائية لها (0.000)، وهذا يعني وجود اتجاهات إيجابية لدى الصحفيون في الأردن نحو أهم أشكال ومظاهر الفساد الإداري في الأردن والتي أصبحت معروفة لدى الصحفيون في الأردن نتيجة للتغطيات الصحفية اليومية لقضايا الفساد في الأردن وكثرة تفاعل الصحفيون مع هذه القضايا.

10- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود موافقة على أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري التي تم عرضها في الإستبيان من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط الإجابات (3.74) وبين متوسط المقياس الافتراضي (3)، وهذا يشير إلى إدراك أفراد العينة في الأردن لوجود ضعف أو قصور في معالجة قضايا الفساد الإداري في الصحافة الأردنية وهذا يدل على هنالك مجموعة من الأسباب والعوامل التي تؤثر على الصحافة الأردنية وتحد من دورها في معالجة قضايا الفساد الإداري ومن أهمها الأسباب الشخصية التي ترتبط بالصحفي وخوفه من التعرض للتهديدات والمضايقات وكذلك الأسباب المرتبطة بالصحيفة

وسياسيات التحرير وأهداف الصحيفة وتغطيتها للأحداث والأخبار مما يؤثر بشكل سلبي على تغطيتها للأحداث والأخبار الصحفية المتعلقة بقضايا الفساد الإداري.

11- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود درجة من موافقة على الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد الإداري المذكورة من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون إذ أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الإجابات (3.83) وبين متوسط المقياس الافتراضي (3) فلقد بلغت قيمة (ت) المحسوبة لها (24.178) والدلالة الإحصائية لها (0.000)، وهذا يشير إلى أن محاربة لا تقتصر على جهة من الجهات سواء رسمية أو نيابية أو أهلية فالصحفيون ينظروا إلى الدور الرسمي كدور رئيسي في محاربة الفساد ثم يأتي دور المجلس النيابي ومن ثم الدور المجتمعي وكلها تسهم من وجهة نظر الصحفيون بمحاربة الفساد الإداري.

12- بينت نتائج الدراسة وجود موافقة من قبل الصحفيون على درجة الضغوطات والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيون الأردنيون في مكافحة الفساد المذكورة من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون. إذ أظهرت الدراسة وجود فروق بين متوسط الإجابات (4.07) وبين متوسط المقياس الافتراضي (3) فلقد بلغت قيمة (ت) المحسوبة لها (25.527) والدلالة الإحصائية لها (0.000)، وهذا يشير إلى وجود مجموعة المؤثرات والضغوطات التي تؤثر بشكل سلبي على فاعلية دور الصحفيون في معالجة قضايا الفساد الإداري .

13- بينت نتائج الدراسة وجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو كيفية مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون ، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي عن هذا المحور (4.38) وبانحراف معياري (0.62)، وعلى مستوى الفقرات يلاحظ وجود درجة موافقة مرتفعة عليها جميعها، وبلغ أعلى متوسط إجابات عن الفقرة رقم (15) التي تنص على "التخلص من الواسطة من طرق القضاء على الفساد الإداري" بمتوسط إجابات (4.54)، فيما كان أدنى متوسط

إجابات على الفقرة رقم (12) والتي تنص على " الإرادة الحقيقية من قبل الشعب حل من حلول القضاء على الفساد الإداري" بمتوسط إجابات (4.23)، وهذا يشير إلى أن الصحفيون الأردنيون لديهم اتجاهات ومواقف محددة نحو الطرف والوسائل التي يمكن من خلالها مكافحة هذه الظاهرة والحد منها من خلال الحد من الواسطة والمحسوبية في الوظائف العامة وإيقاع العقوبات الرادعة بحق المدانين بهذه الجرائم وتوفير الحماية القانونية للأشخاص الذين يبلغون عن هذه القضايا وإجراء المحاكمات العادلة للمتهمين.

التوصيات :

1- توصي الدراسة بضرورة إقرار قانون جديد من قبل الحكومة يمنع أي مسئول إداري التصرف بحرية مطلقة بالمال العام. وأن يتم تطبيق القانون على الجميع دون استثناء وكما قال الملك عبدالله الثاني أن لا أحد فوق القانون. وأن تتم عملية ضبط النفقات وتحديد المعايير التي تحد من هدر المال العام والاعتداء على هذه الأموال .

2- العمل على تحقيق العدالة في السلم الوظيفي (الإداري) بإذ يشعر الموظف بأنه يأخذ حقه في الترقية والترفيع لأن ذلك يساعد على الحد من مشكلة الفساد الإداري ويؤدي إلى خلق بيئة غير ملائمة للعمل، ويجب أن يكون هناك نظرة متعمقة جداً في تسليم المناصب العليا لأصحاب الكفاءات والذين يستحقونها وليس لمن لا يستحقونها على مبدأ توريث المناصب.

3- العمل على تقييم ومراجعة الأسباب التي تؤدي إلى الفساد الإداري في الأردن من وجهة نظر الصحفيون كون الصحفيون من الجهات الرقابية التي تعمل على كشف الفساد والمفسدين.

4- أن مكافحة الفساد لا يرتبط بهيئة مكافحة الفساد الإداري وإنما يجب أن يكون هناك تعاون بين الصحافة من جهة كافة الجهات الأردنية التي تعمل في مجال محاربة الفساد الإداري، وتوفير المعلومات الكافية للصحفيين التي تمكنهم من نشر الحقائق كما هي (حق الحصول على المعلومة) .

5- من المفترض على الصحفيون أن تكون لديهم أخلاقيات وممارسات مهنية، وأن تتوفر لدى الصحفيون الوثائق والدلائل عند النشر عن قضايا الفساد، حتى يكتسب الصحفيون المكانة التي يستحقونها.

6- يجب على إدارات الصحف أن لا تمنع الصحفيون من نشر الأخبار التي تتعلق بالفساد والتي تكون بعضها حساسة جداً.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب باللغة العربية

اديب مروة ، الصحافة العربية نشأتها وتطورها ، الطبعة الاولى ، مطابع فضول الحديثة ، بيروت ،1961 ، ص16-19 .

استطلاع للرأي العام حول حكومة المهندس علي أبو الراغب، الجامعة الأردنية: مركز الدراسات الإستراتيجية، كانون الأول، 2001.

البدردويل، محمد حسين ،(1996)، الصحافة نشأتها وتطورها نظرة على واقع التحرير الصحفي، جامعة الأزهر، غزة، الطبعة الأولى، ص112.

بدوي، أحمد زكي (1985) معجم مصطلحات الإعلام؟ القاهرة، دار الكتاب المصري، بيروتدار الكتاب اللبناني .

حسنين، سمير محمد، (1976) " بحوث الإعلام:الأساس والمبادئ"، (القاهرة: دار الشعب) .

خوري، طارق (2004)، أخلاقيات الصحافة، النظرية والواقع ، الدساتير ومواثيق الشرف في خمسين دولة، عمان ، الطبعة الأولى.

دائرة المطبوعات والنشر (1981). الصحافة الأردنية: نشأتها وتطورها، ط1، بيروت: لبنان، الدار العربية للموسوعات.

دائرة المطبوعات والنشر، (2007). قانون المطبوعات والنشر رقم (8) لسنة 1998 مع جميع التعديلات التي طرأت عليه، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

الرقاد، محمد خلف، (2006) ، الإعلام العسكري الأردني السياسات مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية العلوم السياسية، القاهرة.

السكارنة، بلال خلف، (2009) ،أخلاقيات العمل، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن .

سليمان صالح، (1994)، مقدمة في علم الصحافة، دار النشر للجامعات، القاهرة.

الشخانبة، عبد (2009)، الفساد الاداري أكثر أنواع الفساد في الأردن،

الطائي ، مصطفى حميد ، (2012) مناهج البحث في الإعلام وعلوم الإتصال، الشارقة ، مكتبة الجامعة .

الطهراوي، هاني. (1998). القانون الإداري ، ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الظاهر، خالد. الرقابة الإدارية ومكافحة الفساد الإداري، رسالة مجلس الأمة، مجلد6، ع(25)، 1997.

عبادي ، صلاح عبد الله (2007) الدور السياسي للصحافة الأردنية اليومية" رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية .

عبد العزيز الغنام ، مدخل الى علم الصحافة ، الجزء الاول ، الصحافة اليومية ، الطبعة الثانية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ،1986،ص17.

عبد الفضيل ، محمود (2004) مفهوم الفساد ومعاييره ،مجلة المستقبل العربي العدد 309 .

عبيدات، شفيق، وآخرون (2003). مسيرة الصحافة الأردنية، 1920–2000، عمان، مطبوعات نقابة الصحفيون.

أبو عرجة، تيسير، (2000). دراسات في الصحافة والإعلام، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

علي، نبيل وآخرون(2000)، مقاربة سيولوجية، اقتصادية لظاهرة الفساد، المعهد العالي للعلوم السياسية، دمشق، ص 13.

عمر ، السيد أحمد مصطفى ، (2008) ، البحث الاعلامي ، مفهومه ، وإجراءاته مناهجه (مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع) مصر، الكويت، الإمارات.

فارس، علي احمد (2008)، حل الازمات، الفساد الاداري نموذجاً، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، اللجنة العربية لحقوق الانسان.

القريوتي، محمد. (2001). الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، عمـــان: دار وائل للطباعة والنشر.

القيم، كامل، (2007)، دور الإعلام في مكافحة الفساد الإداري، 2007/1/21، الحوار المتمدن، ع(1802).

الكيلاني ، فاروق (2001) جرائم الفساد الطبعة الأولى، دار الرسالة العالمية.

الماضي، منيب، موسى، سليمان (1959). تاريخ الأردن في القرن العشرين،ج1، عمان.

المجلس الأعلى للإعلام، (2004). نظرة في التشريعات الإعلامية الأردنية، السياسة الإعلامية.

موسى ، عصام ، (1998) . تطور الصحافة الأردنيـــة، الأردن، منـــشورات الجمعية العلمية الملكية .

أبو هلالة، محمي الدين يوسف (1987). الإعلام نشأته وأساليبه ووسائله ومـــا يؤثر فيه، الطبعة الأولى، عمان: مكتبة الرسالة الحديثة.

هيكل، محمد حسنين(2000) ، كلام في السياسة، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

1. حراحشه، حمد عبد المجيد (2003) ، بعنوان: " الفـــساد الإداري دراســـة ميدانية لوجهات نظر العاملين في أجهزة مكافحة الفساد الإداري في القطاع الحكومي الأردني" رسالة في جامعة اليرموك .
2. خشمان ، توفيق مخلد، (2009)، بعنوان :" مشكلة الفساد الإداري في ضوء التشريعات والقوانين الأردنية" . رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط .

3. العامري، ممدوح (2008). العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة.

4. عبيدات، علاء سليمان أحمد،(2000)، الأخلاقيات الوظيفية للمشرفين في المستشفيات الأردنية العامة، رسالة ماجستير في الإدارة العامة في الجامعة الأردنية، تشرين ثاني.

ثالثاً: الدوريات

1. إبراهيم ، جمال أحمد (2007) . الأمن الوطني والتنمية الشاملة، سلسلة الأجندة الوطنية، عمان .

2. إبراهيم، صفاء الدين والصرايرة، أكثم (2001). العلاقة بين تدني المستوى المعيشى للموظفين والفساد الإداري من وجهة نظر الموظفين، دراسة ميدانية في الدوائر الحكومية لمحافظة جرش، الإداري ، ع (87)، ديسمبر.

3. البنك الدولي، إدارة حكم أفضل من أجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تعزيز التضمينية والمساءلة)، تقرير عام 2004، دار الساقي، بيروت، 2004، ص20.

4. حسني، عايش،(1997)، الفساد، عوامله وعلاته وسبل التصدي له، دراسات عربية، عدد 1997/12/11.

5. حموري ، محمد (2005) . بحث بعنوان: من الحقوق والحريات الدستورية تبدأ الخطوة الأولى في الإصلاح والتطوير". عمان، مجلة نقابة المحامين الأردنيون ، عدد (12) كانون أول .

6. ديوان المحاسبة، (1999)، التقرير السنوي الثامن والأربعون.

7. رئاسة الوزراء ، المملكة الأردنية الهاشمية، الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، العدد (2003) ، عمان المطبعة العسكرية ، (1994).

8. رد حكومة فايز الطراونة على كتاب التكليف ، 2012.

9. الرشدان، يحيى، (1996)، البعد المؤسسي للأجهزة المعنية بالتطوير الإداري والرقابة على الأداء الحكومي (دراسة تحليلية)، المعهد الوطني للتدريب.

10. الزق، أحمد يحيى، (2006) علم النفس، دار وائل للنشر،ط1.

11. السيد، مصطفى كامل وزرنوقة سلام سالم (1999)، الفساد والتنمية، مركز دراسات ووبحوث الدول النامية، كلية العلوم السياسية، القاهر.

12. الشميمري، أحمد بن عبد الرحمن. (1424 هـ) . "مظاهر الإنحراف الوظيفي" ، مجلة التدريب والتقنية، ع 57 ، ص ص 26 – 28.

13. الشهابي، إنعام وداغر منقذ. (2000). العوامل المؤثرة في الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، مجلد 20، ع(2)، كانون الأول.

14. صرايرة، إبراهيم صفاء الدين، (2001) العلاقة بين تدني المستوى المعيشي للموظفين والفساد الإداري من وجهة نظر الموظفين، دراسة في الدوائر الحكومية لمحافظة جرش، الإداري، السنة 23 ،العدد 876، ديسمبر ، ص 43–77.

15. عبد الحميد، محمد، (2004)، البحث العلمي في الدراسات الاعلامية، عالم الكتاب، القاهرة، ط2.

16. العبيدي، جبار عودة وعليوي هادي حسن : (1993) مدخل في سياسة الإعلام العربي والاتصال. مكتبة الجيل الجديد، صنعاء.

17. العربي، عثمان الأخضر (1996)، النظريات الإعلامية المعيارية ماذا بعد نظريات الصحافة الأربع، حوليات كلية الآداب، الحولية 16، الرسالة 112،الكويت مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت .

18. قدواح، منال، (2007)، اتجاهات الصحفيون الجزائريين نحو استخدام الصحافة الالكترونية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجمهوريى الجزائرية .

19. الكبيسي، عامر (2000). الفساد الإداري، رؤيـــة منهجيـــة للتـــشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، مجلد 20، ع(1)، حزيران.

20. كريشان ، أحمد (2002) ، مدير مكافحة الفساد يـــستعرض إنجـــازات الدائرة، جريدة الرأي الأردنية ، عدد 11658 ، ص 4.

21. كليتجارد، روبرت ، (1998)، التعاون الدولي لمكافحة الفساد، التمويـــل والتنمية، البنك الدولي، مجلد 35، عدد 1، مارس.

22. الكيلاني، سائدة (2001). حرية الصحافة فـــي الأردن، الجـــزء الأول، ورقة مقدمة إلى مؤسسة الأرشيف العربي للطبع، الأردن.

23. لاكوم، بيير، (2009) الفساد. سلسلة العلـــوم الاجتماعيـــة . ترجمـــة سوزان خليل، مكتبة الاسرة، القاهرة.

24. هيجـــان، عبـــد الـــرحمن أحمـــد (2000)، مكافحـــة الفـــساد الإداري: الإستراتيجيات والإمكانيات، مجلة الأمن والحياة، أكتـــوبر، العـــدد 217، ص 54.

25. وزارة التنمية الإدارية، ورقة مرجعية حول الفساد الإداري، مقدمة لندوة (نحو استراتيجية لمكافحة الفساد)، المنعقـــدة فـــي عمـــان – الأردن، 26-1995/11/27.

26. يحيى الرشدان، (1996)، البعد المؤسسي للأجهزة المعنيـــة بـــالتطوير الإداري والرقابة على الأداء الحكومي (دراسة تحليلية)، المعهـــد الـــوطني للتدريب.

27. اليوسف، يوسف خليفة (2002) " الفساد الإداري والمالي: الأسباب والنتائج وطرق العلاج ". مجلة العلوم الاجتماعية . المجلد 30. العدد 2. الكويت: مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

1. عوكل ،هشام ، **(2012) دور الإعلام أثناء ادارة الأزمة**، نقلا عن الرابط:hichamoukal.maktoobblog.com
2. الإعلام في مكافحة الفساد الإداري
، نقلاً عن:http://www.m.ahewar.org/s.as0
3. بحر، يوسف. الفساد الإداري ومعالجته من منظور إسلامي http://www.scc-online.net/thaqafa/th_1.htm
4. صالح الطائي،(2010) جريدة المؤتمر، دور الإعلام في مكافحة الفساد المالي والإداري ، نقلاً عن: الصحافة الإلكترونية، (2011) http://www.inciraq.com
5. دائرة المطبوعات والنشر، المملكة الأردنية الهاشمية، نقلاً من الرابط الإلكتروني: http://www.dpp.gov.jo/2012/3.html
6. رضوان، أمل (2011)، الصحافة الإلكترونية، نقلاً عن: http://www.dpp.gov.jo
7. عودة الله، صلاح (2012) ما بين الإعلام التبعي المنحاز والفساد الذي ينخر عظامنا، هيل نيوز، نقلاً عن الرابط: WWW.HEILNEWS.NET.
8. يماني، هناء، (2011) الفساد الإداري وعلاجه من منظور إسلامي، بحث منشور نقلاً من الرابط الإلكتروني: http://www.saaid.net/book/7/1291.doc

9. المطرفي، غازي (2007)، **الاتجاهات وتدريس العلوم** ، نقلا عن الرابط:http:/mohtrev.com/v6/shwthread

10. جريدة الرأي الأردنية، ع (11456)، الصادر بتاريخ 2002/1/11.الحمداني، حسين علي (2009) الفساد الإداري أسباب ونتائج، نقلاً عن الرابط: WWW.AHEWAR.ORG.

11. الإعلام ومكافحة الفساد، 2008/8/18، عين على الإعلام: http://www.eyeonmediajo.net

12. سامي الزبيدي، عن دور الصحافة في مكافحة الفساد، 2009/1/3، نقلاً عن الرأي على الرابط التالي: http://petra.gov.jo/Public_News

13. الفساد الإداري والمالي(1) http://www.mof.gov.kw/coag-news11-4.htm

14. الفساد الإداري والمالي (2) http://www.mof.gov.kw/coag-news11-5.htm

خامساً: المراجع الأجنبية:

1. Abdalla F. Hayajenh, Ahmed S. Maghrabi, (1994) ,Taher H. Al-Dabbagh. "Assessing the Effect on Nepotism on Human Resource Managers", International Journal of Manpower, Vol. 15, No. 1.
2. Balkin, M.(1998), "How Mass Media Simulate Political Transparency ,www .yale. edu. Lawweb, Jbalkin articles. Media O1. hotmail.
3. Frederick Stapenhurst and Petter Langseth, (1997), "The Role of The Public Administration in Fighting Corruption", International Journal of Public Sector Management, Vol. 10, No. 5.
4. Fraser Bond , An introduction to Journalish, second edition, macmilon company, new york, 1961p.13

الملحق رقم (1).

الإستبانة

الأخوات الصحفيات .....

الإخوة الصحفيون .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .....

أنا الباحث "عبدالله محمود المجالي " في صدد إعـــداد دراســـة علميـــة " اتجاهات الصحفيون الأردنيون نحو قضايا الفساد الإداري" ، الدراسة جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في " الإعلام " ، في جامعة الـــشرق الأوســـط – عمان – بإشراف الدكتور كامل خورشيد .

ولأغراض هذا البحث أرجو التكرم بالإجابة على أسئلة الإستبيان المرفق طيه، راجياً عدم ذكر الإسم، علماً بأن البيانات والمعلومات ستوظف لأغـــراض البحث العلمي فقط، شاكراً تعاونكم الكريم وأقبلوا فائق التقدير.

الباحث :عبد الله المجالي

رقم الهاتف:0776907382

التوقيع :

القسم الأول مـــن الاستبانه : معلومات عامة

النوع:
- ☐ **ذكر**
- ☐ **أنثى**

الحالة الاجتماعية :
- ☐ **أعزب**
- ☐ **متزوج**
- ☐ **أرمل**
- ☐ **مطلق**

السن:
- ☐ **أقل من 25 سنة**
- ☐ **25-29سنة**
- ☐ **30-34 سنة**
- ☐ **35-39 سنة**
- ☐ **40 سنة فأكثر**

عدد سنوات الخبرة:
- ☐ **5 سنوات فأقل**
- ☐ **6-10 سنوات**
- ☐ **11-15 سنة**
- ☐ **16-20 سنة**
- ☐ **21 سنة فأكثر**

المؤهل العلمي:
- ☐ **توجيهي فما دون**
- ☐ **دبلوم كلية**
- ☐ **بكالوريوس**
- ☐ **ماجستير**
- ☐ **دكتوراة**
- ☐ **أخرى لم تذكر**

نوع العمل الصحفي:
- ☐ **المصور الصحفي**
- ☐ **مندوب (مراسل صحفي)**
- ☐ **محرر**
- ☐ **محرر رئيسي**
- ☐ **سكرتير تحرير**
- ☐ **مدير تحرير**
- ☐ **رئيس تحرير**
- ☐ **كاتب متفرغ**
- ☐ **مترجم صحفي**
- ☐ **أخرى لم تذكر**

المنصب الإداري (يذكر إذا وجد لطفاً)

.....

هل المبحوث منتمٍ لنقابة الصحفيون الأردنيون؟

- ☐ **نعم**
- ☐ **لا**
- ☐ **العضوية قيد الدراسة**

طبيعة المؤسسة الصحفية: ☐ **جريدة يومية** ☐ **وكالة أنباء (بترا)**

☐ **موقع إلكتروني**

القسم الثاني من الإستبانة (الصحافة الأردنية وقضايا الفساد الإداري):

(المحور الأول): أسباب الفساد ومظاهره وأشكاله من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون المبحوثين :

الرقم	أسباب الفساد من وجهة نظري تكمن في الآتي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	هناك تجاوز على الإعلام من جهات رسمية تحاول تقييد وسائل الإعلام في مواجهة الفساد الإداري.					
2.	عدم متابعة بعض الصحف للفساد وعدم النشر لأن لها مصالح مع المتورطين بالفساد الإداري.					
3.	استغلال الوظيفة والموقع من قبل البعض					
4.	نهب المال العام من قبل البعض					
5.	ضعف الوازع الديني والأخلاقي والقيم					
6.	تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.					
7.	ضعف الأجواء الديمقراطية					
8.	تجاهل اتجاهات الرأي العام الوطني.					
9.	ضعف الرقابة الإدارية					
10.	ضعف الرقابة المالية					

11. غياب العقوبات الرادعة تجاه المتجاوزين.						
12. عدم وجود إرادة حقيقية عند بعض أصحاب القرار في مكافحة الفساد.						
13. ضعف برامج مكافحة الفساد يساهم في هدر المال العام						
14. النفقات غير المقننة تساهم في تفشي الفساد وعدم العدالة						

الرقم	أشكال الفساد الإداري من وجهة نظري كالآتي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
15.	الواسطة شكل من أشكال الفساد الإداري.					
16.	المحسوبية شكل من أشكال الفساد الإداري.					
17.	توريث المناصب شكل من أشكال الفساد الإداري.					
18.	غياب الرقابة شكل من أشكال الفساد الإداري.					

الرقم	مظاهر الفساد الإداري من وجهة نظري تتجسد في الآتي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
19.	التجاوزات المالية من مظاهر الفساد الإداري.					
20.	ضعف الإشراف والرقابة الإدارية من مظاهر الفساد الإداري .					
21.	أرى إن إستغلال البعض لنفوذه الإقتصادي من مظاهر الفساد الإداري.					
22.	أرى إن استغلال البعض لنفوذه السياسي من مظاهر الفساد الإداري.					
23.	أرى إن استغلال البعض لنفوذه الإجتماعي من مظاهر الفساد الإداري.					

(المحور الثاني): أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	أرى أن دور الصحافة يجب أن يكون (وقائياً) تجاه مكافحة الفساد الإداري .					
2	خشية الصحفيون من رفع الدعوى عليهم.					
3	حرص الصحافة على علاقتها مع المؤسسة الاقتصادية للحصول على الدعم والإعلانات.					
4	عدم حصول الصحافة على المعلومات الكاملة.					
5	ضعف الكفاءة المهنية المتخصصة في الصحافة الإستقصائية.					
6	عدم وجود المصادر الموثقة في تحري الفساد الإداري.					
7	الخوف والإستهداف الشخصي					

8	ضعف الوعي والجــرأة في الحديث عن قــضايا الفساد الإداري.					
9	تراجع الحرية والحمايــة للصحفيين وعدم مجاملة الفاسدين.					
10	معالجة الصحافة الأردنية لقضايا الفــساد الإداري تتسم بالمزاجية.					
11	معالجة الصحافة الأردنية لقضايا الفــساد الإدراي تتسم بالإنتقائية.					
12	معالجة الصحافة الأردنية لقضايا الفــساد الإداري تتسم بالتردد.					
13	معالجة الصحافة الأردنية لقضايا الفــساد الإداري تتسم بالموضوعية.					
14	معالجة الصحافة الأردنية لقضايا الفــساد الإداري تتسم بالجرأة.					
15	معالجة الصحافة الأردنية لقضايا الفــساد الإداري تتسم بالرصانة.					
16	معالجة الصحافة الأردنية					

	لقضايا الفساد الإداري تتسم بالتوثيق.					
17	تسيد المصالح الفردية أدى إلى إضعاف دور الصحافة.					
18	سياسات التحرير في الصحف اليومية.					
19	إغفال الصحافة للرأي الآخر بالإستماع إلى الشخص المتهم بالفساد ولم تتعمق بالقضايا					
20	زادت الصحافة في الآونة الأخيرة نشر قضايا الفساد الإداري.					
21	منافسة الصحف الإلكترونية والمطبوعة بين الناس له دور في فتح تحقيقات في قضايا عدة.					
22	أثر دور الصحافة الإلكترونية على دور الصحافه الورقية في معالجة قضايا الفساد الإداري.					

(المحور الثالث): الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد الإداري

الرقم	العبـــــــــــــــــــــــــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	إن امتلاك الحكومة لعدد من الصحف وسيطرتها عليها قلل من مكافحة الصحفيون للفساد الإداري.					
2-	حاولت الحكومة إضعاف دور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري .					
3-	ضعف دور الحكومة دور في مكافحة الفساد الإداري.					
4-	ضعف دور مجلس النواب في مكافحة الفساد الإداري .					
5-	وجود أجندات معينة لمجلس النواب ساهمت في استشراء الفساد الإداري.					
6-	حاول مجلس النواب إضعاف دور الصحافة ووسائل الإعلام في مكافحة الفساد الإداري .					
7-	إن امتلاك مؤسسات المجتمع المدني لعدد من الصحف وسيطرتها عليها قلل من مكافحة الصحفيون للفساد الإداري .					
8-	وجود أجندات معينة لمؤسسات المجتمع المدني ساهم في إستشراء الفساد الإداري.					

9-	لم يكن لمؤسسات المجتمع المدني دور في مكافحة الفساد الإداري .					
10-	إن إعطاء الحرية لدائرة مكافحة الفساد له دور في التغلب على الفساد الإداري .					
11-	أن تفعيل ديوان المحاسبة له دور في مكافحة الفساد الإداري.					
12-	أن تفعيل ديوان المظالم له دور في مكافحة الفساد الإداري.					
13-	أن تزويد دائرة مكافحة الفساد بالكفاءات العالية له دور في تقدمها في مواجهة الفساد الإداري.					
14-	أن يكون للتشريعات والقوانين دور مؤثر في مكافحة الفساد الإداري .					
15-	يجب النظر في القوانين المتعلقة بالقطاع العام .					
16-	إن التشريعات الموجودة تساعد في معاقبة الفاسدين .					
17-	المحاكمات العادلة والعقوبات الرادعة حل وجيه لمكافحة الفساد الإداري.					

(المحور الرابع): الضغوطات والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيون الأردنيون في مكافحة الفساد الإداري.

الرقم	العبـــــــــــــــــــــــــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	صعوبة الحصول على المعلومات من الأجهزة الرسمية.					
2-	صعوبة الحصول على المعلومات من القطاع الخاص.					
3-	محاولات تضليل الصحفيون					
4-	محاولات إبعاد الصحفيون عن الوقائع المتعلقة بالفساد الإداري.					
5-	وجود قوانين تحد من حرية الصحفي في إستقصاء الفساد الإداري.					
6-	تعرض الصحفيون للتهديد من قبل المتهمين بالفساد الإداري.					
7-	تعرض الصحفيون لشراء ذممهم من الضغوطات على عملهم .					
8-	تهديدات حكومية ضد الصحفيون لمنعهم من نشر قضايا الفساد.					
9-	تعرض الصحفيون للإيذاء المعنوي والجسدي .					
10-	الضغوطات على الصحفيون من داخل المؤسسة الصحفية .					
11-	تحتاج الصحافة في مكافحة الفساد إلى أخلاقيات المهنة.					

12-	تحتاج الصحافة في مكافحة الفساد إلى تفعيل قانون الحصول على المعلومة					
13-	تحتاج الصحافة في مكافحة الفساد إلى التغطية الناجحة					
14-	تحتاج الصحافة في مكافحة الفساد إلى الصراحة والشفافية .					
15-	تحتاج الصحافة في مكافحة الفساد إلى تنسيق وتعارف وخبرة في تغطية قضايا الفساد الإداري .					

(المحور الخامس): كيفية مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيون الأردنيون

الرقم	العبـــــــــــــــــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	إيقاع العقوبات الرادعة بحق المُدانين.					
2-	إجراء المحاكمات العادلة للمتهمين .					
3-	توفر الحيادية والشفافية في التغطية الصحفية لقضايا الفساد الإداري.					
4-	سهولة الوصول إلى الوثائق التي تكشف قضايا الفساد الإداري.					

5-	الإلتزام بالإتفاقيات التي وقعتها هيئة مكافحة الفساد الإداري.					
6-	إشهار الذمم المالية لأعضاء مجلس النواب.					
7-	إشهار الذمم المالية لأعضاء الحكومة					
8-	تفعيل مبدأ (من أين لك هذا ؟) بحق من يتقلد منصباً قيادياً.					
9-	التعاون بين المؤسسات الرقابية والحراك الشعبي له دور في القضاء على الفساد الإداري.					
10-	إن توظيف الكفاءات من أسباب القضاء على الفساد الإداري.					
11-	تفعيل بند عزل الموظف عن العمل يعتبر رادعا للمفسدين الصغار					
12-	الإرادة الحقيقية من قبل الشعب حل من حلول القضاء على الفساد الإداري					
13-	المحاكم المدنية لها دور في القضاء على الفساد الإداري.					
14-	حماية الأشخاص المبلغين عن قضايا الفساد شيء أساسي .					
15-	التخلص من الواسطة من طرق القضاء على الفساد الإداري .					

ملحق رقم (2)

أسماء المحكمين

ت	إسم المحكم	التخصص	مكان العمل
.1	الأستاذ الدكتور حلمي ساري	الإعلام الإجتماعي	عميد كلية الاعلام في جامعة الشرق الأوسط
.2	الأستاذة الدكتورة حميدة سميسم	الدعاية والرأي العام	جامعة الشرق الأوسط
.3	الاستاذ الدكتور صباح ياسين	صحافة	جامعة الشرق الأوسط
.4	الاستاذ الدكتور عبد الجبار البياتي	إحصاء تربوي	جامعة الشرق الأوسط
.5	الاستاذ الدكتور محمد النعيمي	إحصاء تربوي	جامعة الشرق الأوسط
.6	الدكتور رائد البياتي	إذاعة وتلفزيون	جامعة الشرق الأوسط
.7	الدكتور خزيم الخالدي	صحافة وعلاقات عامة	جامعة الشرق الأوسط
.8	الدكتور محمود السعدي	إذاعة وعلاقات عامة	جامعة الشرق الأوسط
.9	الدكتور عبد الرزاق الدليمي	صحافة وإعلام	جامعة البترا
.10	الدكتور عبد الكريم الدبيسي	صحافة وإعلام	جامعة البترا
.11	الدكتور محمد صاحب سلطان	صحافة وعلاقات عامة	جامعة البترا
.12	الدكتور تيسير أبو عرجة	صحافة وإعلام	جامعة البترا
.13	الدكتور إبراهيم الخصاونة	صحافة وإعلام	جامعة البترا
.14	الدكتور إبراهيم أبو عرقوب	إتصال وإعلان	الجامعة الأردنية
.15	الدكتور جمال التميمي	إذاعة وتلفزيون	جامعة الشرق الأوسط